

Faṣl al-Khiṭāb...

Yūziḡī, Naṣif al.

کتاب

فصل الخطاب

في اصول لغة الأعراب

تأليف الشيخ ناصر اليازجي اللبناني

عفي عنه

وقد أُضيفت إليه شروحٌ وزياداتٌ

لأجل اتمام

الفائدة

٢

بسم الله الفتاح

الحمد لله الذي علمه يستغرق الاسماء والافعال . وبيد
التصريف والسلامة والصحة والاعلال . حمداً يزيلنا اليه
يوم تُبلى السرائر . ونظير الضمائر . اما بعدُ فهذا مختصرٌ
جعلته كالباب . في قواعد التصريف والاعراب . تستعين
به الطلبة الاصاغر . على الدخول الى مجلس الاكابر . وقد
سميته فصل الخطاب . في اصول لغة الأعراب . وقسمته الى
كتابين يشتملان على ابواب وفصول . تتضمن ما يحتمل مثله
من هذه الاصول . واستمد الله سبحانه الميسرة .
والتمس من اهل النظر المعذرة .

والله حسبي ونعم

الوكيل

٢
٥١٣٠٧٤
٧٠١

فهرس
كتاب التصريف وكتاب النحو

كتاب التصريف
في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشر ابواب

وجه

- ١ . المقدمة . في بيان التصريف والمتصرفات واجزائها
- ١ . الفصل الاول . في حقيقة الصرف وموضوعه
- ٢ . الفصل الثاني . في اجزاء الكلم واحكامها
- الفصل الثالث . في ما يلحق الحروف من الحركات
والضوابط
- ٤ . الباب الاول . في ابنية الافعال واحكامها
- ٦ . الفصل الاول . في حقيقة الفعل وانواعه
- ٧ . الفصل الثاني . في ابنية الفعل واحكامه
- ٨ . الفصل الثالث . في ميزان الافعال
- ٩ . الفصل الرابع . في اوزان الافعال المجردة
- ١٠ . الفصل الخامس . في مزيدات الافعال
- ١٢ . الفصل السادس . في غير السالم من الافعال
- ١٤ . الفصل السابع . في صيغة الماضي

JUL 25 19

893.74

Y 21

Yaniji

70 000 11.1.18

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0039172716

DATE DUE

OCT 31 2002		OCT 25 2002	
OCT 24 2002			

110

Fasl al-Khitāb...

Yāziji, Nasif al.

كتاب

فصل الخطاب

في اصول لغة الأعراب

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

عفي عنه

وقد أُضيفت إليه شروحٌ وزياداتٌ

لاجل اتمام

الفائدة

٢

بسم الله الفتح

المحمد لله الذي علمه يستغرق الاسماء والافعال . ويذكر
التصريف والسلامة والصحة والاعلال . حمداً يُزلفنا اليه
يوم تُبلى السرائر . ونظهر الضمائر . اما بعدُ فهذا مختصرٌ
جعلته كاللباب . في قواعد التصريف والاعراب . تستعين
به الطلبة الاصاغر . على الدخول الى مجلس الاكابر . وقد
سميته فصل الخطاب . في اصول لغة الأعراب . وقسمته الى
كتابين يشغلان على ابواب وفصول . تتضمن ما يحتمل مثله
من هذه الاصول . واستمد الله سبحانه الميسرة .
والتمس من اهل النظر المعذرة .

والله حسبي ونعم

الوكيل

٢
٥١٣٠٧٤
٧٧١

فهرس
كتاب التصريف وكتاب النحو

كتاب التصريف
في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشر ابواب

وجه

- ١ . المقدمة . في بيان التصريف والمتصرفات واجزائها
- ١ . الفصل الاول . في حقيقة الصرف وموضوعه
- ٢ . الفصل الثاني . في اجزاء الكلم واحكامها
- الفصل الثالث . في ما يلحق الحروف من الحركات
- ٤ والضوابط (نظايرها)
- الباب الاول . في ابنية الافعال واحكامها
- ٦ . الفصل الاول . في حقيقة الفعل وانواعه
- ٧ . الفصل الثاني . في ابنية الفعل واحكامه
- ٨ الفصل الثالث . في ميزان الافعال
- ٩ . الفصل الرابع . في اوزان الافعال المجردة
- ١٠ الفصل الخامس . في مزيدات الافعال
- ١٢ . الفصل السادس . في غير السالم من الافعال
- ١٤ الفصل السابع . في صيغة الماضي

JUL 25 19

893.74

X 21

Yaziji

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0039172716

DATE DUE

DATE DUE			
OCT 31 2002		OCT 25 2002	
OCT 24 2002			

110

Fasi al-Knītāb...

Yāziji, Nasif al.

كتاب

فصل الخطاب

في اصول لغة الأعراب

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

عفي عنه

وقد أُضِيفت إليه شروحٌ وزياداتٌ

لاجل اتمام

الفائدة

٢

بسم الله الفتاح

الحمد لله الذي علمه يستغرق الاسماء والافعال . وبيده
التصريف والسلامة والصحة والاعلال . حمداً يُزلفنا اليه
يوم تُبلى السرائر . ونظير الضمائر . اما بعدُ فهذا مختصرٌ
جعلته كالباب . في قواعد التصريف والإعراب . تستعين
به الطلبة الاصغر . على الدخول الى مجلس الاكابر . وقد
سميته فصل الخطاب . في اصول لغة الأعراب . وقسمته الى
كتابين يشعلان على ابوابِ وفصول . تتضمن ما يجمل مثله
من هذه الاصول . واستمد الله سبحانه المسرة .
والتمس من اهل النظر المعذرة .

والله حسبي ونعم

الوكيل

٢
٥١٣٠٧٤
٧٢١

فهرس
كتاب التصريف وكتاب النحو

كتاب التصريف
في ائنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشر ابواب

وجه

- ١ المقدمة . في بيان التصريف والمتصرفات واجزائها
- ١ الفصل الاول . في حقيقة الصرف وموضوعه
- ٢ الفصل الثاني . في اجزاء الكلم واحكامها
- الفصل الثالث . في ما يلحق الحروف من الحركات
والضوابط (ظايرها)
- ٤ الباب الاول . في ائنية الافعال واحكامها
- ٦ الفصل الاول . في حقيقة الفعل وانواعه
- ٧ الفصل الثاني . في ائنية الفعل واحكامه
- ٨ الفصل الثالث . في ميزان الافعال
- ٩ الفصل الرابع . في اوزان الافعال المجردة
- ١٠ الفصل الخامس . في مزيدات الافعال
- ١٢ الفصل السادس . في غير السالم من الافعال
- ١٤ الفصل السابع . في صيغة الماضي

تصريف

- وجه
- ١٥ . . . الفصل الثامن. في صيغة المضارع
- ١٧ . . . الفصل التاسع. في صيغة الامر .
- الباب الثاني. في ما يشارك الفعل في الاشتقاق
- ٢٢ . . . الفصل الاول. في المصدر واحكامه
- ٢٧ . . . الفصل الثاني. في اسم الفاعل وما يتعلق به
- ٣٠ . . . الفصل الثالث. في اسم المفعول .
- ٣١ . . . الفصل الرابع. في اسم المكان والزمان .
- ٣٢ . . . الفصل الخامس. في اسم الآلة .
- الباب الثالث. في الادغام والاعلال
- ٣٥ . . . الفصل الاول. في حقيقة الادغام واحكامه
- ٣٩ . . . الفصل الثاني. في حقيقة الاعلال ومواقعها
- ٤٠ . . . الفصل الثالث. في اعلال الهمزة
- ٤٧ . . . الفصل الرابع. في اعلال حروف العلة
- الباب الرابع. في تصريف الافعال مع الضماير واعلاها
وتاكيدها
- ٥٩ . . . الفصل الاول. في الضماير المتصلة بالفعل
- الفصل الثاني. في تصريف السالم والصحيح والمثال
- ٦٢ . . . مع الضماير
- ٦٦ . . . الفصل الثالث. في تصريف الاجوف

تصرف

وج

- ٢٠ . . . الفصل الرابع . في تصرف الناقص
- ٢٥ . . . الفصل الخامس . في تصرف المجهول
- ٨١ . . . الفصل السادس . في احكام الفعل مع نون التوكيد
- الباب الخامس . في تصرف الاسماء المشاركة للفعل
واعلاها ^٥
- ٨٨ . . . الفصل الاول . في احكام هذه الاسماء في التصرف
- ٩٠ . . . الفصل الثاني . في اعلال المصدر
- ٩٢ . . . الفصل الثالث . في اعلال بقية التصاريف
- الباب السادس . في الاسم واحكامه ^٦
- الفصل الاول . في حقيقة الاسم وبيان ما يتصرف
منه
- ٩٦ منه
- ٩٧ الفصل الثاني . في حكم ابنية الاسماء
- ٩٨ الفصل الثالث . في اوزان الاسماء المجردة
- ٩٩ الفصل الرابع . في تذكير الاسماء وتانيثها
- الباب السابع . في التثنية والجمع واحكامها
- ١٠١ الفصل الاول . في حقيقة التثنية واحكامها ^٧
- ١٠٢ الفصل الثاني . في حقيقة الجمع واحكامه
- ١٠٥ الفصل الثالث . في احكام المجموع
- الباب الثامن . في التصغير ^٨

الجزء الثامن في التصغير ١١٠ تصريف

- وجه
- ١١٠ ٨ الفصل الاول . في حقيقة التصغير واحكامه
 - ١١٢ الفصل الثاني . في احكام الاسماء المصغرة
 - ١١٤ الفصل الثالث . في تصغير المقلوب والمخدوف
 - الباب التاسع . في النسبة
 - ١١٦ الفصل الاول . في حقيقة النسبة واحكامها
 - ١١٧ الفصل الثاني . في احكام المنسوب
 - الباب العاشر . في احكام آخر للكلم واجزائها
 - ١٢١ الفصل الاول . في المقصور والمدود
 - ١٢٢ الفصل الثاني . في احكام حروف العلة
 - ١٢٤ الفصل الثالث . في احكام المحركة والسكون
 - ١٢٨ الفصل الرابع . في ما يتفق لفظاً وبخلاف خطأ
 - الفصل الخامس . في ما يكتب ولا يقرأ وما يقرأ ولا يكتب
 - ١٣٠

كتاب النحو واحكامه وفيه عشرة ابواب وخاتمة
 في اعراب الكلام
 الباب الاول . في حقيقة النحو واجزاء الكلام
 الفصل الاول . في حقيقة النحو وموضوعه وما
 يتركب منه

١٣٢

- وجه
- ١٢٤ الفصل الثاني . في احكام التركيب
- ٢
- الباب الثاني في الاعراب والبناء وما يتعلق بها
- ١٢٦ الفصل الاول . في حقيقة الاعراب والبناء واحكامها
- ١٢٧ الفصل الثاني . في اوجه الاعراب والبناء ومتعلقاتها
- ١٤٠ الفصل الثالث . في احكام الاسم في الاعراب والبناء
- ١٤١ الفصل الرابع . في احكام الفعل في البناء والاعراب
- ١٤٢ الفصل الخامس . في التنوين واحكامه
- ١٤٣ الفصل السادس . في احوال الاسم من جهة
- ١٤٥ الاعراب والبناء
- ٣
- الباب الثالث . في الاسم الذي لا ينصرف
- ١٤٧ الفصل الاول . في موانع الصرف
- ١٤٨ الفصل الثاني . في ما يصحب الوصفية والعلية من
- الموانع
- ١٥١ الفصل الثالث . في ما يختص بمصاحبة العلمية
- ١٥٢ الفصل الرابع . في ما يمنع بنفسه
- ٤
- الباب الرابع . في احكام الاعراب والمعربات
- ١٥٤ الفصل الاول . في احكام الاعراب
- ١٥٥ الفصل الثاني . في مواطن الاعراب بالمحركات
- ١٥٦ الفصل الثالث . في مواطن الاعراب بالمحروف

وجه

نحو

- ١٥٨ . . . الفصل الرابع . في تقدير الاعراب
 الباب الخامس . في تنكير الاسم وتعريفه
- ١٦٠ . . . الفصل الاول . في حقيقة النكرة والمعرفة
- ١٦١ . . . الفصل الثاني . في الضمير واحكامه
- ١٦٥ . . . الفصل الثالث . في العلم
- ١٦٦ . . . الفصل الرابع . في اسم الاشارة
- ١٦٨ . . . الفصل الخامس . في الاسم الموصول عائد
- ١٧١ . . . الفصل السادس . في المعرف بأن
- الباب السادس . في مرفوعات الاسماء ومتعلقاتها
- ١٧٤ . . . الفصل الاول . في الفاعل
- ١٧٧ . . . الفصل الثاني . في نائب الفاعل
- ١٧٩ . . . الفصل الثالث . في المتبدا والخبر
- ١٨٤ . . . الفصل الرابع . في كان واخوانها
- ١٨٦ . . . الفصل الخامس . في كاد واخوانها
- ١٨٨ . . . الفصل السادس . في ما ولا المحجازيتين
- ١٨٩ . . . الفصل السابع . في ان واخوانها
- ١٩٢ . . . الفصل الثامن . في لا النافية للجنس
- ١٩٤ . . . الفصل التاسع . في ظن واخوانها
- الباب السابع . في منصوبات الاسماء

وجه	نحو	الباب السابع في منصرفات الاسماء
١٩٧	(مصدر) المطلق	الفصل الاول . في المفعول المطلق
١٩٩	.	الفصل الثاني . في المفعول به
٢٠١	.	الفصل الثالث . في المفعول فيه
٢٠٢	.	الفصل الرابع . في المفعول له
٢٠٥	.	الفصل الخامس . في المفعول معه
٢٠٦	.	الفصل السادس . في المستثنى
٢٠٨	.	الفصل السابع . في الحال
٢١٠	.	الفصل الثامن . في التمييز
٢١٤	.	الفصل التاسع . في احكام آخر الكلام
الباب الثامن . في المنخفضات		
٢١٧	.	الفصل الاول . في حروف المنخفض واحكامها
٢١٩	.	الفصل الثاني . في الاضافة ومتعلقاتها
٢٢٢	.	الفصل الثالث . في ما يلزم الاضافة
الباب التاسع . في التوابع		
٢٢٤	.	الفصل الاول . في حقيقة التوابع وافرادها
٢٢٥	.	الفصل الثاني . في النعت
٢٢٧	.	الفصل الثالث . في التوكيد
٢٢٩	.	الفصل الرابع . في البدل
٢٣٢	.	الفصل الخامس . في عطف البيان

نحو

وجه

- ٢٢٢ . الفصل السادس . في عطف النسق
- الباب العاشر . في احوال الفعل واعرابه
- ٢٢٦ . الفصل الاول . في احكام الفعل واعماله
- ٢٤٠ . الفصل الثاني . في اشتغال الفعل عن معموله
- ٢٤٢ . الفصل الثالث . في تنازع الفعلين في العمل
- ٢٤٣ . الفصل الرابع . في افعال المدح والذم
- ٢٤٥ . الفصل الخامس . في فعل التعجب
- ٢٤٧ . الفصل السادس . في نواصب المضارع
- ٢٥١ . الفصل السابع . في الجواز
- الخاتمة . في احكام الجمل والظرف والمجرور والوقف
- ٢٥٤ . الفصل الاول . في احكام الجملة
- ٢٥٦ . الفصل الثاني . في محل الجملة من الاعراب
- ٢٥٩ . الفصل الثالث . في احكام الظرف وشبهه
- ٢٦١ . الفصل الرابع . في الوقف واحكامه



كتاب التصريف

في ائبنة الاءم واءكامها وئبئمل على مءءمة وعشرة ابواب

المءءمة

في بيان التصريف والمئصرفات واءجزآبها وفيها ئلئة فصول

الفصل الاءول

في ءقئقة الصرف وموضوعه

الصرف علم باصول تعرف بها اءوال ائبنة
الاءم الئى لئسئ باءراب. وموضوعه الفعل المئشئق
والاسم المئمكن. وهو بئءث فئبها عن صورة البناء
وتءوبلها الى هئبة اءرى لمعنى اءرى. فله التءدم
على الءءولانه بئءث عن ذات المفردات وءاك عن

صفة المركبات كما نتعلم

قال ليست باعرابٍ احترازاً عن نحو قام أبوك ورايت
 أباك. فانه من احوال ابنة الكلم الواردة من قبيل الاعراب
 فلان تكون من هذا الباب والاعراب هو تغييرٌ يحدث في الكلم
 لعاملٍ يدخل عليها كقام ورايت في المثالين
 ومراده بالفعل المشتق هو الذي يتحول الى امثلة مختلفة
 كضرب ويضرب واضرب
 ومراده بالاسم المتمكن هو الذي يثنى ويجمع ويصغر الى
 غير ذلك مما ستعرفه

وتحويل صورة الكلمة الى هيئة اخرى لمعنى اخر هو التصريف

الفصل الثاني

في اجزاء الكلم واحكامها

تركب الكلم من الحروف الهجائية وهي اصوات
 معتمدة على مقاطع الحلق واللسان والشفيتين. غير
 ان منها ما يجري مجرى الحركة وهو الواو والالف
 والياء ويقال له حرف العلة. ومنها ما ليس كذلك

وهو الباقي ويقال له الصحيح. ومن الصحيح ما يجري
 مجرى حرف العلة وهو الهمزة. غير ان منها ما ثبت
 لفظاً في ابتداء الكلام ويسقط في الدرج ويقال له
 همزة الوصل. ومنها ما ثبت فيها جميعاً ويقال له
 همزة القطع

واعلم ان حرف العلة اذا كان ساكناً فهو حرف
 لين. فان سكن بعد حركة تجانسه فهو حرف المد.
 وهمزة الوصل تنحصر من تصاريف الافعال في امر
 ما سوى الرباعي وماضي ما فوقه ومصدره مزيدة في
 الاوائل. ودون ذلك همزة القطع ذاهبة كل مذهب
 على الاطلاق

يُعتبر في حرف اللين السكون فقط سواء كان بعد حركة
 تجانسه كعود وباب ونيل او لا تجانسه كثوب وسيف. واما
 حرف المد فيجئ بالساكن بعد الحركة المجانسة له كما في عود
 واخويه

وهمزة الوصل في ما ليس من تصاريف الافعال لم ترد الا

في ال التعريف وعشرة اسماء وهي اسم وأست وأبن وأبنت
 وأثنان وأمره وأمرأة وأبنة وأثنان وأبنت في القسم
 ونقسم الحروف ايضاً الى شمسية وهي التي تخفي معها لام
 التعريف وقمرية وهي التي تظهر معها اللام . اما الشمسية فهي
 ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن فتقول التراب
 والتلج والدار وهم جراً باخفاء اللام وتشديد الحرف الذي
 يليها . والبواقي قمرية فتقول الارض والباب والجبل وهم
 جراً باظهار اللام

الفصل الثالث

في ما يلحق الحروف من الحركات والضوابط

الحرف اما متحرك او ساكن . والحركة اما ضم او
 فتح او كسر . والالف قد تكون ممدودة وغيرها قد
 يكون مشدداً . والهمزة تُقطع تارة وتوصل اخرى كما
 عرفت . ولكل من ذلك علامة تُرسم فوق الحرف ما
 لم تكن كسرة او علامة قطع معها فتُرسم تحته . وقد
 اجتمع كل ذلك في قولك ^٤أخط ^٣أهجا ^٢فان

الهمزة الاولى مقطوعةٌ والخاء مضمومةٌ والطاء مشددةٌ
 والهمزة بعدها موصولةٌ واللام ساكنةٌ والهاء مكسورةٌ
 والحجيم مفتوحةٌ والالف مدودةٌ. وعلامة كل واحدٍ
 مرسومةٌ له في موضعها كما ترى

Picturated
 by
 ...



البناء الأهل

في ابنية الافعال واحكامها وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الفعل وانواعه

الفعل ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلاثة. وهي الماضي والحال والمستقبل.
والمصرف منه اما ماضي كضرب او مضارع كيضرب
او امر كاضرب. وسياتي بسط الكلام على كل
ذلك بالتفصيل

يتضمن الفعل ثلاثة معانٍ وهي الحدث والزمان والنسبة.
كما في قولك قام زيد فانه يتضمن الحدث وهو القيام والزمان
وهو الماضي والنسبة وهي نسبة القيام الى زيد. واما المعنبر فيه

فهو المحدث . فيكون معنى الفعل حدثاً منسوباً الى ذات مقترناً
 باحد الازمنة

الفصل الثاني

في ابنية الفعل واحكامه

يبني الفعل على ثلاثة احرف الى اربعة . غير انه
 قد يزداد فيه فينتهي الى ستة . فان خلا من زيادة
 فهو المجرد . والافوه المزيّد . وكله ان خلت اصوله
 من حروف العلة والهمزة والتضعيف فهو السالم .
 فان خلت من حروف العلة فقط فهو الصحيح . وان
 لم تخل منها فهو المعتل . ولكل من ذلك اوزان
 واحكام ستذكر

الفصل الثالث

في ميزان الافعال B 15

لما كانت صِيغَ الفعل تجري على مقادير معلومة
 جعل لها من لفظ الفعل ميزانٌ تُعتبر به . ف قيل ان
 ضَرَبَ مثلاً على وزن فَعَلَ . ومن ثمَّ عُبِّرَ عن الضا
 بالفاء وعن الراء بالعين وعن الباء باللام وقس
 عليه . واما ما فوق ذلك فان كان اصلاً كُرِّرَت
 اللام في ميزانه فقيل ان دَحْرَجَ على وزن فَعَّلَل . وان
 كان زائداً فان كان من بنية الموزون كُرِّرَ ما يقابله
 فقيل ان قَدَّمَ على وزن فَعَّلَ واحمَرَّ على وزن افْعَلَّ .
 والاذْكَرِ بلفظه فقيل ان اَكْرَمَ على وزن افْعَل
 وقَاتَلَ على وزن فاعَلَ وهلم جراً . وعلى ذلك يُطْلَقُ
 اعتبار كل موزونٍ . فقس عليه بالاستقراء

الفصل الرابع

في اوزان الافعال المجردة

اذا كان الفعل المجرد ثلاثياً فاما ان تختلف
 حركة عينه بين الماضي والمضارع فيكون ماضيه
 مفتوح العين ومضارعه مكسورها كضرب يضرب
 او مضمومها كضرب ينصر. او يكون ماضيه مكسور
 العين ومضارعه مفتوحها كعلم يعلم. واما ان تتفق
 فيكون مفتوح العين فيها كمنع يمنع. او مضمومها
 كفضل يفضل. او مكسورها كحسب يحسب. واذا
 كان رباعياً فليس فيه الا فتح اللام الاولى في الماضي
 وكسرها في المضارع كدحرج يدحرج وذلك مطرد
 فيه

واعلم ان جميع الافعال الثلاثة لا تخرج عن هذه
 الاوزان الستة ولكن لا يجمع كلها الا السلام. والمفتوح
 العين فيها الا يبنى الا ما عينه او لامه حرف من

حروف المخلوق. وهي الهمزة والحاء والخاء والعين
والغين والهاء كسأل ومنع ونحوها. غير ان ما كان
كذلك لا يختص بهذا الوزن بل يبنى على غيره ايضاً
كشهد وفرح وغيرها = *et c.*

تسمى الثلاثة الاول دعائم الابواب لكثرتها في لسان
العرب. والمضموم العين في الماضي والمضارع موضوع للصفات
الغريزية كالكرم والحسن ونحوها ولا يكون الا لازماً.
والمكسوم العين فيها يغلب استعماله في المعتل الفاء كورث
يرث وولي يولي ونحوها

الفصل الخامس

في مزيدات الافعال

اذا كانت الزيادة من بنية الفعل فلا بد ان
تكون من جنس العين كما في قَدَّمَ او من جنس اللام
كما في احمرَّ. واذا كانت خارجية فلا بد ان تكون من
حروف الزيادة وهي عشرة يجمعها قولك سألتمونيها.

والفعل ان كان ثلاثياً فقد يزداد فيه حرف فيكون
 على وزن أفعل كأكرم. او فعلاً كقدم. او فاعلاً
 كقاتل. وقد يزداد فيه حرفان فيكون على وزن
 تفعل كتقدم. او تفاعل كتباعد. او إنفعل كأنطلق.
 او افتعل كاجتمع. او افعل كاجمر. وقد يزداد فيه
 ثلاثة احرف فيكون على وزن استفعل كاستغفر. او
 افعوعل كاحدودب. وان كان رباعياً فقد يزداد فيه
 حرف فيكون على وزن تفعلل كتدحرج. او حرفان
 فيكون على وزن افعلل كاقشعر. وهب اشهر
 المزيدات فيها

يكون أفعل غالباً للتعدية نحو أجلست زيداً. وقد يكون
 للدخول في الشيء نحو أصحج الراكب اي دخل في الصباح.
 ولتصد المكان نحو أعرق اي قصد العراق. وللبالغة في المعنى
 نحو أشغلته. ولصيرورة الشيء منسوباً الى ما أخذ منه الفعل نحو
 أغد البعير اي صار ذا غدة. ولا صابة الشيء على صفة نحو احمده.
 وللتحول نحو أفترت الارض. وفعل للتعدية نحو فرحته.

وللتكبير نحو قَطَعْتَ الحبل . وقد يكون لانخاذ الفعل من الاسم
 نحو خِيمَ القوم . | وفاعل للشاركة بين اثنين فصاعداً نحو ضارب
 زيدٌ عمراً . وقد يكون بمعنى المجرّد نحو سافر زيدٌ . وبمعنى أَفْعَلَ
 نحو عافاك الله ابي اعفأك . | وتَفَعَّلَ لمطاوعة . فَعَلَ نحو قدّمته
 فتقدّم . وقد يكون للتكلف نحو تَشَجَّعَ الجبان . وللانخاذ نحو
 تَوَسَّدت التراب ابي اتخذته وسادة . | وتَفَاعَلَ للشاركة نحو
 تَضارَبَ زيدٌ وعمرو . ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد .
 وللتظاهر بما ليس في الواقع نحو تَمَارَضَ زيدٌ ابي تظاهر بالمرض .
 | وَاِنْفَعَلَ لمطاوعة فَعَلَ نحو قطعته فإِنْقَطَعَ . وَاِنْفَعَلَ لمطاوعته
 ايضاً نحو جمعته فإِجْتَمَعَ . وقد يكون للانخاذ نحو إِحْتَطَبَ .
 وللبالغة نحو اَکْتَسَبَ . | وَاِفْعَلٌ للبالغة وهو يختص بالالوان
 والعيوب نحو اِحْمَرَّ وَاِعْوَرَ . وللدخول في الصفة نحو اِصْفَرَ
 النبات ابي دخل في الصفرة . وَاِسْتَفْعَلَ للطلب نحو
 اِسْتَفْعَرَ . ولا صابة الشيء على صفة نحو اِسْتَحْسَنْتَهُ . وللتحول نحو
 اِسْتَحْجَرَ الطين . | وَاِفْعَوْعَلَ للبالغة نحو اِحْدَوَدَبَ الشيخ .
 وتَفَعَّلَ لمطاوعة فَعَلَلْ نحو دحرجته فتدحرج . وَاِفْعَلَّلَ
 للبالغة نحو اِفْشَعَرَ . وهي اشهر المعاني واكثرها دورانا في الكلام
 وقد يوجد من الزيدات اوزان آخر . وهي اِفْعَوَّلْ نحو
 اِجْلَوَزْ . وَاِفْعَالَ نحو اِحْمَارْ . وَاِفْعَنْلَى نحو اِسْلَنْقَى . وَاِفْعَنْلَلْ

نحو **أَحْرَجْتُمْ** . وهي من نوادر الابنية
 ويُلحق بالرباعي ابنية من الثلاثي نحو **جَلَبَبَ** و**حَوَّصَلَ**
 و**بَيَّطَرَ** و**دَهَوَمَر** و**قَلَّنَسَ** اصلها **جَلَبَ** و**حَصَلَ** و**هَلَمَ** **جَرًّا** وكلها
 سماعية . ويشترط لهذا اللاحق اتفاق المصدرين نحو جلبب
 جلبية و**جَلِبَابًا** . وقد تلحق بمزيدة نحو **تَجَلَّبَبَ** و**تَقَلَّنَسَ** . وهذا
 قياس في مطاوعة ما تعدى من ملحق المجرّد . ولا يجري على الملحقات
 ادغام ولا اعلال لبلافت اللاحق بخالفة اوزانها للتلحق به

الفصل السادس

في غير السالم من الافعال

اذا كان غير السالم صحيحاً فان جانست عينه اللام
 ثلاثياً ك**دَّ** او فآؤه اللام الاولى وعينه اللام الاخرى
 رباعياً ك**زُنْزَل** فهو المضاعف . وان كان بعض اصوله
 همزة ك**أَخَذَ** و**سَأَلَ** و**قَرَأَ** فهو المهموز . واذا كان
 معتلاً فان اعنلت فآؤه ك**وَعَدَ** ويسر فهو المثال .
 او عينه ك**قَالَ** و**بَاعَ** فهو الاجوف . او لامة ك**كَفَرًا** و**خَشِي**
 فهو الناقص . فان اعنل مع لامة غيرها ك**كُفِيَ** و**طَوَى**

فهو الليف. غير انه ان اجتمع فيه الحرفان قيل له
المقرون والّا فهو المفروق

عدوا مصاحف الرباعي من هذا الباب مع سلامته من
التغيير لما فيه من اجتماع المثليين المنتضي للادغام. وإنما لم يُدغم
لاختراض الفاصل بينهما كما يقع في ممدود ونحوه من تصاريف
الثلاثي ولا يخرج عن بابيه

الفصل السابع

في صيغة الماضي

الماضي ما دلّ على معنى وُجد في زمانٍ قبل
الزمان الذي انت فيه. وهو بيني على فتح اخره
مطلقاً وكل ما تحرك قبله ما لم يكن همزة وصل
فيكسر كما في انطلق ونحوه او عين ثلاثي فيختلف
كما علمت في بابيه. غير ان حركة اخره وما اتصل
به قد تكون لفظاً بحسب الوضع. وقد يحول دونها

مانع من الاعلال او غيره فتكون تقديرًا. وعلى ذلك يجري كل حكم للبناء في كل فعل فيقاس عليه بالاجال

تكون حركة الاخر تقديرًا في نحو رمى. وحركة ما اتصل به في نحو مدّ وقام. فان الاخر وما قبله ساكن لفظًا لكنه مفتوح تقديرًا لان الاصل رمى ومدد وقوم كما سيجي

الفصل الثامن

في صيغة المضارع

المضارع ما زيد في اوله على صيغة الماضي احد حروف المضارعة وهي اربعة يجمعها قولك أنيت. فالهمزة للتكلم والنون للتكليم والتاء لكل مخاطب وللغاية ومثناها والياء لمطلق الغائب المذكر والغايات. وكلها تفتح فيه ما لم يكن رباعيًا فتضم كيد حرج ويكرم ونحوها. فان كان ما يليها تاء

زائدة لم تتغير صورة الماضي في ما دون اخره بشيء
 من الحروف والحركات كيتقدم ويتدحرج والابتغيت
 بحذف الهزة الزائدة من اوله وكسر ما قبل اخره .
 ما لم يكن ثلاثياً فتسكن فآؤه وتجرى عينه في الحركة
 على ما علمت . واما اخره فلا يلزم حالة واحدة كما
 ستعلم . والمضارع يحتمل زمان الحال والاستقبال
 ما لم تدل قرينة على احدهما فينصرف اليه
 واعلم ان كلاً من الماضي والمضارع بُني للفاعل
 على الاصل كما رايت ويقال له المعلوم . وقد بُني
 للمفعول كما سترى ويقال له المجهول . وهو يصاغ من
 الماضي بكسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله
 كضرب ودحرج وأستخرج ومن المضارع بضم
 حرف المضارعة وفتح ما قبل اخره كيضرب ويدحرج
 وهلم جرا

المضارع في اللغة المشابه قبل له ذلك لانه يشبه اسم الفاعل

في ترتيب الحروف الساكنة والمتحركة كما بين بضرب وضارب
 ويشبه اسم الجنس في الاطلاق والتفيد كرجل فانه عام بدون
 الالف واللام فاذا دخلته تخصص والمضارع شايخ بين الحال
 والاستقبال فاذا دخلته السين نحو سيضرب تعين للاستقبال
 واذا دخلته لام الابتداء نحو ان زيدا ليضرب تعين للحال
 والفاعل ما قام به الفعل كقام زيد وسمى المبني له معلوماً
 لاسناد الفعل اليه . والمفعول ما وقع عليه الفعل كضرب عمرو
 وسمى المبني له مجهولاً لاسناد الفعل الى غير الفاعل

الفصل التاسع

في صيغة الامر

الامر صيغة يُطلب بها انشاء الفعل عن الفاعل
 المخاطب . فلا يكون الا مستقبلاً معلوماً . وهو يجري
 على لفظ المضارع محذوفاً منه حرف المضارعة . غير
 ان ما سكن اوله بعد ذلك ان كان رباعياً ردت اليه
 همزة القطع المحذوفة مفتوحة على عهدا نحو اكرم .
 والّا زيد في اوله همزة وصل مكسورة . ما لم يكن ثلاثياً

مضموم العين فُتَضَّمْ نحو أنصُرْ. واخره يُبْنَى على
السكون او ما ينوب عنه كما ستعلم

واعلم ان الفعل قد يستقرُّ حدوثه في نفس
الفاعل كقام زيدٌ ويقال له اللّازم. وقد يتجاوزُه الى
مفعولٍ به كضرب زيدٌ عمراً ويقال له المتعدي. وقد
يعرض لكلِّ منهما ما يخرجُه عن وضعه فيتعدى
اللازم كاجلست زيداً ويلزم المتعدي كانكسر الزجاج.
وكلاهما يجري في كل صيغة معلومة. فان كان الفعل
مجهولاً اخنص بالمتعدي لاقتضايه المفعولية.

والفعل يشتق من المصدر على الاصح ويستق منه اسم
الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة وسياتي
استيفاء ذلك بالتفصيل

قال الفاعل المخاطب لان الامر لا يبنى للفعل ولا يؤمر
به غير المخاطب. فاذا اريد شي من ذلك زيد على المضارع لام
مكسورة نحو لتكرّم انت وليقم زيد. وذاك يقال له الامر

بالصيغة وهذا الامر باللام
والذي ينوب عن السكون في اخر الامر هو حذف لام
الناقص نحو اغزُ اصله اعزُو واخسَن اصله اخسَي وارم اصله
ارمي . وحذف نون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربي
واما المتعدي الذي يبنى منه المجهول فهو المتعدي بنفسه
كضرب والمتعدي بغيره كالطلق به ووقع عليه

جدول يتضمن ما ذكره في هذا الباب من اوزان الافعال
معلوماً ومجهولاً

اوزان المجرّد

ماضي	مضارع	العلوم	ماضي	مضارع	المجهول
ضَرَبَ	يَضْرِبُ	أَضْرَبُ	ضَرِبَ	يَضْرِبُ	يَضْرِبُ
نَصَرَ	يَنْصُرُ	أَنْصُرُ	نَصِرَ	يَنْصُرُ	يَنْصُرُ
عَلِمَ	يَعْلَمُ	أَعْلَمُ	عَلِمَ	يَعْلَمُ	يَعْلَمُ
مَنَعَ	يَمْنَعُ	أَمْنَعُ	مَنَعَ	يَمْنَعُ	يَمْنَعُ
فَضَّلَ	يَفْضُلُ	أَفْضُلُ			
حَسِبَ	يَحْسِبُ	أَحْسِبُ	حَسِبَ	يَحْسِبُ	يَحْسِبُ
دَخَرَ	يَدْخِرُ	دَخِرَ	دَخَرَ	يَدْخِرُ	يَدْخِرُ

اوزان مزيدات الثلاثي

أَكْرَمَ	بُكْرِمَ	أَكْرِمَ	أَكْرِمَ	بُكْرِمَ
قَدَّمَ	بُقَدِّمَ	قَدِّمَ	قَدِّمَ	بُقَدِّمَ
فَاتَلَ	بُفَاتِلُ	فَاتِلُ	فَاتِلُ	بُفَاتِلُ
نَقَدَّمَ	بِنَقَدِّمُ	نَقَدِّمَ	نَقَدِّمَ	بِنَقَدِّمُ
تَبَاعَدَ	بِتَبَاعَدُ	تَبَاعَدَ	تَبَاعَدَ	بِتَبَاعَدُ
انْطَلَقَ	بِنَطْلِقُ	انْطَلِقُ	انْطَلِقُ	بِنَطْلِقُ
اجْتَمَعَ	بِجْتَمِعُ	اجْتَمِعَ	اجْتَمِعَ	بِجْتَمِعُ
احْمَرَّ	بِحْمَرُّ	احْمَرَّ	احْمَرَّ	بِحْمَرُّ
اسْتَغْفَرَ	بِاسْتِغْفِرُ	اسْتَغْفِرَ	اسْتَغْفِرَ	بِاسْتِغْفِرُ
احْدَوْدَبَ	بِحْدَوْدِبُ	احْدَوْدِبَ	احْدَوْدِبَ	بِحْدَوْدِبُ
احْمَارَ	بِحْمَارُ	احْمَارَ	احْمَارَ	بِحْمَارُ
اجْلَوذَ	بِجْلَوذُ	اجْلَوذَ	اجْلَوذَ	بِجْلَوذُ
اسْلَنِي	بِاسْلَنِي	اسْلَنِي	اسْلَنِي	بِاسْلَنِي

اوزان مزيدات الرباعي

نَدَحْرَجَ	بِنَدَحْرَجُ	نَدَحْرَجَ	نَدَحْرَجَ	بِنَدَحْرَجُ
اقْشَعَرَ	بِقْشَعِرُ	اقْشَعَرَ	اقْشَعَرَ	بِقْشَعِرُ
اِحْرَنْجِمَ	بِحْرَنْجِمُ	اِحْرَنْجِمَ	اِحْرَنْجِمَ	بِحْرَنْجِمُ

المخفات ومزبداتها				
جَلِبَبُ	جَلِبَبُ	جَلِبَبُ	جَلِبَبُ	جَلِبَبُ
جَوَّصَلْ	جَوَّصَلْ	جَوَّصَلْ	جَوَّصَلْ	جَوَّصَلْ
يَبْطِرُ	يَبْطِرُ	يَبْطِرُ	يَبْطِرُ	يَبْطِرُ
يَدَّهَوْرُ	يَدَّهَوْرُ	يَدَّهَوْرُ	يَدَّهَوْرُ	يَدَّهَوْرُ
يَجَلِبَبُ	يَجَلِبَبُ	يَجَلِبَبُ	يَجَلِبَبُ	يَجَلِبَبُ
يَجَوَّصَلْ	يَجَوَّصَلْ	يَجَوَّصَلْ	يَجَوَّصَلْ	يَجَوَّصَلْ
يَنْبِطِرُ	يَنْبِطِرُ	يَنْبِطِرُ	يَنْبِطِرُ	يَنْبِطِرُ
يَنْدَهَوْرُ	يَنْدَهَوْرُ	يَنْدَهَوْرُ	يَنْدَهَوْرُ	يَنْدَهَوْرُ



البالغنا

في ما يشارك الفعل في الاشتقاق وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

في المصدر واحكامه

المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل . وهو
 يبنى من الثلاثي على صورتي لا ضابط لها . بخلاف
 ما فوقه فانه اذا اريد بناؤه منه فان كان اول ماضيه
 تاء زائدة ضم ما قبل اخره كند حرج وتقدم . والازيد
 بعده الف وكسر كل متحرك قبله كد حراج وانطلاق .
 ما لم يل المتحرك تضعيفه كقدم فيسكن بعد تاء
 مفتوحة ويحذف زايد التضعيف معوضاً عنه بياء
 مكان الالف كتقديم . وقد تحذف الياء ويعوض عنها

بالتاء كقَدِمَة. فان وَلِيَ المتحرك الف كقَاتَلَ سَقَطَتْ
 كقَاتَلَ او زِيدَ في اوله ميمٌ مضمومة وفي اخره تاءٌ
 كقَاتَلَةٌ وهو المشهور فيهما. ويغلب في مجرد الرباعي
 ان يُقتصر على زيادة التاء في اخره كدَحْرَجَةٌ. وكل
 ذلك قياسٌ في الجميع

وقد بيني المصدر مطرداً لكل فعلٍ بزيادة ميمٍ
 مفتوحة في الثلاثي مضمومة في غيره يُجَعَلُ مكان
 حرف المضارعة. فيفتح معها ما قبل الاخر ما لم يكن عيناً
 مكسورةً لمجردٍ من المثال الواوي فتبقى على كسرهما
 فيه ثابت الفاء كالموعِد. ويقال له المصدر الميمي
 واعلم ان من المصدر ما يدلُّ على كمية الفعل
 ويقال له المرَّة. ومنه ما يدلُّ على كيفيته ويقال له
 النوع، وكلُّ منهما يُبْنَى من الثلاثي على فعلة بسكون
 العين فيهما وفتح الفاء في المرَّة كضربته ضربةً وكسرهما
 في النوع كركبت رِكْبَةً الامير. ومن غير الثلاثي على

صيغة مصدره مخنومًا بالتاء. غير ان المرة قد تلتبس
بالمصدر كالرحمة والاجابة فيجب تقيدها بما يعينها
كرحمته رَحْمَةً واحدة. وقس على كل ذلك ما جرى
عجراه

المصدر موضوع لمجرد معنى الحدث دون الزمان والنسبة
والذات. ولكنه قد يستعمل صفة نحو رجل عدل واسمًا لذات
نحو بناء. وقيل له المصدر لصدور المشتقات منه. وهو
يُبنى للمفعول كما يُبنى للفاعل والتمييز بينهما بالقرائن
وقال المصنف المجاري على الفعل لوقوع المصدر تأكيدًا
للفعل كضربته ضربًا او بيانًا له كضربته ضرب الظالم
اما الاشتقاق فهو ان نجد بين الكلمتين تناسبًا في اللفظ
والمعنى. وهو ثلاثة انواع. الاول ان نجد بينهما تناسبًا في
الحروف والترتيب والمعنى كالتناسب بين ضَرَبَ وَيَضْرِبُ
وهذا النوع هو موضوع التصريف ويقال له الاشتقاق
الصغير. الثاني ان نجد بينهما تناسبًا في اللفظ والمعنى دون
الترتيب كالتناسب بين جَبَدَ وَجَدَّبَ ويقال له الاشتقاق
الكبير. الثالث ان نجد بينهما تناسبًا في المخرج والمعنى
كالتناسب بين نَعَقَ وَنَهَقَ ويقال له الاشتقاق الأكبر

والاشتقاق كما يكون من الاحداث قد يكون من الذات
نحو نَجَّرَ من الجَرَّ وَتَجَوَّهَرَ من الجَوْهَرِ . ولكن ذلك نادراً في
الثلاثي المجرَّد *form = I only.*

وقال لاضابط لصور المصدر الثلاثي على وجه الاطراد
بالاجمال . لكن قد بناني في بعض الصور ما يكون على وجه
الغلبة . فان مصدر الفعل المتعدى يجي غالباً على فعل
كضَرَبَ . وفَعَلَ اللّازم على فُعُول كتُعَوِّد . ما لم يدلّ على
امتناع او نحوه فيجيء على فِعَال كينار . او على حركة فعلى فَعْلَان
كخَفَّان . او على مرضٍ فعلى فُعَال كسُعَال . او على سيرٍ فعلى
فَعِيل كرحيل . او على صوتٍ فعلى فُعَال او فَعِيل كصرّاخ
وصهيل . ويجيء مصدر فَعَلَ على فُعُولَة او فَعَالَة كسهولة
وفصاحة . وفَعِيل اللّازم على فَعَلَ كفَرَح . ويجيء المصدر
في الصنایع ونحوها على فِعَالَة ككتابة . وفي العيوب والحلى على
فَعَلَ كعَرَج وبلَج . وقد ادعى بعضهم القياس في كل ذلك
اما صور المصدر الثلاثي فالمسموع منها فَعَلَ كقتل .
وفَعَلَ كفسق . وفَعَلَ كسُغِل . وفَعْلَة كرحمة . وفَعْلَة كعصبة .
وفَعْلَة كصغرة . وفَعْلَى كدَعْوَى . وفَعْلَى كذِكْرَى . وفَعْلَى كبَشْرَى .
وفَعْلَان كذَوْبَان . وفَعْلَان كحِرْمَان . وفَعْلَان كغُفْرَان . وفَعْلَان

كَهَيِّجَانِ . وَفَعَلَ كَطَلَّبَ . وَفَعَلَ كَصَغَرَ . وَفَعَلَ كَهَدَى . وَفَعَلَ
 كَكَذَبَ . وَفَعَلَةٌ كَعَلَبَةٌ . وَفَعَلَةٌ كَسَرَقَةٌ . وَفَعَالٌ كَذَهَابٌ وَفِعَالٌ
 كَصِرَافٌ . وَفُعَالٌ كَسُؤَالٌ . وَفَعَالَةٌ كَرَهَادَةٌ . وَفِعَالَةٌ كَعِبَادَةٌ .
 وَفَعَالَةٌ كَبُغَايَةٌ . وَفَعَالِيَةٌ كَكِرَاهِيَّةٌ . وَفَعِيلٌ كَصَهِيلٌ . وَفَعِيلَةٌ
 كَفَضِيحَةٌ . وَفُعُولٌ كَقَبُولٌ . وَفُعُولٌ كَدُخُولٌ . وَفَعُولَةٌ كَضُرُورَةٌ .
 وَفُعُولَةٌ كَسُهُولَةٌ . وَفَاعِلَةٌ كَعَافِيَةٌ . وَمَفْعُولٌ كَمَيْسُورٌ . وَفَعْلُولَةٌ
 كَمَيْسُونَةٌ . وَفَعْلَالٌ كَسُودَدٌ . وَفَعْلُوتٌ كَجَبْرُوتٌ . وَتَفَعَّلَ
 كَتَرَدَادٌ . وَتَفَعَّلَ كَتَبِيَانٌ . وَفَعَّيْلِيٌّ كَفَلَيْلِيٌّ . وَقَلٌّ مَاسُوِيٌّ
 ذَلِكَ . وَقِيلَ أَنَّ فَعْلُوتٌ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَفَعَّيْلِيٌّ لِلْبَالِغَةِ

وَمِنَ الْمَزِيدَاتِ قَدْ يَجِيءُ مَصْدَرُ فَعَّلَ عَلَى وَزْنِي فِعَالٌ
 وَفِعَالٌ نَحْوَ كَذَابٍ وَكِذَابٍ . وَإِذَا وَزَنَ تَفَعَّلَ فَلَا يَكُونُ إِلَّا
 فِي السَّلَامِ اللَّامِ فَإِنْ كَانَ فِي نَاقِصٍ أَوْ مَهْمُوزِ اللَّامِ جَاءَ عَلَى
 تَفَعَّلَةٍ كَتَصْفِيَّةٍ وَتَهْنِيَّةٍ . وَمَصْدَرُ تَفَعَّلَ قَدْ يَجِيءُ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَ
 نَحْوَ تَجَمَّالٍ . وَإِذَا وَزَنَ فِعْعَالٌ مِنْ فَاعِلٍ نَحْوَ قَيْتَالٍ وَإِنْ كَانَ
 الْقِيَاسُ فَهُوَ قَلِيلٌ

وَفُتِحَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَصْدَرِ الْمَبِيِّ هُوَ الْقِيَاسُ . وَشَدَّ
 الْمَرْجِعُ وَالْمَصِيرُ وَالْمَحِيضُ وَالْمَحْيِي هُ فَاثْمَا وَرَدَتْ بِكَسْرِهِ

الفصل الثاني

في اسم الفاعل وما يتعلق به

اسم الفاعل هو ما اشتقَّ لما قام به الفعل على
 معنى الحدوث. وهو يُبنى من الثلاثي على وزن فاعِل
 كضاربٍ وجالسٍ. ومن غيره على وزن مضارعِهِ
 بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً وكسراً ما قبل
 الآخر مطلقاً ككريمٍ ومتقدِّمٍ ومُسْتَخْرِجٍ وهلمَّ جراً.
 فان اعتبر في نسبة الحدث معنى الثبوت فذلك
 الصفة المشبهة باسم الفاعل. وهي تُبنى من الثلاثي
 سماعاً على أوزان شتى كفاضِلٍ وحسنٍ وعَطْشانٍ.
 ما لم تكن من الألوان والعيوب والحلِّ فتبنى قياساً على
 أَفْعَلٍ كاسْمِرٍ وأَحْوَلٍ وأَدْعَجٍ. وأما من غير الثلاثي
 فعلى صيغة اسم الفاعل مطرّدة كَمُعْتَدِلٍ ومُسْتَقِيمٍ
 ونحوهما. فان أُريد الوصف بالزيادة على الغير
 ايضاً فذلك اسم التفضيل. وهو يلزم البناء على

أَفْعَلٌ فَيُخَصُّ بِالْثَلَاثِي كَأَفْضَلٍ وَأَعْلَمٌ. غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبْنَى
 مَا يَدُلُّ عَلَى لَوْنٍ أَوْ عَيْبٍ وَنَحْوِهَا لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالصِّفَةِ
 الْمَشْبَهَةِ. فَاذَا أُرِيدَ التَّفْضِيلُ مَا لَا يَصِحُّ بِنَاوِهِ مِنْهُ جِيءَ
 بِمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهِ مَا يَصِحُّ فَيُقَالُ أَكْثَرُ انْطِلَاقًا وَأَشَدُّ
 سُمْرَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ لَا تُبْنَى إِلَّا مِنَ اللَّازِمِ
 بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ التَّفْضِيلِ فَانْهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ
 اللَّازِمَ وَالْمَتَعَدِّيَّ كَمَا رَأَيْتَ

يَتَضَمَّنُ اسْمَ الْفَاعِلِ وَسَائِرَ الصِّفَاتِ الْمَشْتَقَّةِ مِنَ الْفِعْلِ ثَلَاثَةً
 مَعَانٍ. وَهِيَ الْذَاتُ وَالْحَدُوثُ وَالنِّسْبَةُ كَالضَّرْبِ. فَانَّهُ يَتَضَمَّنُ
 الْحَدُوثَ وَهُوَ الضَّرْبُ وَالذَّاتُ وَهِيَ الشَّخْصُ الْمُتَصِفُ بِالضَّرْبِ
 وَالنِّسْبَةَ وَهِيَ نِسْبَةُ الضَّرْبِ إِلَى هَذَا الشَّخْصِ. فَيَكُونُ مَعْنَى الصِّفَةِ
 حَدَثًا مَنْسُوبًا إِلَى ذَاتِهِ عَلَى وَجْهِ مَنْ الْوَجْهُ الْمَعْتَبَرُ فِيهِ
 كَالْحَدُوثِ أَوْ الثَّبُوتِ أَوْ وَقُوعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ. وَأَمَّا النِّسْبَةُ فَهِيَ
 غَيْرُ نَامَةٍ بِخِلَافِ مَا فِي الْفِعْلِ

أَرَادَ بِقَوْلِهِ مَعْنَى الْحَدُوثِ مَعْنَى تَجَدُّدِ الْفِعْلِ لِصَاحِبِ
 الصِّفَةِ وَقِيَامِهِ بِهِ مَقِيدًا بِأَحَدِ الْأَزْمَنِ

ومن قبيل اسم الفاعل صيغ المبالغة . وهي فعَّال كجَبَّار .
 وفعَّالة كعلامة . وفعَّيل كصِدِّيق . ومنفعال كِنِفْضال . ومنفعل
 كِسِكِّين . وكلها تدل على المبالغة في الصفة . وعدوا ايضاً
 من صيغ المبالغة فعول كجَهُول . وفعيل كرحيم . وفعل
 كعقل . وفاعلة كراوية . وفعولة كفروقة . وفعول كتيومر .
 وفعلة كضحكة . وفاعول كفاروق . وفعل كحذر . الى غير
 ذلك . وقيل ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة
 نحو رحيم ورحوم ورحمن المعدولة عن راحم . واما التاء التي في
 اخر بعض الصيغ فليست للثانيث بل للمبالغة

واما الصفة المشبهة فتبيدها بمعنى الثبوت هو لدفع الحدوث
 في زمان من الازمنة لالتصافها بالاستمرار في جميع الازمنة لانها
 موضوعة على الاطلاق

ولاتبني الصفة المشبهة من غير بابي علم وفضل الا قليلاً .
 واما اوزانها فهي بالاستفراء فعل كصعب . وفعل كيدق . وفعل
 كصلب . وفعل كحسن . وفعل كحشن . وفعل كحنب . وفاعل
 كفاضل . وفعال كجبان . وفعال كشجاع . وفعل كسيد وفعل
 كسليم . وفعول كبنول . وافعل كالتج . وفعالان كغضبان .
 وفعالان كمربان . ويكثر فعالان في ما دل على جوع او عطش

وَضَدَّيْهَا كَحَوْعَانَ وَشَبَعَانَ وَمَا شَبِهَهُمَا
 وَالْأَصْلُ فِي اسْمِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَكُونَ لِتَفْضِيلِ الْفَاعِلِ
 وَقَدْ جَاءَ لِتَفْضِيلِ الْمَفْعُولِ شَدُودًا كَقَوْلِهِمُ الْعَوْدُ أَحَدٌ . كَمَا جَاءَ
 مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ هُوَ عَظَامٌ لِلدِّينَارِ وَهَذَا الْكِتَابُ
 أَخْصَرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مِنَ الْإِعْطَاءِ وَالثَّانِي مِنَ
 الْإِخْتِصَارِ . وَكُلُّ ذَلِكَ نَادِرٌ

وَلَا يَبْنِي اسْمَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاخِصَةِ مِثْلَ مَا كَانَ
 وَإِخْوَانَهَا . وَلَا مِنَ الْغَيْرِ الْمَتَصَرِّفَةِ مِثْلَ نَعْمَ وَبِئْسَ . وَلَا مَا لَا يُقْبَلُ
 التَّفَاضُلُ مِثْلَ فَنِي وَمَاتَ

وَاعْلَمْ أَنَّ صَيَغَتِي فَعَلَ التَّعْجِبُ وَهِيَ أَفْعَلٌ وَأَفْعِلُ تَبْيَانٌ
 مَا يَبْنِي مِنْهُ اسْمَ التَّفْضِيلِ لِأَخِيرِ . كَمَا سَيَبِيهِ

الفصل الثالث

في اسم المفعول

اسْمُ الْمَفْعُولِ مَا اسْتَقَّ لِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ . وَهُوَ
 يُبْنَى مِنَ الثَّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ وَمِنْ
 غَيْرِهِ بِنَاءً اسْمِ فَاعِلِهِ مَفْتُوحٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ كَمَكْرَمٍ

وَمُدْحَرْجٌ وَمُسْتَخْرَجٌ. وَكَلَةٌ لَا يُبْنَى الْأَمِنْ الْمُتَعَدِي
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَكُ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ
 صِيغَتَانِ أَحَدَاهُمَا فَعُولٌ وَالْآخَرُ فَعِيلٌ. فَانْ كَلًّا
 مِنْهَا يَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى الْفَاعِلِ كَصَبُورٍ وَمَرِيضٍ وَتَارَةً
 بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ كَرَسُولٍ وَجَرِيحٍ. وَكَلَاهُمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمَاعِ

الفصل الرابع

في اسم المكان والزمان

اسم المكان والزمان ما اشتقَّ لما وقع فيه الفعل .
 وَهُوَ يُبْنَى مِنْ كُلِّ فِعْلٍ كَمَا يُبْنَى الْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ . لَكِنْ
 تُكْسَرُ فِيهِ الْعَيْنُ مِنَ الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ الْفَاءِ وَاللَّامِ إِذَا
 كَانَ مَكْسُورَهَا فِي الْمَضَارِعِ وَالْمَعْتَلِّ الْفَاءِ مُطْلَقًا
 كَالْمَجْلِسِ وَالْمَبِيتِ وَالْمَوْرِدِ وَالْمَوْضِعِ وَالْمَيْسِرِ . وَقَسَّ عَلَيْهِ

يتضمن اسم المكان وسائر الموصوفات المشتقة من الفعل
 ثلاثة معانٍ وهي الذات والمحدث والنسبة كالمقعد . فإنه يتضمن

الذات التي يُقَعَد عليها والمحدث وهو القعود والنسبة وهي نسبة القعود اليها . واما المعتبر فيه فهو الذات . فيكون معنى هذا الموصوف ذاتا منسوبا اليها حدث على الوجه المعتبر فيها ككونها مكانا او زمانا او آلة . ولما النسبة المذكورة فتقيدية تجعل المجموع بمنزلة شيء واحد

وتلحق هذا الباب تاء الثابيث سماعا كقبرة للكان وميسرة

للزمان

وجاء مَطَّلِعٌ ومَغْرِبٌ ومَفْرِقٌ ومَسْجِدٌ ومَنْسِكٌ ومَجْزِمٌ ومَسْكِينٌ ومَنْبِتٌ ومَفْرِقٌ ومَسْفِطٌ ومَفْرِقٌ ومَرْفِقٌ ومَخْرِبٌ بكسر العين مع بتأبها ما هو مضمومها . لكنها عند البعض اسماء غير منظور فيها الى معنى الفعل

وانا أريد معنى كثرة الشيء في المكان بُني منه مَفْعَلَةٌ كَسَبْعَةٍ

لمكان كبير السباع

الفصل الخامس

في اسم الآلة

اسم الآلة ما اشتق لما يعالج به الفاعل المفعول

لموصول الاثر اليه . وله ثلاثة اوزان . الاول مِفْعَلٌ

كِبْضَعِ والثاني مِفْعَالٍ كِمِشْرَاطٍ والثالث مِفْعَلَةٌ
 كَمِحْجَمَةٍ بكسر الميم وفتح العين في الجميع. غير انها
 سماعية فيه. وهو لا يبنى الا من الثلاثي المتعدي
 واعلم ان الماضي مشتق من المصدر والمضارع
 مشتق من الماضي وبقية التصاريف مشتقة من
 المضارع. غير ان اسم المفعول مشتق من مجهوله
 والباقي من معلومه. وكل ذلك يجزى لفظاً على
 احكام الصيغ المفروضة له ما لم يتغير بادغام او
 اعلال كما ستري فيحكم بجريه عليها تقديراً

اما مَفْعُلٌ ومَفْعَلَةٌ كَمُسْعَطٌ وَمُخْلٌ وَمُدَقٌّ وَمُدْهَنٌ وَمُخَلَّةٌ
 ومَحْرُضَةٌ فبئله اسماء وضعت هذه الآلات بدون اعتبار
 معنى الفعل فيها. وقيل هي اسماء آله شذت عن القياس
 ويوجد ايضاً من تصاريف الافعال صيغ مختلفة لذواته
 نُسِبَ اليها المحدث اما على معنى المفعولية كسِرْقَةٍ. او على معنى
 الفضلة كقِصَاصَةٍ. او الحِصَّةِ كقِطْعَةٍ. او ملء الشيء كقُضْعَةٍ.
 وغير ذلك. واكثرها غالب في الاستعمال

جدول يتضمن ما ذكره في هذا الباب من قياس ما يشتق من
المزيدات

اسم المفعول والصدر الذي واسما المكان والزمان	اسم الفاعل والصفة المشبهة	الذرة والبيع	الصدر
مُكْرَم	مُكْرِم	أَكْرَامَةٌ	أَكْرَامٌ
مُقَدَّم	مُقَدِّم	تَقْدِيمَةٌ	تَقْدِيمٌ
مُقَانِل	مُقَانِل	قِتَالَةٌ	قِتَالٌ
مُنْقَدِم	مُنْقَدِّم	تَقْدِيمَةٌ	تَقْدِيمٌ
مُتَبَاعِد	مُتَبَاعِد	تَبَاعُدَةٌ	تَبَاعُدٌ
مُنْطَلِق	مُنْطَلِق	إِنْطِلَاقَةٌ	إِنْطِلَاقٌ
مُجْتَمِع	مُجْتَمِع	إِجْتِمَاعَةٌ	إِجْتِمَاعٌ
مُحْمَر	مُحْمَر	إِخْمِرَارَةٌ	إِخْمِرَارٌ
مُسْتَغْفِر	مُسْتَغْفِر	إِسْتِغْفَارَةٌ	إِسْتِغْفَارٌ
مُحْدَوِّد	مُحْدَوِّد	إِحْدِيدَابَةٌ	إِحْدِيدَابٌ
مُنْدَحْرَج	مُنْدَحْرَج	نَدْحَرَجَةٌ	نَدْحَرَجٌ
مُقَشِّر	مُقَشِّر	إِقْشِعْرَارَةٌ	إِقْشِعْرَارٌ

البت الثالث

في الادغام والاعلال وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الادغام واحكامه

الادغام ادراج اول المثليين المتصلين ساكنًا في
الثاني متحركًا. غير ان الاول قد يكون سكونه في
الاصل كالمَدِّ فان اصله بدلين ساكنة فمتحركة. وقد
يكون في الحال اما بحذف الحركة كمدَّ او بنقلها كمدُّ
فان اصلها بدلين متحركين فحذفت حركة الدال
الاولى في الاول وتقلت الى ما قبلها في الثاني. واذا
سكن ثاني المثليين فان كان سكونه لازماً امتنع الادغام
كمددت. والّا جاز الادغام وعدمه كمد بصيغة الامر
وامدّد

واعلم ان المثلين اللذين يقع بينهما الادغام قد
تكون المجانسة بينهما بالوضع كما رايت وقد تكون
بإبدال احد الحرفين حتى يجانس الاخر كاتَّحد وادَّعى
فان الواو قد أُبدِلت تاءً في الاول والتاء دالاً في
الثاني كما لا يخفى

اذا سكن اول المثلين فان كانت المجانسة بينهما بالوضع
وجب الادغام في كلتين كما يجب في كلمتي نحو سَكْنَا وَقُلْ لَهُ . والا
جاز الادغام وعدمه نحو مِنْ لَيْلٍ وَمِنْ لَيْلٍ . الا في لام التعريف
مع الحروف الشمسية نحو الرَّجُلُ وفي نحو مِمَّا وَعِمَّا وَقَعَدْتُ
فانه واجبٌ

واذا انحرك المثلان وجب الادغام ما لم يكن مانع كفوات
الاسحاق في نحو جَلَبَبَ وخوف الالتياس في اوزان سوف تعرفها
نحو سُرُّوكون المثلين اولين في نحو تَتَابَعِ او كونها في كلتين نحو
أَسَكَّنَا وَضَرَبَ بَصْرًا . واما ورود نحو اِنْتَقَلَ من وزن
تفاعل بادغام التاء الزائدة في فاء الفعل وزيادة همزة الوصل
دفعاً للابتداء بالسكن واطير مثله من وزن تَفَعَّلَ ومضارعه
يَطِيرُ فمن النوادر في السماع

واذا سكن ثاني المثلين فقد يُحْدَفُ نحو ظَلَّتْ اَصْلُهُ ظَلَّلْتُ

وقد يقلب ياء نحو اَمَلَيْتُ اصله اَمَلْتُ
 وقوله ادعى اشارة الى مواضع يقع فيها الادغام من صيغة
 افتعل اذا جانس التاء ما قبلها. وذلك اما وجوباً وهو متى
 كانت فاء افتعل تاء نحو انجَرَ او تاء نحو اَنَارَ او دالاً نحو اَدَعَى
 او طاءً نحو اَطْرَدَ. واما جوازاً وهو متى كانت فاءه ذالاً نحو
 اذْكَرَ او زايًا نحو اَزَانَ او صادًا نحو اصْبَرَ او ضادًا نحو اصْبَحَ
 او ظاءً نحو اظْلَمَ فانه يجوز فيها الادغام كما رايت ويجوز البيان
 مع قلب التاء دالاً بعد النال والزاي وطاءً بعد الضاد والظاء
 فيقال اذدكو وازدان واصطبر واصطبح واطظم. ويجوز ايضاً
 ان تدغم النال في النال والظاء في الظاء فيقال اذْكَرَ واطْمَمَ
 وهي اشهر المواضع. واما ادغام تاء افتعل في ما بعدها عند
 وقوع الجانسة فقد ورد نادراً في المضارع نحو يَقْتِيلُ اصله يَقْتِيلُ
 وَيَخْتَصِمُ اصله يَخْتَصِمُ

واما قوله اتحد فقد اشار به الى ما يقع من الادغام في وزن
 افتعل من المثال نحو اتحد من الوحك وانسر من اليسر فانه
 واجب فيها. واما ذكر مثالين اشارة الى قلب الثاني حتى
 يجانس الاول كما في ادعى وقلب الاول حتى يجانس الثاني كما
 في اتحد. واما اتحد واتزر فليل ان الهمزة الاصلية قلبت
 ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ثم عوملت معاملة الياء في انسر.

وقيل ايضا ان اِتَّخَذَ مزِيدٌ نَحَذَ بمعنى اخذ وان اِتَّرَرَ وما
 أُجْرِيَ مجراه خطأ

ومن ادغام المتقاربين ادغام نون ان فعل في فآيه اذا كانت
 ميما نحو اِنْحَى اصله اِنْحَى فانه جازم

جدول يتضمن اوزان المضاعف التي يقع فيها التغيير

المضاعف	المضاعف	المضاعف	المضاعف	المضاعف
مَدَّ	مَدَّ	مَدَّ	مَدَّ	مَدَّ
أَمَدَّ	أَمَدَّ	أَمَدَّ	أَمَدَّ	أَمَدَّ
مَادَّ	مَادَّ	مَادَّ	مَادَّ	مَادَّ
تَمَادَّ	تَمَادَّ	تَمَادَّ	تَمَادَّ	تَمَادَّ
أَنَمَدَّ	أَنَمَدَّ	أَنَمَدَّ	أَنَمَدَّ	أَنَمَدَّ
أَمْتَدَّ	أَمْتَدَّ	أَمْتَدَّ	أَمْتَدَّ	أَمْتَدَّ
أَسْتَمَدَّ	أَسْتَمَدَّ	أَسْتَمَدَّ	أَسْتَمَدَّ	أَسْتَمَدَّ

جدولٌ يتضمن قياس ما يشتق من هذه الاوزان

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
إمْدَادٌ	مِئِدٌ	مُؤْمَدٌ
مِدَادٌ أَوْ مُمَادَةٌ	مُمَادٌ	مُمَادٌ
تَمَادٌ	مُتَمَادٌ	مُتَمَادٌ
إِنْمِدَادٌ	مِنْمَدٌ	مِنْمَدٌ
إِمْتِدَادٌ	مِئْتَدٌ	مِئْتَدٌ
إِسْتِمَادٌ	مُسْتِمِدٌ	مُسْتِمِدٌ

وَأَمَّا فَعْلٌ وَتَفَعَّلَ وَافْعَلَّ فَلَيْسَ فِيهَا تَغْيِيرٌ

الفصل الثاني

في حقيقة الاعلال ومواقعها

الاعلال قلب الحرف أو تسكينه أو حذفه. وهو

يقع في الهمزة كما يقع في حروف العلة غير أن الهمزة

تقتصر منه على القلب في المشهور وحروف العلة

نتناول الجميع كما سيجي

الفصل الثالث

في اعلال الهمزة

اذا سكنت الهمزة في الحشو فان كان ما قبلها همزةً
 قُلبت حرفاً يجانس حركة تلك الهمزة كآمن وأومن
 وإيمان. فان اصل كلِّ منهنَّ بهزتين متحركة فساكنة.
 وان كان ما قبلها غير الهمزة كلُّوم ورأس ويبر جانر
 قلبها حرفاً يجانس حركته وجاز اثباتها. واذا تحركت
 في الطرف فان كان ما قبلها واو او ياء ساكنتين
 كوضوء ومحيء جاز قلبها وادغام ما قبلها فيها وجاز
 اثباتها ايضاً. ويندر قلبها دون ذلك

اذا كانت اولى الهمزتين المقلوبة ثانيتهما حرف مدِّ همزة
 وصل فالثانية تعود همزةً في الدرَج لسقوط همزة الوصل حينئذٍ.
 نحو فآذَنُ فانه كان قبل دخول الفاءِ اَيْذَنُ وكنا نحو يقولُ
 اَيْذَنُ والذي اَوْثَمُنُ فانه يقال فيها بعد حذف الواو والياءِ
 لالتقاء الساكنين يقولُوذَنُ والذي ثَمُنُ. ثم يجوز حينئذٍ قلب
 الهمزة ايضاً حرف مدِّ لسكونها بعد حرفٍ متحرك كما هو القياس

والهمزة المتحركة في المحشوب بعد واو او ياء ساكتين نُقلَب مثلها
وتُدغَم الواو والياء فيها حيثما كانتا زائدين لغير معنى اللاحق .
نحو أُفَيْسٍ اصله أُفَيْسٌ تصغير أَفُوسٍ جمع فَاَسٍ . ولكن
اذا كان الساكن قبل الهمزة المتحركة حرفاً صحيحاً او واوا او ياء
اصليتين او مزيدتين لمعنى اللاحق فقد تُنقل حركة الهمزة الى
ما قبلها وتُقلَب الهمزة حرف لين ثم تُحذف . نحو مَلَكٌ اصله
مَلَأَكٌ وحوَبَةٌ اصله حَوَّأَبَةٌ وحبَلَةٌ اصله حَبَّأَلَةٌ

واما الهمزة المتحركة بعد حرف متحرك فان كانت حركتها
فتحة وحركة ما قبلها ضمة او كسرة فقد نُقلَب واوا مع الضمة نحو
مُوجَلٌ اصله مُوجَلٌ وياءٌ مع الكسرة نحو مِيرٌ اصله مِيرٌ . واذا
كانت الهمزة المتحركة قبلها همزة متحركة او ساكنة فلا بد من قلبها
مالم تكن في موضع العين نحو نرأس . فان كانت حركتها ضمة او
كسرة نُقلَب حرفاً يجانس حركتها كيفما كانت حركة ما قبلها نحو
أُوبٌ وَاَيْمَةٌ اصلها أَابٌ وَاَيْمَةٌ نُقلت الضمة والكسرة فيهما الى
ما قبلها ثم ادغمت الياء والميم . مالم تكن الهمزة المضمومة طرفاً
فتقلب ياءً مطلقاً نحو قرأني او مسبوقة بهمزة المتكلم فيجوز فيها
القلب والاثبات نحو أُمٌّ وَأُومٌ مضارع أَمٌّ . واذا كانت الهمزة
الثانية مفتوحة نُقلَب واوا نحو اودم جمع آدم اصله اَادِمٌ ونحو
اويدم تصغير آدم اصله اَايدِمٌ . مالم تكن الاولى مكسورة
فتقلب ياءً نحو ايمٌ اصله اِيْمٌ . هذا اذا كانت الهمزتان في كلمة

واما اذا كانتا في كلمتين نحواً أنت فحينئذ يجوز اثباتهما كما رايت
 ويجوز حذف ثانيتهما نحو فقد جاء شراطها اي جاء اشراطها .
 وقد نغم بينهما مفتوحين الف نحواً أنت
 واما أخذ وأكل وأمر فنحذف منها الهمزة الاصلية في
 صيغة الامر لكثرة الاستعمال وجوباً من الاولين وجوازاً من
 الاخير ثم تسقط همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعد الهمزة
 المحذوفة فيقال خذ وكل ومر ومنهم من يحذف الهمزة من ايت
 امرأتى ثم يستغني عن الوصل ويقول ت وفي الوقف ته كما في
 اللفيف المفروق . واما حذف الهمزة من برى وأرى ماضياً اصلهما
 برأى وأرأى فهو واجب
 وفي سأل يسأل إسأل يجوز قلب الهمزة ألفاً واجراً وهن
 مجرى الاجوف فيقال سأل يسأل سل

جدول يتضمن اوزان الافعال المهموزة

المهموز الفاء

فعل	فعل	فعل	فعل	فعل
فعل	فعل	فعل	فعل	فعل
فعل	فعل	فعل	فعل	فعل
فعل	فعل	فعل	فعل	فعل

أَثَرَ	بِوَاثِرٍ	أَثَرَ	أَوْثَرَ	بِوَاثِرٍ
أَثَرَ	بِوَاثِرٍ	أَثَرَ	أَوْثَرَ	بِوَاثِرٍ
تَأَثَّرَ	بِتَأَثَّرٍ	تَأَثَّرَ	تَوَثَّرَ	بِتَأَثَّرٍ
تَأَثَّرَ	بِتَأَثَّرٍ	تَأَثَّرَ	تَوَثَّرَ	بِتَأَثَّرٍ
إِنْتَأَثَرَ	بِإِنْتَأَثَرٍ	إِنْتَأَثَرَ	أِنْتَأَثَرَ	بِإِنْتَأَثَرٍ
إِبْتِثَرَ	بِإِبْتِثَرٍ	إِبْتِثَرَ	أَوْتِثَرَ	بِإِبْتِثَرٍ
إِسْتَأَثَرَ	بِإِسْتَأَثَرٍ	إِسْتَأَثَرَ	أِسْتَوَثَرَ	بِإِسْتَأَثَرٍ

المهموز العين

سَأَلَ	بَسَأَلَ	إِسْأَلَ	سِئَلَ	يُسْأَلُ
بَوَّسَ	بِوَّسَ	أَبَوَّسَ	إِصَابَ	يَبُوسُ
صَبَّ	بِصَبَّ	إِصَابَ	سِئَلَ	يَسِئَلُ
سَأَلَ	بَسَأَلَ	سِئَلَ	سَوَّلَ	يُسَوِّلُ
سَأَلَ	بَسَأَلَ	سَأَلَ	سَوَّلَ	يُسَوِّلُ
سَأَلَ	بَسَأَلَ	سَأَلَ	أَسْأَلَ	يُسْأَلُ
نَسَأَلَ	بِنَسَأَلَ	نَسَأَلَ	نَسَأَلَ	يُنَسَأَلُ
نَسَأَلَ	بِنَسَأَلَ	نَسَأَلَ	نَسَأَلَ	يُنَسَأَلُ
إِنْسَأَلَ	بِإِنْسَأَلَ	إِنْسَأَلَ	أِنْسَأَلَ	يُنَسَأَلُ

اِسْتَالَ يَسْتِيلُ اِسْتِيلُ اُسْتِيلُ اِسْتَالَ
 اِسْتَسَالَ يَسْتَسِيلُ اِسْتَسِيلُ اُسْتَسِيلُ اِسْتَسَالَ

المهموز اللام

بِرَاءُ	بِرِي	أَبْرُو	يَبْرُو	بِرَاءُ
		أَهْنِي	يَهْنِي	هَنَاءُ
		أَجْرُو	يَجْرُو	جِرْوُ
		إِدْنَا	يَدْنَا	دِنِي
بِرَاءُ	بِرِي	بِرِي	يَبِرِي	بِرَاءُ
بِيرَاءُ	بِيرِي	بَارِي	يَبَارِي	بَارَاءُ
بِيرَاءُ	أَبِرِي	أَبِرِي	يَبِرِي	أَبْرَاءُ
بِتْرَاءُ	تَبِرِي	تَبْرَاءُ	يَتَبْرَأُ	تَبْرَاءُ
بِتْبَارَاءُ	تَبُورِي	تَبَارَاءُ	يَتَبَارَأُ	تَبَارَاءُ
بِنْبِرَاءُ	أَنْبِرِي	أَنْبِرِي	يَنْبِرِي	أَنْبِرَاءُ
بِينْبِرَاءُ	أَنْبِرِي	أَنْبِرِي	يَنْبِرِي	أَنْبِرَاءُ
بِسْتَبْرَاءُ	أَسْتَبِرِي	أَسْتَبِرِي	يَسْتَبِرِي	أَسْتَبْرَاءُ

الرباعي المهموز

لَأَلَا	يَلَالِي	لَأَلِي	لُؤِي	يَلَالَا
نَلَالَا	يَنَلَالَا	نَلَالَا	نَلُؤِي	يَنَلَالَا
طَبَانَ	يُطَبِنُ	طَبِنُ	طَبِنُ	يُطَبَانُ
إِطْمَانَ	يَظْمِنُ	إِظْمِنُ	أُظْمِنُ	يُظْمَانُ

جدول يتضمن قياس ما يشتق من الافعال المهموزة

المهموز الفاعل

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
	آثِرٌ	مَآثُورٌ
تَأْيِيرٌ	مُؤَيِّرٌ	مُؤَيَّرٌ
إِثَارٌ أَوْ مُؤَاثِرَةٌ	مُؤَاثِرٌ	مُؤَاثَرٌ
إِثَارٌ	مُؤَيِّرٌ	مُؤَيَّرٌ
تَأْيِيرٌ	مُتَأَيِّرٌ	مُتَأَيَّرٌ
تَأْيِيرٌ	مُتَأَيِّرٌ	مُتَأَيَّرٌ
إِثَارٌ	مُتَأَيِّرٌ	مُتَأَيَّرٌ
إِثَارٌ	مُؤَيِّرٌ	مُؤَيَّرٌ
إِسْتِثَارٌ	مُسْتَأَيِّرٌ	مُسْتَأَيَّرٌ

المهموز العين

مَسْؤُولٌ	سَائِلٌ	
مُسْأَلٌ	مُسَيْلٌ	نَسِيْلٌ
مُسَائِلٌ	مُسَائِلٌ	سِيَالٌ اَوْ مَسَاءَلَةٌ
مُسْأَلٌ	مُسَيْلٌ	إِسْأَلٌ
مُسْأَلٌ	مُسَيْلٌ	نَسْأَلٌ
مُسْأَلٌ	مُسَائِلٌ	نَسْأُولٌ
مُسْأَلٌ	مُنْسِلٌ	إِنْسِيَالٌ
مُسْتَأَلٌ	مُسْتَيْلٌ	إِسْتِيَالٌ
مُسْتَأَلٌ	مُسْتَيْلٌ	إِسْتِيَالٌ

المهموز اللام

مَبْرُؤٌ	بَارِيٌّ	
مَبْرَأٌ	مَبْرِيٌّ	تَبْرِيَةٌ
مُبَارَأٌ	مُبَارِيٌّ	بِرَاءَةٌ اَوْ مُبَارَاةٌ
مَبْرَأٌ	مَبْرِيٌّ	إِبْرَاءَةٌ
مَتَبْرَأٌ	مَتَبْرِيٌّ	تَبْرُؤٌ
مَتَبَارَأٌ	مَتَبَارِيٌّ	تَبَارُؤٌ

منبراً	منبري	انبراء
مبتراً	مبتري	انبراء
مستبراً	مستبري	استبراء

الرباعي المهموز

ملاً	ملاي	ليلاً او لآلة
متلاً	متلاي	تلاً
مطمان	مطمين	طمان او طمانه
مطمناً	مطمين	اطمناً

الفصل الرابع

في اعلال حروف العلة

اذا سكن حرف العلة فان كان واواً بعد كسرة
 او ياءً بعد ضمة او الفاء بعد احدها قلب حرفاً يجانس
 حركة ما قبله كيمعاد وموسر ومفاتج وشوهد اصلهن
 بالواو والياء في الاولين والالف في الاخيرين وان

كان بعد حركة تجانسه فان سكن ما بعده حُذِفُ كُفْمُ
 وَخَفْتُ وَيَعُ اصْلُهُنَّ بِالْوَاوِ وَالْاَلِفِ وَالْيَاءِ . وَاِذَا
 تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَاِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحًا قُلِبَتَا
 الْفَاكِقَامُ وَرَمَى . مَا لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ لَامًا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ فَانْهَا
 تُقَلَّبُ يَاءً بَعْدَهُ كَيْفَمَا كَانَتْ كِيْرَضِيَانِ وَارَضِيَتْ . فَاِنْ
 كُسِرَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ يَاءً حَيْثَمَا وَقَعَتْ كَرَضِي وَيَرْتَضِي
 اصْلُهُنَّ بِالْيَاءِ فِي رَمَى وَالْوَاوِ فِي الْبَوَاقِي . وَاِنْ كَانَ
 مَا قَبْلَهُمَا سَاكِنًا تُقَلَّبَتِ حَرَكَتُهُمَا اِلَيْهِ كَيْقُومُ وَيَبِيْعُ اصْلُهُمَا
 بَضْمُ الْوَاوِ وَكُسْرُ الْيَاءِ . فَاِنْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ لَا تَجَانِسُهُمَا
 قُلِبَتَا حَرْفًا يَجَانِسُهُمَا كِيخَافُ وَيَهَابُ اصْلُهُمَا بِالْوَاوِ
 وَالْيَاءِ مَفْتُوحَيْنِ . وَاِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَاِنْ
 سَكَنَتِ الْاَوَّلَى مِنْهُمَا قُلِبَتْ الْوَاوُ حَيْثَمَا كَانَتْ يَاءً
 وَاُدْغِمَ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ كَطَيِّ وَسَيِّدُ اصْلُهُمَا بَوَاوٍ قَبْلَ
 اٰخِرْهَا

وعلى هذا مدار الاعلال في الاصل بطريق العموم

وعليه القياس. واما ما خرج عن ذلك او زاد عليه لغرض او مانع بطريق الخصوص فسياتي الكلام على ما يذكر منه في موطنه

قوله ما لم تكن الواو لاما فوق الثالثة اي لام فعل كما مثل او لام اسم كعطي ومصطفى ونحوهما. وقوله فانها نُقَلَبَ ياءً بعده اي بعد المفتوح كما ترى. وقوله كيفما كانت اي متحركة كما في برضيان او ساكنة كما في ارضيت. وقوله قَلِبْتَ ياءً حيثما وقعت اي كانت فوق الثالثة كما في برتضي او لم تكن فوقها كما في رضي. وقوله قلبت الواو حيثما كانت ياءً اي كانت قبل الياء كما في طي او بعدها كما في سيد. وقوله وأدغمت الياء في الياء يريد الياءين الحاصلتين في الحال وان كان اصل احدها واو كما ترى اما قوله ما خرج عن ذلك او زاد عليه لغرض او مانع فاما ما خرج عنه لغرض فنحو سلامة الواو والياء في مثل الجولان والهيجان للطابقة في الحركة بين اللفظ والمعنى. واما ما خرج لمانع فنحو سلامتها ايضا في مثل طوى واحبى ليلا بنوالمى اعلان في كلو. واما ما زاد عليه لغرض فنحو الحاق التاء بمثل اجابة واستقامة للتعويض عن حرف العلة المحذوف. واما ما زاد لمانع فنحو ابدال الهمزة من الواو وعكسه في مثل اوصل واوادم

جمع واصل وآدم لئلا يتجمع الامثال الثقيلة فان اصلها وواصل
 و آدم . وقوله بطريق الخصوص لان كل ذلك لا يطرد في كل
 مثال فلا تبدل الهزة من الواو في نحو قوول وكذلك البواقي
 واعلم ان قلب الواو والياء الفأ اذا كانتا متحركتين بعد فتحه
 قد شرطوا له سبع شرايط . الاولى ان تكونا في فعل او في اسم
 على وزن فعل . الثانية ان تكون حركتها غير عارضة . الثالثة
 ان لا تكون فتحه ما قبلها في حكم السكون . الرابعة ان لا يكون
 في معنى الكلمة اضطراب . الخامسة ان لا يجمع اعلان في الكلمة .
 السادسة ان لا يلزم ضم حرف العلة في المضارع . السابعة ان
 لا يترك للدلالة على الاصل . فخرج بالاول مثل صورَ
 وحيدى لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التانيث . وبالثاني
 مثل دعوا القوم واخشي الله لعروض الحركة الدافعة النقلة
 الساكنين . وبالثالث مثل عور واجتور لان حركة العين
 والتاء في حكم سكون عين اعور والف تجاور . وبالرابع مثل
 طوفان وحيوان . وبالخامس مثل ولو طوى . وبالسادس مثل
 الياء الاولى في حيي . وبالسابع مثل قود وصيد
 واما حرف العلة المكسور ما قبله فاذا فتح في اسم ليس
 مشتقا ولا على وزن فعل فلا اعلان فيه نحو دول . واذا ضم
 تنقل حركته الى ما قبله ثم يحدف نحو رصوا . اصله رصوا . واذا
 كسر يحدف مع حركته نحو ترمين . اصله ترمين . والمضموم

ما قبله اذا فتح لا يُعَلُّ نحو لن يغزو وغيبته ونومة. واذا ضم
يسكن نحو يغزو. واذا كسر نُقَلَبَ الياءَ واواً نحو بوع. اصله يُعِيع.
او نُقَلَبَ ضمة ما قبل حرف العلة كسرة ثم نُقَلَبَ الواو ياءَ نحو
قِيلَ. اصله قُويل. وهذه اللغة افصح من الاولى. ولهذه الصيغة
لغة ثالثة وهي ان نحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتُمِيل الياءَ
الساکنة بعدها نحو الواو قليلاً. وهذه اللغة يقال لها الاثمار
ومثل قِيلَ أُنْقِيَدَ وأُخْتِيَرَ في اللغات الثلث

واذا سكن ما قبل حرف العلة لا يُعَلُّ في مثل أعين
وأدور خوف الالتباس بمثل أعين وأدور من الافعال. ولا
مثل جدول وعثير حفظاً لللاحاق. ولا مثل قوم ليلا يلزم
الاعلال في الاعلال. ولا مثل غزو ورمي ليلا يلزم السكون
في اخر المعرب من غير ضروره. ولا مثل تقوم وتبيان ونحوال
ومخباط ليلا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال. ولا صيغة التعجب
وما يجري مجراه نحو ما اطوله واحبله واسود وايض ليلا يفوت
الوزن. ولا مثل اغيل واستخوذ للدلالة على الاصل

واذا وقع حرف العلة منحرکاً بعد فتحة مدودة بالياء حيث
يتعذر حذف الالف تبدل منه الهمزة نحو قائل وبائع وصحراء
وكساء. وربما وقع هذا الابدال تخفيفاً في مثل أدور جمع دار
لنقل الضمة على الواو. ومن ذلك ما عرفت في نحو او اصل من
استثقال المثليين

وما يُحذف للتخفيف ايضاً واو مضارع المثال الواو به
المكسور العين نحو يَعِدُ لوقوعها بين الياء والكسرة واما يَضَعُ
وَيَسَعُ وَيَطَأُ وَيَقَعُ وَيَدَعُ وَيَذَرُ المفتوحة العين وكذلك الضعة
والسعة ونحوها فهي واردة مورد الشذوذ. ثم تحل عليه بقية
التصارييف كنفعل المخاطب والمتكلم نحو تَعِدُ وتَعِدُ والامر والمصدر
كعِدْ وعِدَّة. غير ان المصدر يعوِّض فيه عنها بالتاء في آخرو
كما رأيت. وقيل ان اصله على وزن فعلة فلا تعويض فيه. وما
يعوِّض فيه بالتاء ايضاً مصدر أفعل واستفعل الاجوفين نحو
اقامة واستقامة. فان اصلها اقوام واستقوام. فقلبت الواو فيها
الفاً بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم حذفت احدى الالفين
لالتقاء الساكنين بينهما وعوِّض عنها بالتاء

وما يُحذف للتقاء الساكنين ايضاً اخر اسم الفاعل من
الناقص مجرداً ومزيداً للتقاء الساكنين بينه وبين التنوين بعد
حذف حركته في حالة الرفع والجر نحو غازٍ ورامٍ بخلاف حالة
النصب فلا حذف فيها. واما اسم المفعول فيُحذف اخر من
مزيد الناقص مع التنوين في كل حال نحو مُعْطَى ومُشْتَرَى.
ومثله ساير الاسماء المقصورة نحو عَصَاً وفتى اصلها عَصَوٌ وفتى.
وعلى هذا الحكم تُحذف عين الاجوف مع ضمير التكلم
والمخاطب ماضياً ومع ضمير الاناث ماضياً ومضارعاً وامراً.
وذلك للتقاء الساكنين بين عينه ولامه في هذه الصور. غير ان

ماضي الثلاثي منه ان كان من وزن نَصَرَ تُضْمُ فَأَوْهُ نَحْوُ قُلْتُ
 للدلالة على الواو المحذوفة وان كان من وزن ضرب تُكْسَرُ
 نحو بَعْتُ للدلالة على الياء فان كان من وزن عَلمِ نُقِلَتْ حركة
 عينه المحذوفة الى فايه فَكُسِرَتْ مطلقاً نَحْوُ خِفْتُ وَهَيْبْتُ

واما حذف اخر الامر من الناقص نحو اغزُرُ واخشَ وارمِ
 فلانه جار مجرى المضارع المجزوم في سكونه . ولما كان اللينف
 المفروق مجري مجرى المثال والناقص جميعاً حُذِفَ حرف العلة
 من اول امره واخره فبقي على حرف واحدٍ نحو قِي امرؤي . فاذا
 وَقِفَ عليه لحقته هاء السكت نحو قِهْ

وقد نبه المصنف على كل هذه الاحكام المطردة في
 مواضعها لكننا استحسننا ان نذكرها هنا لاستنارة الواقف على
 هذه الجداول مع ان ما ذكرناه لا يخلو من زيادته في الفايده

جدول يتضمن اوزان المعتل التي يقع فيها التغيير

المعتل	المعتل	المعتل	المعتل	المعتل
وَعَدَ	وَعِدَ	وَعَدَ	وَعِدَ	وَعَدَ
وَرِثَ	وَرِثَ	وَرِثَ	وَرِثَ	وَرِثَ
وَجَلَّ	وَجَلَّ	وَجَلَّ	وَجَلَّ	وَجَلَّ

خَشِيَّ	بَحْنِيَّ	إِخْشَ
غَزَى	بُغَزِي	غَزِرَ
غَازَى	بُغَازِي	غَازِرَ
أَغْزَى	بُغْزِي	أَغْزِرَ
تَغَزَى	بَتَغَزَى	تَغَزَّرَ
تَغَازَى	بِتَغَازَى	تَغَازَرَ
إِنْغَزَى	بِنْغَزِي	إِنْغَزَرَ
إِغْتَزَى	يَغْتَزِي	إِغْتَزَرَ
إِسْتَفْزَى	بِسْتَفْزِي	إِسْتَفْزَرَ
بُغَزَى	غُرِيَّ	
بُغَازَى	غُوْزِيَّ	
بُغْزَى	أُغْزِيَّ	
بَتَغَزَى	تُغْزِيَّ	
بِتَغَازَى	تُغُوْزِيَّ	
بِنْغَزَى	أُنْغْزِيَّ	
يَغْتَزَى	أُغْتْزِيَّ	
بِسْتَفْزَى	أُسْتَفْزِيَّ	

اللفيف المفروق

وَقِيَّ	بِقِيَّ	قِيَّ
وَلِيَّ	بِلِيَّ	لِيَّ
وَجِيَّ	بُوجِيَّ	إِجَّ
وَقِيَّ	بُوقِيَّ	وَقِيَّ
وَأَقِيَّ	بُؤَاقِيَّ	وَأَقِيَّ
أَوْقِيَّ	بُؤُوقِيَّ	أَوْقِيَّ
نُوقِيَّ	بُنُوقِيَّ	نُوقِيَّ
وَقِيَّ	بُوقِيَّ	
وَأَقِيَّ	بُؤَاقِيَّ	
أَوْقِيَّ	بُؤُوقِيَّ	
نُوقِيَّ	بُنُوقِيَّ	

تَوَاقِي	تَوَوِي	تَوَاق	بَتَوَاقِي	تَوَاقِي
بِنَوَاقِي	أَنَوِي	أَنَوِي	بِنَوِي	أَنَوِي
بِنَوِي	أَنِي	أَنِي	بِنِي	أَنِي
بَسَوَاقِي	أَسَوِي	أَسَوِي	بَسَوِي	أَسَوِي

اسم المفعول

اسم المفعول

اسم

المثال الواوي

مَوَعُودٌ	وَإِعِدْ	عِدْ
مَوَعِدٌ	مُوَعِدٌ	إِعَادٌ
مَتَعِدٌ	مَتَعِدٌ	إِتْعَادٌ
مَسَوَعِدٌ	مَسَوَعِدٌ	إِسْتِعَادٌ

المثال البايي

مُوسِرٌ	مُوسِرٌ	إِسَارٌ
مَنَسِرٌ	مَنَسِرٌ	إِنْسَارٌ

الاجوف

مَصُونٌ	صَائِنٌ
---------	---------

مَبِيعٌ	بَابِعٌ	إِصَابَةٌ
مُصَانٌ	مُصِينٌ	إِنصِيَانٌ
مُنصَانٌ	مُنصَانٌ	إِصطِيبَانٌ
مُصطَانٌ	مُصطَانٌ	إِسْتِصَابَةٌ
مُسْتَصَانٌ	مُسْتَصِينٌ	

الناقص

مَغْرُو	غَازٍ	نَغْرِيَةٌ
مَرِيٍّ	رَامٍ	غِرَاءٌ أَوْ مُغَارَاةٌ
مَغْرِيٍّ	مَغْرِيٍّ	إِغْرَاءٌ
مُغَارِيٍّ	مُغَارِيٍّ	نَغْرِيٍّ
مَغْرِيٍّ	مَغْرِيٍّ	نَغَارِيٍّ
مَتَغْرِيٍّ	مَتَغْرِيٍّ	إِنغِرَاءٌ
مَتَغَارِيٍّ	مَتَغَارِيٍّ	إِغْتِرَاءٌ
مَنغْرِيٍّ	مَنغْرِيٍّ	إِسْتِغْرَاءٌ
مَنغَرِيٍّ	مَنغَرِيٍّ	
مَسْتَغْرِيٍّ	مَسْتَغْرِيٍّ	

اللفيف المفروق

مَوْفِي	وَاقِي	
مُؤَفِّي	مُؤَقِي	نَوْفِيَّة
مُؤَافِي	مُؤَاقِي	وِفاءَ او مُؤَافاه
مُؤَفِّي	مُؤَقِي	إِيفَاءَ
مُؤَفِّي	مُؤَقِي	نَوْقِي
مُؤَافِي	مُؤَاقِي	نَوَاقِي
مُؤَفِّي	مُؤَقِي	إِنُؤَافَاءَ
مُؤَفِّي	مُؤَقِي	إِنُؤَافَاءَ
مُؤَفِّي	مُؤَقِي	إِسْتِيفَاءَ

واما فَعَل وفاعل وَتَفَعَّل وَتَفَاعَلَ وَانْفَعَلَ من المثال فلا
اعلال فيها. وكذلك فَعَلَ وفاعل وَتَفَعَّل وَتَفَاعَلَ وَانْفَعَلَ من
الاجوف واما ما يعل من الاجوف والناقص فوق الثلاثي فلا
فرق فيه بين الواوي والياءي. وكذلك المصدر واسما الفاعل
والمفعول في وزني أَفَعَلَ وَانْفَعَلَ. والمصدر في وزن إِسْتَفَعَلَ من
المثال. واما اللفيف فالمفروق منه يجري مجرى الناقص بدون
اعلال العين والمفروق يجري مجرى المثال والناقص معاً
كما رأيت

البنائ الرابع

في تصرف الافعال مع الضاير واعلاها وتاكيدها وفي
 ستة فصول

الفصل الاول

في الضاير المتصلة بالفعل

لا بد للفعل من اسناده الى اسم لعدم افادته
 بدونه. غير ان من الاسم ما يكون ظاهراً منفصلاً
 عنه كزيد فلا يثاثر باسناده اليه وهو لا يقع تحت
 الحصر. ومنه ما يكون ضميراً متصلاً به وهو التاء
 مضمومة للتكلم مذكراً وموثناً ومفتوحة للمخاطب
 ومكسورة للمخاطبة في الماضي. فاذا اريد المثني
 والمجموع من ذلك استعملت لهما في التكلم والتاء
 مضمومة في الخطاب ملحقه بالميم مع الالف للمثني

وبدونها لجمع الذكور. وبالنون مشددةً لجمع الاناث.
والالف لثنى الغائب والغاية في الماضي والمضارع
والمخاطب والمخاطبة في المضارع والامر. والواو في جمع
الغائب في الاولين والمخاطب في الاخيرين وكذا
النون للغائبات والمخاطبات. والياء للمخاطبة في
المضارع والامر

وكل ذلك يتحد بال فعل فيسكن اخره مع الصحيح
منه ويجانس المعتل في الحركة لفظاً او تقديرًا. واما
ضمير التكلم في المضارع وخطاب الواحد في المضارع
والامر وغيبة الواحد والواحدة في الماضي والمضارع
فيستتر في الفعل اذ لا صورة له في اللفظ. غير ان
الحاضر منه يلزم فعله الاسناد اليه فيلزم الاستنار فيه
والغائب يسند الفعل تارة اليه وتارة الى الظاهر
فيستتر فيه مرة دون اخرى. وكلة لا يغير شيئاً من
حكمه

قوله يُعَدُّ بالفعل اي يصير معه كلمة واحدة . ولذلك يسكن
 اخره مع الصحيح منه وهو الناء والنون مفردة للنسوة وللمحقة
 بالالف للتكلمين . ويجانس حركة المعتل وهو الواو والالف
 والياء . اي انه يُضَمُّ اخره قبل الواو كضربوا ويُفَعَّ قبل الالف
 كضربان ويُكسَر قبل الياء كتضربين . فلا يُرَاعَى معه حتى
 الفعل لان اخره قد صار بمنزلة حشو الكلمة

وقوله لفظاً او نقديراً اي ان هذه المجانسة تكون تارة لفظاً
 كما رابت . وتارة نقديراً كما في نحو غزوا وتخشين من المعتل
 اللام فان اصلها غزوا وتخشين . فحذفت ضمة الواو وكسرت
 الياء استثقالاً لهما فالتقى ساكنان فحذفت الواو والياء وبقي ما
 قبلها على حركته . وهم يعتبرون المحذوف لعله كالثابت فكانت
 المجانسة مقدرة

وقوله ان المحاضر منه يلزم فعلة الاسناد اليه الى اخره
 يريد بالمحاضر ضمير المتكلم والمخاطب فان الفعل المسند اليه
 لا يمكن تحويل اسناده الى الاسم الظاهر فلا ينفك الضمير عن
 الاستنار فيه بخلاف الغائب نحو زيد قام فانه يمكن ان يقال زيد
 قام غلامه فيتحول اسناد الفعل عن ضمير زيد المستتر فيه الى
 غلامه وحينئذ يخلو الفعل من الضمير . ولذلك يقولون ان
 الاول مستتر وجوباً والثاني جوازاً
 وقوله كلمة لا يغير شيئاً من حكمه اي ان الضمير المستتر

باسره لا يغير شيئاً من حكم الفعل وإنما التغيير يخص بالضمائر
 البارزة لانصالتها به لفظاً. وإما نحو هتت أنتت فان الله إنما
 حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين تاء التانيث كما حذفت في
 قولك أنتت هتت حيث لا ضمير فلا دخل في ذلك للضمير
 المستتر فيه.

الفصل الثاني

في تصريف السالم والصحيح والمثال مع الضمائر

إذا اتصل السالم بالضمائر اقتصر على اختلاف
 آخره معها في الحركة والسكون كما علمت. فيقال في
 تصريف الماضي الثلاثي ضربَ ضرباً ضربوا ضربتُ
 ضربتاً ضربين ضربت ضربتاً ضربتُم ضربتاً ضربتُم
 ضربتُم ضربتُم ضربتُم وفي تصريف المضارع يضربُ
 يضربان يضربون تضربُ تضربان تضربن تضربُ
 تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن أضربُ
 أضرب وفي تصريف الأمر اضربِ اضرباً اضربوا
 اضربوا اضربوا اضربوا

وعلى ذلك تصرف الصحيح والمثال غير ان
مضاعف الثلاثي اذا اتصل بالضمير الصحيح تعذر
سكون ما قبل اخره ايضاً فامتنع ادغامه كمددت
ومددتُم ويمدَدنَ . وقس على ذلك ما جرى مجراه
مجرداً ومزيداً

واعلم ان المثال الواويَّ المجرّد اذا كان مكسور
العين في المضارع تحذف فاؤه مضارعاً وامراً كبعِدُ
يعِدانِ يعِدُونَ . وكذا عِدْ وعِدَا وهلمَّ جرّاً . والنون
اللاحقة الاواخر تكسر مع المثني وتفتح مع غيره كيفما
وقعت على الاطلاق . وذلك مطرد لها في تصرف
الافعال والاسماء

قوله اقتصر على اختلاف اخره معها في الحركة والسكون
اي انه لا يزيد على ذلك . فيجانس حركة الضمير المعتل ويسكن
مع الصحيح . وذلك في جميع تصاريفه ماضياً ومضارعاً وامراً
واراد بمضاعف الثلاثي المجرّد منه وهو المفهوم عند
الاطلاق . وقوله تعذر سكون ما قبل اخره ايضاً فامتنع ادغامه

أي ان الادغام انما يكون بين حرفين اولها ساكنٌ والثاني متحركٌ. فاذا سكن الثاني وجب تحريك الاول ليلا يلتقي ساكنان فامتنع الادغام لانتفاض شرطه

واحتترز بقوله ما جرى مجراه مجرداً ومزيداً عن نحو مددٍ وتمدّد قائمها لا يجريان مجراه لعدم اتصال الحرف المدغم فيهِ بالضمير فلا يفتك ادغامها بخلاف امتدّ واستمدّ ونحوها

وقوله النون اللاحقة الاواخر تكسر مع المثني وتُفتح مع غيرهِ الى اخره يشمل الواقعة مع الافعال كما رايت وهي نون المثني كضربانٍ والجمع المذكور كضربونٍ والمؤنث كضربتُنَّ ويضربنَ والمفردة المخاطبة كضربينَ. والواقعة مع الاسماء بعد الالف في المثني كقام الرجلان وبعد الواو في الجمع كقام المومنونَ وبعد الياء فيها كرايت الرجلين والمومنينَ. وهي في كل ذلك مكسورةٌ مع المثني ومفتوحةٌ مع غيرهِ بالاجمال

واعلم ان مضارع تفعل وتفاعل اذا كان حرف المضارعة فيهِ تاءً جاز ان تحذف احدى التائين للتخفيف قياساً فيقال انتم تقدّمونَ وهي تباعدُ ابي تقدّمونَ وتنباعدُ. وشذّ حذف اللام من مسيستُ وظللتُ فيقال فيها مسيتُ وظللتُ بنقل حركة العين الى الفاء. وتبدل ياء في املتتُ شذوذاً فيقال املتيتُ. وشذّ في المثال حذف الواو من يضع ويسع ويضع ويُدع ويُدّر ويَطأ مع فتح العين كما ترى

جدول يتضمن تصريف السالم والصحيح والمثال. ماضياً ومضارعاً
وامراً

ضرب ضربت ضربت

ماضي السالم

الغيبة. ضَرَبَ ضَرَبْتُ ضَرَبَا ضَرَبْنَا ضَرَبُوا ضَرَبْتُمْ
الخطاب. ضَرَبْتَ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُنَّ
التكلم. ضَرَبْتُ ضَرَبْتُمْ ضَرَبْنَا

مضارعه

الغيبة. يَضْرِبُ يَضْرِبْتُمْ يَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبِينَ
الخطاب. تَضْرِبُ تَضْرِبِينَ تَضْرِبَانِ تَضْرِبُونَ تَضْرِبِينَ
التكلم. أَضْرِبُ أَضْرِبْتُمْ أَضْرِبْنَا

امر

اضرب اضرب اضربوا اضربوا

ماضي المضاعف

الغيبة. مَدَّ مَدَّتْ مَدَّا مَدَّانَا مَدَّوْا مَدَّدُوا
الخطاب. مَدَدْتَ مَدَدْتِ مَدَدْتُمَا مَدَدْتُمْ مَدَدْتُنَّ
التكلم. مَدَدْتُ مَدَدْتُمْ مَدَدْنَا

مضارعه

للمغيبة. يَمُدُّ يَمُدُّتُمْ يَمُدُّانِ يَمُدُّونَ يَمُدُّونَ

وبدونها لجمع الذكور. وبالنون مشددةً لجمع الاناث.
والالف لمثنى الغائب والغاية في الماضي والمضارع
والمخاطب والمخاطبة في المضارع والامر. والواو في جمع
الغائب في الاولين والمخاطب في الاخيرين وكذا
النون للغايات والمخاطبات. والياء للمخاطبة في
المضارع والامر

وكل ذلك يتحد بال فعل فيسكن اخره مع الصحيح
منه ويجانس المعتل في الحركة لفظاً وتقديراً. واما
ضمير التكلم في المضارع وخطاب الواحد في المضارع
والامر وغيبة الواحد والواحدة في الماضي والمضارع
فيستتر في الفعل اذ لا صورة له في اللفظ. غير ان
الحاضر منه يلزم فعله الاسناد اليه فيلزم الاستنار فيه
والغائب يسند الفعل تارة اليه وتارة الى الظاهر
فيستتر فيه مرة دون اخرى. وكله لا يغير شيئاً من
حكمه

قوله يُنْعَدُ بالفعل اي يصير معه كلةً واحدةً . ولذلك يسكن
 اخرُ مع الصحيح منه وهو التاء والنون مفردة للنسوة والملحقة
 بالالف للتكلمين . ويجانس حركة المعتل وهو الواو والالف
 والياء . اي انه يُضَمُّ اخره قبل الواو كضربوا ويُفَعَّ قبل الالف
 كيضربان ويُكسَّر قبل الياء كتضربين . فلا بُرَأَى معه حقُّ
 الفعل لان اخره قد صار بمنزلة حشو الكلمة

وقوله لفظاً او نقدياً اي ان هذه المجانسة تكون تارة لفظاً
 كما رايت . وتارة نقدياً كما في نحو غزواً وتخشين من المعتل
 اللام فان اصلها غزواً وتخشين . فحذفت ضمة الواو وكسرة
 الياء استئثالاً لهما فالتفت ساكنان فحذفت الواو والياء وبقي ما
 قبلها على حركته . وهم يعتبرون المحذوف لعلته كالثابت فكانت
 المجانسة مقدرة

وقوله ان الحاضر منه يلزم فعلة الاسناد اليه الى اخره
 يريد بالحاضر ضمير المتكلم والمخاطب فان الفعل المسند اليه
 لا يمكن تحويل اسناده الى الاسم الظاهر فلا ينفك الضمير عن
 الاستنار فيه بخلاف الغائب نحو زيد قام فانه يمكن ان يقال زيد
 قام غلامه فيتحول اسناد الفعل عن ضمير زيد المستتر فيه الى
 غلامه وحينئذ يحاو الفعل من الضمير . ولذلك يقولون ان
 الاول مستترٌ وجوباً والثاني جوازاً
 وقوله كلة لا يغير شيئاً من حكمه اي ان الضمير المستتر

باسرو لا يغير شيئاً من حكم الفعل وإنما التغير بخص بالضمائر
 البارزة لانصافها به لنظماً. وإما نحو هند أنت فان الفه انما
 حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين تاء التانيث كما حذفت في
 قولك أنت هند حيث لا ضمير فلا دخل في ذلك للضمير
 المستتر فيه.

الفصل الثاني

في تصرف السالم والصحيح والمثال مع الضمائر

إذا اتصل السالم بالضمائر اقتصر على اختلاف
 آخره معها في الحركة والسكون كما علمت. فيقال في
 تصرف الماضي الثلاثي ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا ضَرَبْتُ
 ضَرَبْتَا ضَرَبْتِنِ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتِ
 ضَرَبْتِنِ ضَرَبْتِ ضَرَبْنَا وفي تصرف المضارع يَضْرِبُ
 يَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ تَضْرِبُ تَضْرِبَانِ يَضْرِبْنَ تَضْرِبُ
 تَضْرِبَانِ تَضْرِبُونَ تَضْرِبِينَ تَضْرِبَانِ تَضْرِبْنَ أَضْرِبُ
 نَضْرِبُ وفي تصرف الامرِ اضْرِبْ اضْرِبَا اضْرِبُوا
 اضْرِبِي اضْرِبِي اضْرِبِي

وعلى ذلك تصريف الصحيح والمثال غير ان
مضاعف الثلاثي اذا اتصل بالضمير الصحيح تعذر
سكون ما قبل اخره ايضاً فامتنع ادغامه كمددتُ
ومددتُم ويمدّدن. وقس على ذلك ما جرى مجراه
مجرداً ومزيداً

واعلم ان المثال الواويّ المجرد اذا كان مكسور
العين في المضارع تحذف فاؤه مضارعاً وامراً كيعدُ
يعيدان يعيدون. وكذا عدّ وعدا وهلمّ جراً. والنون
اللاحقة الاواخر تكسر مع المثني وتفتح مع غيره كيفما
وقعت على الاطلاق. وذلك مطرد لها في تصريف
الافعال والاسماء

قوله اقتصرت على اختلاف اخره معها في الحركة والسكون
اي انه لا يزيد على ذلك. فيجانس حركة الضمير المعتل ويسكن
مع الصحيح. وذلك في جميع تصاريفه ماضياً ومضارعاً وامراً.
واراد بمضاعف الثلاثي المجرد منه وهو المنهوب عند
الاطلاق. وقوله تعذر سكون ما قبل اخره ايضاً فامتنع ادغامه

اي ان الادغام انما يكون بين حرفين اولهما ساكنٌ والثاني
متحركٌ. فاذا سكن الثاني وجب تحريك الاول ليلا يلتقي ساكنان
فامتنع الادغام لانتفاض شرطه.

واحترز بقوله ما جرى مجراه مجرداً ومزيداً عن نحو مدد
ومتدد قائمها لا يجريان مجراه لعدم اتصال الحرف المدغم فيو
بالضمير فلا يُفك ادغامها بخلاف امتد واستمد ونحوهما

وقوله النون اللاحقة الاواخر تكسر مع المثني وتفتح مع
غيره الى اخره يشمل الواقعة مع الافعال كما رايت وهي نون
المثني كضربانٍ والجمع المذكور كضربونَ والمونث كضربتُنَّ
ويضربنَ والمفردة المخاطبة كضربينَ. والواقعة مع الاسماء بعد
الالف في المثني كقام الرجلان وبعد الواو في الجمع كقام المومنون
وبعد الياء فيها كرايت الرجلين والمومنين. وهي في كل ذلك
مكسورةٌ مع المثني ومفتوحةٌ مع غيره بالاجمال

واعلم ان مضارع تفعّل وتفاعل اذا كان حرف المضارعة
فيو تاءً جاز ان تحذف احدى التاءين للتخفيف قياساً فيقال اتم
تقدّمون وهي تباعدُ ابي تقدّمون وتباعد. وشذّ حذف
اللام من مسيتُ وظللتُ فيقال فيها مسيتُ وظللتُ بنقل
حركة العين الى الفاء. وتبدل ياء في املتتُ شذوذاً فيقال
امليتُ. وشذّ في المثال حذف الواو من بضع وبع وبيع
ويدع ويدّر ويطأ مع فتح العين كما نرى

طول يقصن تحريف لسانهم ويشل ماضي وخضرة
طراً

طراً

طراً

طراً

ماضي لسان

الغية. ضربت ضرباً ضرباً ضرباً ضرباً
الخطاب. ضربت ضربت ضربت ضربت
الكلم. ضربت ضربت

ضارب

الغية. يضرب يضرب يضرب يضرب
الخطاب. يضرب يضرب يضرب يضرب
الكلم. يضرب يضرب

ضرب

يضرب يضرب يضرب يضرب

ماضي تضاعف

الغية. مدت مدت مدت مدت
الخطاب. مدت مدت مدت مدت
الكلم. مدت مدت

ضارب

الغية. يمد يمد يمد يمد

الخطاب. تَمُدُّ تَمُدِّينَ تَمُدَّانِ تَمُدُّونَ تَمُدُّونَ تَمُدُّونَ
التكلم. أَمُدُّ أَمُدُّونَ

أَمُرُّ أَمُرُّونَ
مَدَاوَأَمُدُّ مَدِي مَدَا مَدُوا مَدُونِ مَدُونِ

ماضي المثال

مثل ماضي السالم

مضارعه

الغيبة. يَعِدُّ يَعِدُّونَ يَعِدُّونَ يَعِدُّونَ يَعِدُّونَ يَعِدُّونَ
الخطاب. تَعِدُّ تَعِدِّينَ تَعِدَّانِ تَعِدُّونَ تَعِدُّونَ تَعِدُّونَ
التكلم. أَعِدُّ أَعِدُّونَ

أَعِرُّ أَعِرُّونَ
عِدَا عِدِي عِدَا عِدُوا عِدُونِ

الفصل الثالث

في تصرف الاجوف

اذا اتصل الاجوف الثلاثي بالضمائر فان تحركت

لامه ثبتت عينه ولا حذف فيقال في تصرف

الماضي قامر قاما قاموا قامت قامتان قامتت قامتتا

قَتَمَ قَتْمًا قَتْمَانًا قَتْمَانًا قَتْمَانًا قَتْمَانًا قَتْمَانًا
 يَقْتُمُ يَقْتُمَانِ يَقْتُمُونَ يَقْتُمُونَ يَقْتُمُونَ يَقْتُمُونَ يَقْتُمُونَ
 يَقْتُمُونَ يَقْتُمُونَ يَقْتُمُونَ يَقْتُمُونَ يَقْتُمُونَ يَقْتُمُونَ
 وفي تصرف الامر قَتَمَ قَتْمًا قَتْمَانًا قَتْمَانًا قَتْمَانًا قَتْمَانًا
 واما المزيد فان اَعْلَت عَيْنَهُ كاقام واستقام جرى
 كالثلاثي وان صحَّت كقاوم وقوم جرى كالصحيح
 واعلم ان ماضي الثلاثي المحذوف العين اذا كان
 من مضمومها في المضارع كقام ضُمَّت فاؤه كَقَمْتُ
 والاكسرت مطلقاً كَحَفْتُ وبعث بخلاف المزيد فان
 فاؤه لا تحول عن حكمها كَقَمْتُ ونحوه

قوله جرى كالصحيح اراد بالصحيح نقيض المعتل اي انه
 يجري في تصرفه كالصحيح في سلامته من الاعلال الذي يلحق
 بابه عند اتصال الضائريه

واراد بالمحذوف العين ما تحذف عينه عند اتصاله
 بالضمير الصحيح لالتقاء الساكنين بينها وبين لامه كَقَمْتُ ونحوه
 وقوله اذا كان من مضمومها في المضارع اي اذا كانت

مضموم العين باعتبار اصله لان يقوم مثلاً اصله يَقُومُ فَنَقِلَتْ
 ضمة الواو الى ما قبلها كما علمت في باب الاعلال
 وقوله كُسِرَتْ مطلقاً اي سواء كان واوياً ام يائياً مفتوح
 العين ام مكسوراً. ولذلك مثل له بِخِنْتُ وَبِعْتُ

جَدَوْلٌ يَتَضَمَّنُ نَصْرِيْفَ الْاَجْوْفِ

يَا يِيَّ يِيَّ

ماضي المضموم العين في المضارع

قَمِنَ	قَامُوا	قَامْنَا	قَامَا	قَامَتْ	القبيبة .
قُمِنَ	قُمُوا	قُمْنَا	قُمَا	قُمَتْ	الخطاب .
قُمْنَا				قُمْتُ	التكلم .

مضارعه

يَقْمُونَ	يَقْمُونَ	يَقْمَانِ	يَقْمَانِ	يَقْمُ	القبيبة .
يَقْمُونَ	يَقْمُونَ	يَقْمَانِ	يَقْمَانِ	يَقْمُونَ	الخطاب .
يَقْمُونَ				يَقْمُونَ	التكلم .

امرؤه

قَمِنَ	قَوْمُوا	قُومَا	قُومِي	قُمِ
--------	----------	--------	--------	------

ماضي المفتوح العين في المضارع

خَفِنَ	خَافُوا	خَافْنَا	خَافَا	خَافَتْ	القبيبة .
--------	---------	----------	--------	---------	-----------

الخطاب.. خِيفْتَ خِيفْتِ
التكلم.. خِيفْتُ

خِيفْتَا

خِيفْتُمْ خِيفْتُنَّ

خِيفْنَا

مضارعه

الغيبة.. يَخَافُ يَخَافِي
الخطاب.. يَخَافُ يَخَافِينَ
التكلم.. أَخَافُ

يَخَافَانِ يَخَافَانِ

يَخَافُونَ يَخَافُنَّ

يَخَافَانِ

يَخَافُونَ يَخَافُنَّ

يَخَافُ

أَخَافُ

امرؤ

خَفَّ خَافِي خَافَا خَافُوا خَفَنَ

ماضي المكسور العين في المضارع

الغيبة.. يَبِيعُ يَبِيعِي
الخطاب.. يَبِيعُ يَبِيعِينَ
التكلم.. أَبِيعُ

يَبِيعُ يَبِيعِي

يَبِيعُونَ يَبِيعُنَّ

يَبِيعَانِ يَبِيعَانِ

يَبِيعُونَ يَبِيعُنَّ

يَبِيعَا

يَبِيعُ

مضارعه

الغيبة.. يَبِيعُ يَبِيعِي
الخطاب.. يَبِيعُ يَبِيعِينَ
التكلم.. أَبِيعُ

يَبِيعُ يَبِيعِي

يَبِيعُونَ يَبِيعُنَّ

يَبِيعَانِ يَبِيعَانِ

يَبِيعُونَ يَبِيعُنَّ

يَبِيعَانِ

يَبِيعُ

أَبِيعُ

امرؤ

بِيعَ بِبِيعِي بِبِيعَا بِبِيعُوا بِبِيعَنَ

الفصل الرابع

في تصرف الناقص

إذا اتصل الناقص بواو الجماعة أو ياء المخاطبة
 حُذِفَتْ لامه مطلقاً. فان كانت عينه مفتوحة بقيت
 على حكمها. والألزم المجانسة لها في الحركة. وإذا
 اتصل بضمير الغائبة ومثناها فان كان ماضياً مفتوح
 العين حُذِفَتْ ايضاً. وثبت دون ذلك مع الجميع
 ما لم يكن امراً لمفردٍ مذكَّرٍ فانه يُبْنَى على حذفها نيابةً
 عن السكون في الصحيح. غير ان المقلوبة منها الفاء
 ان كانت ثالثة رُدَّت مع الضمير البارز الى اصلها.
 والأقلبت معه ياء على الاطلاق

فيقال في تصرف الماضي غزا غزواً غزواً غزتُ
 غزتا غزوت غزوت غزوتما غزوتُم غزوت غزوتما
 غزوتن غزوت غزونا. وفي تصرف المضارع يغزو
 يغزوان يغزون تغزوت تغزوان تغزوت تغزوان

تَغزُونَ تَغزِينَ تَغزُونَ تَغزُونَ تَغزُونَ تَغزُونَ تَغزُونَ تَغزُونَ
 تصريف الامر اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا
 وكذا رمى رميا رموا ورضيت رضيتا رضيتا وهلم
 جراً على ما علمت من حكمه . وقس عليه مجرداً ومزيداً
 واعلم ان الليف يجري اخره مطلقاً على الناقص
 واول المفروق منه على المثال فيقاس في تصريفه عليهما

قوله حذفت لامه مطلقاً اي ماضياً ومضارعاً وامراً نحو
 غزوا ويغزون واغزوا وكذا تغزين واغزي . وقوله فان كانت
 عينه مفتوحة الى اخره اي ان كانت عين الفعل المتصل
 بالواو او الياء مفتوحة بقيت على فتحها كما في نحو غزوا ونخشين .
 وان لم تكن مفتوحة جازت الضمير في الحركة فيقال رضوا
 وتغزين بضم الضاد وكسر الزاي لمجانسة الواو والياء . وقوله
 وثبت دون ذلك الى اخره اي ان الفعل الناقص اذا لم يتصل
 بالواو كغزوا او بالياء كتغزين او بضمير الغاية ومثناها كغزت
 وغزنا تثبت لامه فلا تحذف الا في امر المفرد المذكور نحو اغز
 كما ترى في تصريفه

وقوله غير ان المقلوبة منها الفاء الى اخره اي ان لام

الناقص التي تثبت مع الضمير البارز اذا كانت القاء ثالثة
 تُرَدُّ الى اصلها. وذلك خاص بالماضي مع التاء ونا والف المثني
 ونون الاناث فيقال غزوت ورميتا وكذا غزوا وربيت برود الف
 غزا الى الواو المقلوبة عنها والف رمى الى الياء. فان لم تكن ثالثة
 قلبت ياء على الاطلاق اي سواء كانت مقلوبة عن الواو ام عن
 الياء فيقال اغزيت واجريت واستدعيت وهمم جراً وكذلك
 برضيان وبخشيان ونحوها

وقوله ان الليف الى اخره اي ان لام الليف
 باسع من المقروون والمفروق تجري مع الضمير على احكام
 الناقص في الحذف والاثبات وغيرها. وفاء المفروق منه تجري
 على احكام المثال في حذفها واثباتها كما علمت

جدول يتضمن نصريف الناقص والليف

غَزَا غَزَوْتُ غَزَوْنَا

ماضي الناقص الواوي المنفوح العين

غَزَا	غَزَوْتُ	غَزَوْنَا	غَزَوْنَا	غَزَوْنَا
الغيبة.	الخطاب.	التكلم.		

المضارع المضموم العين

يَغْزُو	يَغْزُونَ	يَغْزُونَ	يَغْزُونَ
الغيبة.			

المخاطب . تَغْزُو تَغْزِينَ تَغْزَوَانِ تَغْزُونَ تَغْزُونَ
التكلم . أَغْزُو أَغْزِي أَغْزُوا أَغْزُوا أَغْزُونَ

أغزُ أَغْزِي أَغْزُوا أَغْزُوا أَغْزُونَ

ماضي الواوِي المضموم العين

الغيبة . سَرُو سَرَوْتَ سَرُوا سَرَوْنَا سَرُونَ
المخاطب . سَرَوْتَ سَرَوْتِ سَرَوْتُمَا سَرَوْتُمْ سَرَوْتُنَّ
التكلم . سَرَوْتُ سَرَوْنَا

ماضي الياءِي المفتوح العين

الغيبة . رَمَى رَمَيْتَ رَمَيْتَا رَمَيْتُمَا رَمَيْتُنَّ
المخاطب . رَمَيْتَ رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ رَمَيْتُنَّ
التكلم . رَمَيْتُ رَمَيْتُنَا

المضارع المكسور العين

الغيبة . بَرَّجِي بَرَّجِي بَرَّجِي بَرَّجِي بَرَّجِي
المخاطب . بَرَّجِي بَرَّجِي بَرَّجِي بَرَّجِي بَرَّجِي
التكلم . أَرَّجِي أَرَّجِي

أرْمُ أَرَّجِي أَرَّجِي أَرَّجِي أَرَّجِي

ماضي الياء المكسور العين

الغيبة . خَشِيَ خَشَيْتُ خَشِيًا خَشِينَا خَشُوا خَشِينِ
 الخطاب . خَشَيْتَ خَشَيْتِ خَشَيْتُمَا خَشَيْتُمْ خَشَيْتُنِ
 التكلم . خَشَيْتُ خَشَيْتِ خَشِينَا

المضارع المفتوح العين

الغيبة . يَخْشَى يَخْشَى يَخْشِيَانِ يَخْشَوْنَ يَخْشَيْنِ
 الخطاب . تَخْشَى تَخْشَى تَخْشَيْنِ تَخْشَيْنِ
 التكلم . أَخْشَى أَخْشَى نَخْشَى

امرؤه

إِخْشَى إِخْشَى إِخْشِيَا إِخْشُوا إِخْشَيْنِ

ماضي اللين المرفوق

الغيبة . وَقَى وَقَى وَقِيَا وَقْنَا وَقُوا وَقَيْنِ
 الخطاب . وَقَيْتَ وَقَيْتِ وَقَيْتُمَا وَقَيْتُمْ وَقَيْتُنِ
 التكلم . وَقَيْتُ وَقَيْتِ وَقَيْنَا

مضارعه

الغيبة . يَنْقِي يَنْقِي يَنْقِيَانِ يَنْقُونَ يَنْقَيْنِ
 الخطاب . تَنْقِي تَنْقِي تَنْقَيْنِ تَنْقَيْنِ
 التكلم . أَنْقَى أَنْقَى نَنْقِي

قِ فِي فِيا قُوا فِينِ
 امرُ

الفصل الخامس

في تصرف المجهول

اذا صُرِّفَ المجهول جَرى على تصرف المعلوم
 غير ان مضارع المعتل الفاء ثبت فيه فاءٌ مطلقاً
 كيُوعَد وَيُوفى. وماضي الاجوف ثلاثياً وخاسياً تُنقل
 كسرة عينه الى ما قبلها مسلوب الحركة فتقلب الواو
 بعده ياءً وتكسر همزة الوصل قبله كقِيلَ وَاِنقِيدَ
 وَاِغْنِيدَ. غير ان الثلاثي اذا حُذِفَت عينه مع
 الضمائر تجري فاءٌ على حكمها مع المعلوم ما لم يقع
 التباسٌ فتجري على عكسه. وجميع الافعال في بقية
 اعلاها تجري على قياس الاعلال المذكور في بابهِ

قوله جرى على تصرف المعلوم اي ان الصحيح اللام منه
 يسكن اخره مع الضمير الصحيح ويجانس حركة المعتل كما في

المعلوم. والمعتل اللام مجري منه نحو رُمِي على تصريف خشي
 ونحو بُرِيَ على تصريف بَخَشَى وقس عليه. واما المعتل الفاء فلا
 خلاف في ماضيه واما الخلاف في مضارعه فان فاءه ثبتت
 بخلاف المعلوم لفقد كسرة العين المعاضة لحذفها في معلومه.
 واما المعتل العين فلا خلاف في مضارعه واما الخلاف في ماضيه
 من الثلاثي والخماسي فان كسرة عينه تُنقل الى الحرف الذي
 قبلها وهو فاء فُعِلَ وانفَعِلَ وتَاءُ افْتَعِلَ وذلك بعد سلب
 حركته فتسكن عينه بعدها وحينئذٍ تُقلب الواو منها ياءً
 لسكونها وانكسار ما قبلها وتُكسر همزة الوصل في الخماسي اتباعاً
 لكسره ما قبل عينه كما ضُمَّت اتباعاً لضمه في الصحيح العين

وقوله اذا حُذِفَتْ عينه مع الضمائر الى اخره اي ان فاءه
 تُضَمُّ اذا كان من باب نَصَرَ والا فتُكسر كما في المعلوم. الا اذا
 وقع التباس بين المعلوم والمجهول فيضم ما كان يُكسر معلوماً
 ويكسر ما كان يُضَمُّ فيقال صِنْتُ بكسر الصاد وبعثت بضم
 الباء تنبيهاً على الجهولية بخالفته للمعلوم

وقوله جميع الافعال الى اخره اي ان الافعال يجملتها
 معلومة ومجهولة تجري على بقية طرق الاعلال التي لم تُذكر في
 نصرفها على قياس الاعلال العام المذكور في باب اعلال
 حروف العلة فيرجع حكمها اليه

واعلم ان الامر لا ياتي من المجهول لان الامر انما هو طلب

انشاء الفعل عن الفاعل ولا فاعل في الافعال المجهولة

جدول يتضمن تصرف المجهول

ضرب	ضرب	ضرب	ضرب
ضربنا	ضربنا	ضربنا	ضربنا
ضربنا	ضربنا	ضربنا	ضربنا
ضربنا	ضربنا	ضربنا	ضربنا
ضربنا	ضربنا	ضربنا	ضربنا

مضارعه

يُضْرَبُ	يُضْرَبُ	يُضْرَبُ	يُضْرَبُ
يُضْرَبُونَ	يُضْرَبُونَ	يُضْرَبُونَ	يُضْرَبُونَ
يُضْرَبُونَ	يُضْرَبُونَ	يُضْرَبُونَ	يُضْرَبُونَ
يُضْرَبُونَ	يُضْرَبُونَ	يُضْرَبُونَ	يُضْرَبُونَ

ماضي المضاعف

مُدَّتْ	مُدَّتْ	مُدَّتْ	مُدَّتْ
مُدَّتْ	مُدَّتْ	مُدَّتْ	مُدَّتْ
مُدَّتْ	مُدَّتْ	مُدَّتْ	مُدَّتْ
مُدَّتْ	مُدَّتْ	مُدَّتْ	مُدَّتْ

مضارعه

يُمدُّ	يُمدُّ	يُمدُّ	يُمدُّ
يُمدُّونَ	يُمدُّونَ	يُمدُّونَ	يُمدُّونَ
يُمدُّونَ	يُمدُّونَ	يُمدُّونَ	يُمدُّونَ
يُمدُّونَ	يُمدُّونَ	يُمدُّونَ	يُمدُّونَ

ماضي المموز الفاء

مثل السالم

مضارعه

الغيبة .	بُوخِذُ	تُوخِذُ	بُوخِذَانِ	تُوخِذَانِ	بُوخِذُونَ	تُوخِذُونَ
الخطاب .	تُوخِذُ	تُوخِذِينَ	تُوخِذَانِ	تُوخِذَانِ	تُوخِذُونَ	تُوخِذُونَ
التكلم .	أُوخِذُ				تُوخِذُ	

ماضي المموز العين

الغيبة .	سُئِلَ	سُئِلْتُ	سُئِلْنَا	سُئِلْنَا	سُئِلْنَا	سُئِلْنَا
الخطاب .	سُئِلْتُ	سُئِلْتِ	سُئِلْتَا	سُئِلْتَا	سُئِلْتُمْ	سُئِلْتُمْ
التكلم .	سُئِلْتُ				سُئِلْنَا	

مضارعه

مثل السالم

ماضي المموز اللام

الغيبة .	بُرِيَ	بُرِيتُ	بُرِينَا	بُرِينَا	بُرِينَا	بُرِينَا
الخطاب .	بُرِيتُ	بُرِيتِ	بُرِيتَا	بُرِيتَا	بُرِيتُمْ	بُرِيتُمْ
التكلم .	بُرِيتُ				بُرِينَا	

مضارعه

مثل السالم

ماضي المثال الواوي

مثل السالم

مضارعه

الغيبة.	يُوعَدُ	تُوعَدُ	يُوعَدَانِ	تُوعَدَانِ	يُوعَدُونَ	تُوعَدُونَ
الخطاب.	تُوعَدُ	تُوعَدُ	تُوعَدَانِ	تُوعَدَانِ	تُوعَدُونَ	تُوعَدُونَ
التكلم.	أُوعَدُ	أُوعَدُ			نُوعَدُ	نُوعَدُ

ماضي المثال اليائي

مثل السالم

مضارعه

الغيبة.	يُوسِرُ	تُوسِرُ	يُوسِرَانِ	تُوسِرَانِ	يُوسِرُونَ	تُوسِرُونَ
الخطاب.	تُوسِرُ	تُوسِرُ	تُوسِرَانِ	تُوسِرَانِ	تُوسِرُونَ	تُوسِرُونَ
التكلم.	أُوسِرُ	أُوسِرُ			نُوسِرُ	نُوسِرُ

ماضي الاجوف المضموم العين في المضارع

الغيبة.	صِيَّنَ	صِيَّنَتْ	صِيَّنَا	صِيَّنْتُمْ	صِيَّنُوا	صِيَّنُوا
الخطاب.	صِيَّنَتْ	صِيَّنَتْ	صِيَّنْتُمْ	صِيَّنْتُمْ	صِيَّنُوا	صِيَّنُوا
او	صِيَّنَتْ	صِيَّنَتْ	صِيَّنْتُمْ	صِيَّنْتُمْ	صِيَّنُوا	صِيَّنُوا
التكلم.	صِيَّنْتُ	صِيَّنْتُ	صِيَّنْتُمْ	صِيَّنْتُمْ	صِيَّنُوا	صِيَّنُوا

مضارعه

الغيبة.	يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانَانِ	يُصَانَانِ	يُصَانُونَ	يُصَانُونَ
---------	---------	---------	------------	------------	------------	------------

الخطاب. تُصَانُ تُصَانِينَ تُصَانَانِ
 التكلم. أَصَانُ نُصَانُ

ماضي الاجوف المكسور العين في المضارع

الغيبة. يَبْعُ يَبْعَتُ يَبْعَانِ يَبْعَانِ يَبْعَانِ
 الخطاب. يَبْعُ يَبْعَتُ يَبْعَانِ يَبْعَانِ يَبْعَانِ
 او يَبْعُ يَبْعَتُ يَبْعَانِ يَبْعَانِ يَبْعَانِ
 التكلم. يَبْعُ او يَبْعُ يَبْعَانِ او يَبْعَانِ

مضارعة

مثل مضارع المضموم العين

ماضي الناقص الواوي

الغيبة. غُزِيَ غُزِيَتْ غُزِيَانِ غُزِيَانِ غُزِيَانِ
 الخطاب. غُزِيَ غُزِيَتْ غُزِيَانِ غُزِيَانِ غُزِيَانِ
 التكلم. غُزِيَتْ غُزِيَانِ

مضارعة

الغيبة. يُغْزَى يُغْزَى يُغْزِيَانِ يُغْزِيَانِ يُغْزَوْنَ يُغْزَوْنَ
 الخطاب. يُغْزَى يُغْزَى يُغْزِيَانِ يُغْزِيَانِ يُغْزَوْنَ يُغْزَوْنَ
 التكلم. أُغْزَى يُغْزَى

ماضي الناقص الياء

مثل الواوي

مضارعه

بُرْمِي	تُرْمِي	بُرْمِيَان	تُرْمِيَان	بُرْمُون	تُرْمُون	بُرْمِين	تُرْمِين
الغيبة	المخاطب	التكلم	أرَى	نُرْمِي			

الفصل السادس

في أحكام الفعل مع نون التوكيد

يلحق آخر الفعل المستقبل نون مشددة مفتوحة

او خفيفة ساكنة للتأكيد. وهي تخص بالامر والمضارع

الواقع في سياق قسم او طلب كالاستفهام والنهي

ونحوهما. والفعل اما ان يكون اخره متصلاً بالنون

فيبنى معها على الفتح كاضر بن ولا تضربن. فان كان

قد حذف منه شيء بسبب السكون رُدَّ اليه كقومن

وارمين. واما ان يكون منفصلاً عنها وهو اما ان

يفصل بنون الاناث فيفصل بين النونين بالفاء او

بغيرها فيجذف الفاصل ما لم يكن الفاء وتستمر لام
 الفعل على حركتها. غير ان النون لا تقع بعد الالف
 مطلقاً الا مشددةً. وهي تُكسر هناك تشبيهاً لها بنون
 التثنية. فيقال لا تضرينان للاناث. واضربن بضم
 اللام للذكور وبكسرها للانثى. وعلى هذا يجري
 التوكيد في جميع الافعال. غير ان الناقص اذا كان
 مفتوح العين ثبت ايضاً معه واو الجمع مضمومةً
 كاخشون. وياء المخاطبة مسكورةً كارضين. ولا
 خلاف في غير ذلك

في قوله سياق قسم او طلب تفصيل. اما في القسم فالغالب
 ان يكون مثبتاً مؤكداً باللام ايضاً غير منفصل عنها نحو والله
 لا فعلن. والنون لازمة له في هذه الصورة. واذا لم يكن كذلك
 فان كان منفيًا قل تأكيد وان كان منفصلاً عن اللام امتنع.
 واما في الطلب فانه جنس يشمل التمني ايضاً نحو ليتك تفعلن.
 والترجي نحو لعلك تفعلن. والعرض والتخصيص نحو ألا تفعلن
 وهلاً تفعلن. وقل توكيد المنفي نحو مثلك لا يجعلن

وقوله حُذِفَ مِنْهُ ثَوْبٌ بسبب السكون يشمل نحو قُمْ فان
 الواو حُذِفَتْ فِيهِ لسكون الميم بعدها. ونحو اِرْمِ فان يَاءَهُ
 حذفت ايضاً لنيابتها عن السكون كما علمت. فاذا اتصلت بهما
 نون التوكيد رُدَّتْ الواو لتحرك ما بعدها والياء لنبأه الفعل على
 التفع

وقوله او بغيرها الى اخره اية بغير النون يريد واو الجمع
 والفاء الاثنين وياء المخاطبة. فان الواو والياء تُحذَفَانِ لانتقاء
 الساكنين بين احدهما ونون التوكيد سواء كانت خفيفة ام
 مشددة باعتبار النون المدغمة فيها. فيقال اضربن يا رجال
 بضم الباء ولا تضربن يا هند بكسرها. لان الاصل اضربون
 واضربين فلما حذفت الواو والياء بقيت الياء على ضمها في الاول
 وكسرها في الثاني. والى ذلك اشار بقوله وتستمّر لام الفعل على
 حركتها. واما الف المثني فلا تُحذَفُ لان ما قبلها مفتوح فاذا
 حُذِفَتِ التيس فعل الاثنين بفعل الواحد ولذلك يقال
 اضربان باثبات الالف

وقوله وهي تُكسَرُ هناك اية تُكسَرُ بعد الالف مطلقاً سواء
 كانت للفصل بين نون الاناث ونون التوكيد ام كانت ضمير
 المثني

جدول يتضمن تصريف الفعل مع نون التوكيد المشددة

ضرب ضرب ضرب

مضارع السالم

الغيبة . يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ
 الخطاب . تَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ
 التكلم . أَضْرِبَنَّ أَضْرِبَنَّ أَضْرِبَنَّ أَضْرِبَنَّ أَضْرِبَنَّ أَضْرِبَنَّ

امرؤ

إِضْرِبَنَّ إِضْرِبَنَّ إِضْرِبَنَّ إِضْرِبَنَّ إِضْرِبَنَّ إِضْرِبَنَّ

مضارع الاجوف

الغيبة . يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ
 الخطاب . تَقُومَنَّ تَقُومَنَّ تَقُومَنَّ تَقُومَنَّ تَقُومَنَّ تَقُومَنَّ
 التكلم . أَقُومَنَّ أَقُومَنَّ أَقُومَنَّ أَقُومَنَّ أَقُومَنَّ أَقُومَنَّ

امرؤ

قُومَنَّ قُومَنَّ قُومَنَّ قُومَنَّ قُومَنَّ قُومَنَّ

مضارع الناقص المضموم العين

الغيبة . يَغْزُورَنَّ يَغْزُورَنَّ يَغْزُورَنَّ يَغْزُورَنَّ يَغْزُورَنَّ يَغْزُورَنَّ
 الخطاب . تَغْزُورَنَّ تَغْزُورَنَّ تَغْزُورَنَّ تَغْزُورَنَّ تَغْزُورَنَّ تَغْزُورَنَّ
 التكلم . أَغْزُورَنَّ أَغْزُورَنَّ أَغْزُورَنَّ أَغْزُورَنَّ أَغْزُورَنَّ أَغْزُورَنَّ

امرُ
أَغْرُونَ أَغْرِنَ أَغْرُونَ أَغْرُونَ

مضارع الناقص المفتوح العين

الغيبة . بَخَشِينَ بَخَشِينَ بَخَشِيَانِ بَخَشِيَانِ بَخَشُونَ بَخَشِيَانِ
الخطاب . بَخَشِينَ بَخَشِينَ بَخَشِيَانِ بَخَشِيَانِ بَخَشُونَ بَخَشِيَانِ
التكلم . أَخَشِينَ أَخَشِينَ نَخَشِينَ نَخَشِينَ

امرُ
أَخْشِينَ أَخْشِينَ أَخْشِيَانِ أَخْشِيَانِ أَخْشُونَ أَخْشِيَانِ

مضارع الناقص المكسور العين

الغيبة . بَرَمِينَ بَرَمِينَ بَرَمِيَانِ بَرَمِيَانِ بَرَمُونَ بَرَمِيَانِ
الخطاب . بَرَمِينَ بَرَمِينَ بَرَمِيَانِ بَرَمِيَانِ بَرَمُونَ بَرَمِيَانِ
التكلم . أَرَمِينَ أَرَمِينَ تَرَمِينَ تَرَمِينَ

امرُ
أَرَمِينَ أَرَمِينَ أَرَمِيَانِ أَرَمِيَانِ أَرَمُونَ أَرَمِيَانِ

تصرف الفعل مع النون الخفيفة

مضارع السالم

الغيبة . يَضْرِبِينَ يَضْرِبِينَ يَضْرِبِينَ يَضْرِبِينَ يَضْرِبُونَ يَضْرِبِينَ

تَضْرِبَنَّ	الخطاب . تَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ
تَضْرِبَنَّ	التكلم . أَضْرِبَنَّ

امُ

أَضْرِبَنَّ	أَضْرِبَنَّ أَضْرِبَنَّ
-------------	-------------------------

مضارع الاجوف

يَقُومَنَّ	الغيبة . يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ
يَقُومَنَّ	الخطاب . يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ
يَقُومَنَّ	التكلم . أَقُومَنَّ

امُ

قُومَنَّ	قُومَنَّ قُومَنَّ
----------	-------------------

مضارع الناقص المضموم العين

يَغْزِنَنَّ	الغيبة . يَغْزِنَنَّ يَغْزِنَنَّ
يَغْزِنَنَّ	الخطاب . يَغْزِنَنَّ يَغْزِنَنَّ
يَغْزِنَنَّ	التكلم . أَغْزِنَنَّ

امُ

أَغْزِنَنَّ	أَغْزِنَنَّ أَغْزِنَنَّ
-------------	-------------------------

مضارع الناقص المفتوح العين

يَجْشِنَنَّ	الغيبة . يَجْشِنَنَّ يَجْشِنَنَّ
-------------	----------------------------------

تَخْشُونَ	تَخْشَيْنَ	الخطاب
تَخْشِينِ	أَخْشِينَ	التكلم

امرُ

إِخْشُونَ	إِخْشِينَ
-----------	-----------

مضارع الناقص المكسور العين

يَرْمُونَ	يَرْمِينِ	يَرْمِينَ	الغيبة
تَرْمُونَ	تَرْمِينِ	تَرْمِينَ	الخطاب
نَرْمِينِ	أَرْمِينِ		التكلم

امرُ

إِرْمُونَ	إِرْمِينِ	إِرْمِينَ
-----------	-----------	-----------



البن الخمار

في تصرف الاسماء المشاركة للفعل واعلاها. وفيه
ثلاثة فصول

الفصل الاول

في احكام هذه الاسماء في التصرف

تتصرف الاسماء المشاركة للفعل في التثنية والجمع
وغيرها كما يتصرف سائر الاسماء. غير ان المصدر
لا يُثنى ولا يُجمع ما لم يدل على عدد او نوع كضربته
ضربتين وقلت في المسئلة اقوالاً. وافعل التفضيل
يلزم الافراد والتذكير ما لم يُضف الي معرفة او يُعرف
بال فيجوز تصرفه في الاول كما ندفُضلى النساء وبجب
في الثاني كرايت الرجلين الافضلين وقس عليه.
واما اعلاها فسياتي الكلام عليه

قوله الاسماء المشاركة للفعل يشمل ما كان مشتقاً من الفعل وما كان الفعل مشتقاً منه. فيعم المصدر واسم الفاعل والمفعول وغيرها من المشتقات. وقوله قلت في المسئلة اقوالاً اي اقوالاً متنوعة باعتبار تفاوتها في الاحكام لا باعتبار تكررها في الحدوث

وقوله افعال التفضيل الى اخره اي انه اذا كان مجرداً من الاضافة وال يكون مفرداً مذكراً مع الجميع نحو زيد افضل من عمرو وهند افضل من زينب والرجلان افضل من الغلامين والمحمرتان افضل من الامتتين والعلماء افضل من الجهلاء والمومنات افضل من الكافرات فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع. فان اضيف الى معرفة جاز نصرته على قلته وضعف جملاً على المعرف بال فيقال لها افضل القوم وهم افضلهم وهلم جرا. وانما قيد الاضافة بكونها الى معرفة لان المضاف الى نكرة يلزم الافراد والتذكير كالمجرد نحو انت افضل رجلي وها افضل رجلين وهي افضل امرأة وهلم جرا. واما المعرف بال فلا بد فيه من التصرف نحو الرجل افضل والمرأة الفضلى وكذا للافضلان والفضليان والافضلون والفضليات وقس على كل ما ذكر

الفصل الثاني

في اعلال المصدر

اذا كان المصدر مكسور الفاء من المثال المحذوفة
 فاوّه في المضارع او كان من الاجوف المعتلة عينه
 رباعياً وسداسياً تُلقي حركة فاء المثال على عينه
 وتُقلب عين الاجوف الفاء فتحذف الواو واحد
 الألفين ويعوّض عنهما بالتاء في اخره كالعِدّة والاقامة
 والاستقامة. وان كان من الناقص فان وقعت
 لامة طرفاً بعد الف قلبت همزة كالرجاء والاستقصاء.
 وان وقعت بعد ضمة قلبت الضمة كسرة والواو ياء
 كالترجي والتراضي. ويجري في غير ذلك على طرق
 الاعلال المعلومة

واعلم ان ما ذكر من حكم الناقص مطرد في جميع
 الاسماء المتصرفه فقس عليه بالاستقراء

قوله اذا كان المصدر مكسور الفاء الى اخره اي ان

المصدر المكسور الفاء من المثال الواوي المكسور العين في
 المضارع تُنْقَل حركه فآيه الى عينه فتسكن الفاء. ومن ثمَّ
 تُحْدَف لامتناع الابتداء بالساكن ويُعَوِّض عنها بالفاء في اخره
 فيقال في مصدر وَعَدَّ عِدَّةً اصلها وَعَدَّ فَأَعْلَت الاعلال
 المذكور

ومصدر الاجوف الذي ذكره نُقَلِب عينه الفاء لتحركها
 وانفتاح ما قبلها فتلتي مع الف المصدر. ومن ثمَّ تُحْدَف احداها
 دفعا لالتقاء الساكنين ويُعَوِّض عنها بالفاء في اخره. فيقال في
 مصدر اقام واستقام اقامة واستقامة اصلها اقوام واستقوام
 فجرى عليها الاعلال المذكور. وقيد الاجوف بالمعتل العين اي
 الذي نُعَلَّ عينه احترازًا عما نصح عينه كقوام ونحوه فان
 مصدره لا يجري عليه الاعلال

وقيد لام الناقص بوقوعها طرفًا احترازًا عن نحو غباوة
 ودراية فان لامها لا تُقَلِب لوقوعها حشواً. وقوله ان وقعت
 بعد ضمة الى اخره اي ان لام الناقص في التفعّل والتفاعل
 لا بُدَّ من قلب الضمة التي قبلها كسرة فان كانت واوًا فُيَلِّب ياءً
 لسكونها وانكسار ما قبلها وان كانت ياءً بقيت على حالها. وذلك
 لان ليس في الاسماء المتصرفه ما اخره واوٌ قبلها ضمةً فلو بقيت
 الضمة قبلها ثبتت الواو ولزم قلب الياء واوًا ايضًا لسكونها
 وانضمام ما قبلها وذلك ممنوعٌ كما مرَّ. وقيل بل قلب الواو ياءً

3
 3
 3

سابق في الواو ي ثم نُقَلَب الضمة كسرة لنسلم الياء المنقلبة عن
الواو. ولذلك نُقَلَب ايضاً في الياء ي. ولعلّ الاول اولى لانه
اكثر مطابقة لحكم الاعلال والظاهر انه اخيار المصنّف. على
ان عبارته يمكن ان تحتل المذهبين باعتبار انه قدّم قلب
الضمة لانه يعم الواوي والياءي والعام قبل الخاص
وقوله ما ذكر من حكم الناقص مطرد الى اخره اي ان
قلب اللام همزة والضمة كسرة والواو ياء مطرد في غير المصادر
ايضاً ككسرة ورداء وأذل جمع دلو على مثال أفعل. وهو
القياس في هذه النظائر

الفصل الثالث

في اعلال بقية التصاريف

اذا كان اسم الفاعل ثلاثياً من الاجوف قلبت
عينه همزة كقائل وبائع. والأجرى على اعلال ما
يجاريه من الافعال. وكذلك يجري فعل التفضيل
ما لم يكن من الاجوف فلا يعل كاطول واطيب.
ويؤنهما المصفة المشبهة فانها تجري على حكم ما يجاريها

منها. واذا كان اسم المفعول ثلاثياً تُحذف واوهُ من
 الاجوف ساكن العين مطلقاً مضموم الفاء في الواوي
 كمْسُون ومكسورها في الياءِي كبيع. وتقلب ياء في
 الناقص غير مضموم العين فتُدغم في لامه مكسوراً ما
 قبلها كمرضي ومرمي. وان كان من غير الثلاثي جرى
 على اعلال فعله مطلقاً. واما بقية المشتقات فتجري
 على حكم الاعلال كالمضيق والمرمي والميزان ما لم تكن
 الآلة من الاجوف فلا تَعْلُ كمْقود ومروحة ونحوها.
 وسائر الابواب في جميع الابنية يجري على حكمه
 المفروض له في الاعلال وغيره مطلقاً

واعلم ان ما يُعْل من جميع هذه الاسماء يترتب
 اعلاله على اعلال فعله. فلا يُعْل ما لا يقع الاعلال في
 فعله كالجوار والمبايعه والمجاور والمتضايق. وقس عليه

قوله قلبت عينه همزة كقائل ويايغ ذكر فيه المحاصل
 من الاعلال. واما طريق التحصيل فيه فان اصلها قاول ويايغ

بالواو والياء بعد الالف وهم لا يعتدّون بالالف لكونها حاجزاً
غير حصين فكانها لا حاجز. ومن ثمّ قُلِبَت العين فيها الفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان. وحينئذٍ وجب تحريك
هذه الالف دون اسقاط احدى الالفين ليلا يلتبس بالماضي.

وإذا تحركت الالف صارت همزةً لأنها اقرب الحروف اليها
وقوله والآخرى على اعلال ما يجاريه من الافعال اي
اذا لم يكن ثلاثياً من الاجوف بان يكون من مزيد الاجوف او
من الناقص مطلقاً جرى على اعلال الفعل الذي ينطبق على
حكمه. فيجري مخنار مثلاً على اعلال مخنار ومستقيم على اعلال
يستقيم والمرتضي على اعلال يرتضي. واما نحو الداعي فيجري على
اعلال رَضِي مثلاً ولذلك قال مجري على اعلال ما يجاريه ولم
يقبل على اعلال فعله لعدم المطابقة بينها

وقوله وكذلك مجري افعال التنضيل الى اخره اية ان
افعل التنضيل اذا كان من الناقص او اللينف مجري كذلك.
فيعلُّ أنقى باعلال بَنَى وَأَوْقَى باعلال أَوْحَى وهلمَّ جراً. واما
الاجوف فلا يعلُّ ليلا تفوت الصيغة المشعرة بالتنضيل

وقوله وبينها الصفة المشبهة اية انها تتناول حكم اسم
الفاعل وافعل التنضيل. فيعلُّ الشحي كالمرتضي والأحوى
كالأقوى، ولا يعلُّ الأسود والأبيض كما لا يعلُّ الأطول والأطيب
وقوله اذا كان اسم المفعول الى اخره ذكر فيه حاصل

الاعلال ايضاً. واما طريق التخصيل فان الاصل في مَصُون
 وَمَيْبَع مَصُون ومَيْبوع. فنُقِلت ضمة العين فيهما الى الفاء
 وحذفت واو مفعول لالتقاء الساكنين ثم كُسِرَتْ فاء الياء به
 لتسلم باؤه كما كُسِرَتْ في بِيض ونحوه. وشذَّ مقول ومدووف
 ومقوود ومخبوط ومدبون ^{بتصحیح العين}

وقوله نقلب ياء في الناقص الى اخرو اي ان واو اسم
 المفعول نقلب ياء في الناقص الذي ليس مضموم العين في
 المضارع فتُدغم في لامه على قانون الاعلال عند اجتماع الواو
 والياء كما في سيد ونحوه. وقد مرَّ الكلام عليه في باب الاعلال.
 ثم تُكسر عينه زيادة على ما ترفت هناك لتسلم الياء. ولهذا اعاد
 الكلام على اعلاله هنا. فيقال مَرَضِي ومَرِيبي في مَرَضوبه
 ومَرْمُوي. واما المضموم العين فليس فيه غير الادغام كدَعُو.
 واما المزيد فيجرب على اعلال فعله وهو المضارع المجهول من
 جميع الابواب وهو المراد بقوله مطلقاً فيجري مقام على اعلال
 يُقام ومُعطى على اعلال يُعطى وهلمَّ جراً

وقوله وسائر الابواب الى اخرو اي ان بقية ابواب
 الافعال من المضاعف والمهموز والمثال واللفيف في جميع
 ابنية الاسماء من اسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة
 تجري على الحكم المفروض لها في الادغام والاعلال الذي يقع
 على الهمزة وحروف العلة كما عرفت ذلك في مواطنه

البالساس

في الاسم واحكامه وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاسم وبيان ما يتصرف منه

الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن
 باحد الازمنة. والمتصرف منه اما مشتق كما علمت. او
 اسم جنس كرجل. او علم كزيد. وسياتي استيفاء
 ذلك

قوله غير مقترن باحد الازمنة اي بحسب وضعه. فلا
 بشكل بنحو ضارب لانه قد تضمن الزمان باشتقاقه من الفعل
 فلا ينتقض به التعريف لتطفل الزمان عليه بعارض كما لا يشك
 الفعل بنحو ليس لانها قد انسلخت عن الزمان بعارض الجمود
 فلم ينتقض بها تعريف الفعل

الفصل الثاني

في حكم ائنة الاسماء

اقل ما يوضع عليه الاسم المتمكن ثلاثة احرفٍ
واكثره خمسة. وما جاء على غير ذلك فمحذوف منه
او مزيد فيه كما سترى. والمحذوف منه اقل ما يبقى
على حرفين كدم. والمزيد فيه اكثر ما ينتهي الى سبعة
كخندقوتى. غير ان المحذوف قد يستمر على حذفه كما
رايت. وقد يعوض عنه بهمزة وصل في الاول كما بن.
او بتاء في الاخر كشفة. وكل ذلك في هذه الاسماء
مقصور على السماع

قوله الاسم المتمكن احتراز عن الاسماء الغير المنصرفه.
فانها توضع على حرف واحد كتاء الضمير او على حرفين كمن
الموصولة. واعلم ان الحرف المحذوف يكون في الغالب واو او ا
في اب واخ وحم وهن وذو وغد ودم وابن واسم. وقد يكون
ياء كما في يد وثبة وعزة وهما بمعنى جماعة وقلة وهي اسم لعبة. وقد
يكون هاء كما في فم وأست فان اصلها قوة وسنة. واما شفة
وسنة وعضة بمعنى فرقة فقبل المحذوف منهن الواو وقبل الهاء.

وكذلك الخلاف في دم بين الواو والياء
 وأشار بقوله هذه الأسماء إلى ما لا يشارك الفعل . فان الزيادة
 والمحذف والتعويض في الأسماء المشاركة للفعل قياس فيها كما
 علمت في ما مضى

الفصل الثالث

في اوزان الأسماء المجردة

إذا كان الاسم المجرد ثلاثياً فاما ان يكون مفتوح
 الاول والثاني كفَرَس . او مضمومها كعَنق . او
 مكسورها كإِبِل . او مضموم الثاني او مكسورة مع فتح
 الاول كرجُل وكَبِد . او مفتوحة مع ضم الاول او كسره
 كصُرْد وعِنَب . او ساكنة مع الجمع كقَلْب وقُفْل
 وحِجْل . وان كان رباعياً فاما ان يكون مفتوح الاول
 والثالث كجَعْفَر . او مضمومها كعَصْفَر . او مكسورها
 كقِرْمِز . او مفتوح الثاني مع كسر الاول كدِمَقْس .
 او الثالث كدِرْهَم . وان كان خماسياً فاما ان يكون

مفتوح الاول والثاني والرابع كسفرَجَل . او مضموم
 الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع كقُدْعِل . او
 مكسور الاول مفتوح الثالث كزِنَجْفَر . وغير ذلك
 نادر ^{تم (١)}

قوله وغير ذلك نادر اشار به الى جميع هذا الباب كدليل
 في الثلاثي بضم فكسر اسما لدَوَيْبَةٍ . وعلِيْط في الرباعي بضم ففتح
 فكسر للقطيع من الغنم . وجمهرش في الخماسي بفتح الاول
 والثالث وكسر الرابع للعجوز الكبيرة . وكل ذلك من نوادر
 الاسماء

الفصل الرابع

في تذكير الاسماء وتانيثها

الاصل في الاسم التذكير فهو يستغني عن
 العلامة . فان كان مؤنثاً لزمته علامة التانيث . وهي
 اما التاء كفاطمة . واما الالف مقصورة كسُلْمَى . او
 ممدودة كخنساء . غير ان التاء قد تكون ظاهرة كما

رايت فيبني اخره قبلها على الفتح. وقد تكون مقدرة
 كهند فيستمر على حكمه. ويقال للمونث مع العلامة
 الظاهرة لفظي ومع المقدرة معنوي
 واعلم ان المونث ان كان بازائه مذكرة كالمرأة مع
 الرجل فهو حقيقي والافجاري كالخيمة والدار

قوله يبنى اخره قبلها على الفتح اي ان ما قبلها منه يلزم
 الفتح لان الاعراب ينتقل اليها كما ينتقل الى باء النسبة في الاسماء
 المنسوبة غير ان الفتح قد يكون لفظاً كما في فاطمة وقد يكون
 نقدياً كما في فتاة لان اصلها فتية فقلبت الياء الفاء لتحركها وانفتاح
 ما قبلها

وقوله وقد تكون مقدرة الى اخره اي ان التاء اذا لم تكن
 ملفوظة فلا بد ان تكون مقدرة لضرورة العلامة كما في هند
 فان التاء مقدرة فيها ولذلك تظهر في تصغيرها فيقال هندية
 لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها. واذا كانت هذه التاء غير
 ظاهرة في اللفظ لم يبين عليها حكم لفظي فيستمر اخر الاسم على
 حكمه الذي يقتضيه في الاعراب والبناء. فيعرب نحو هند
 منصراً او غير منصرف ويبنى على الكسر نحو حنم ولا عبرة
 بالتاء المقدرة

الْبِتَّ السَّابِعُ

في التثنية والجمع واحكامها وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التثنية واحكامها

التثنية ضم مفرد الى مثله لفظاً بزيادة في اخره
كالرجلين . وهي تجر في جميع الاسماء على سنن
واحد غير ان المقصور اذا كانت الفة ثالثة مقلوبة
عن الواو ردت الى اصلها فيقال في العصا عصوان .
والاقلبت ياء على الاطلاق . والمدود اذا كانت
همزة للتأنيث قلبت واوا في الاشهر فيقال في الصحراء
صحراوان . وقل ما سوى ذلك

قوله ضم مفرد الى مثله احتراز عن نحو اثنين مما لا مفرد
له . واحتراز بقوله لفظاً عن نحو القمرين للشمس والقمر فان ضم

المفرد فيها ليس الى مثله لفظاً لانها شمس وقمر بخلاف الرجلين
فانها رجل ورجل . وقوله وهي نجري في جميع الاسماء على سنين
واحد اي ان جميع الاسماء باوزانها وانواعها من الجامد والمشتق
والمذكر والمؤنث تجري في الثانية على طريقة واحدة الا ما استثناه
بقوله غير ان المنصور الى اخير وهو ظاهر

وقوله على الاطلاق اي ان لم تكن كذلك قلبت ياء سواء
كانت مقلوبة عن الواو كهي ام عن الياء كرمي ام غير مقلوبة
كحلي . ولم يتعرض للالف المجهولة نحو اذا علمنا لندورها ودخول
التي لا تمال منها تحت الواو

وقوله في الاشهر لانهم اجازوا اثباتها ايضاً وقلبها ياء فيقال
صحرايان وصحرايان . وقوله قل ما سوى ذلك اي قل التغيير
الذي يقع فيها غير ما ذكر كحذف الالف الخامسة من المنصور
في قولهم خوزلان مثني خوزلي والتي فوقها من المدود كقولهم
قاصعان مثني قاصعاء . وكذلك رد الهمزة المبدلة من اصل
الى اصلها كقولهم كساوان وردايان . وقلبها واوا مطلقاً فيقال
رداوان او ياء فيقال كسايان . وكل ذلك قليل وبعضه شاذ

الفصل الثاني

في حقيقة الجمع واحكامه

الجمع ضمُّ مفردٍ الى اكثر من مثله لفظاً بزيادةٍ
 في اخره او تغييرٍ في بناءه. فيسلم تارةً فيه بناء المفرد
 كالزبدِينِ والهندات ويقال له السالم. ويتكسر اخرى
 كالزبُودِ والهنود ويقال له المكسَّر. والجمع قد يدلُّ
 على قلةٍ فيتناول من ثلثة الى عشرة. وهو السالم كله.
 وما بُني من المكسَّر على فعلة بكسر فسكون كفتية. او
 أفعلة كأنصبة. او أفعال كأظفار.
 بفتح الهزة في الثلثة وكسر العين في الاول وضمها في
 الثاني. ويقال له جمع القلَّة. وقد يدلُّ على كثرةٍ
 فيتناول ما فوق ذلك الى ما لانهاية له وهو ما بقي
 من امثلة المجموع المكسَّرة. ويقال له جمع الكثرة. غير
 ان السالم المذكور يختصُّ بمن يعقل وغيره يشترك بين
 الجميع

واعلم ان الاخيرين من جموع القلة قد يُجمعان
 ايضاً كاضالع واطافير فيرتقيان الى الكثرة ويقال لها
 مُنتهى الجموع. وقل ما يُطلق جمع الجمع على تسعة.
 لانه اقل ما يُطلق على ثلثة من جموع المفرد التي اقل
 ما يُطلق الواحد منها على ثلثة آحاد. وكل جمع اذا
 لم يكن له الأبناء واحد شاع بين القلة والكثرة
 بالضرورة

قوله ضم مفرد الى أكثر من مثله احترز بضم المفرد عن
 اسم الجمع كالقوم ما لا مفرد له. وشمل قوله أكثر من مثله
 الاثنين فصاعداً فيكون المجموع ثلثة فما فوق. واحترز بقوله لفظاً
 عن نحو عشرين فان مفردها ليس عشراً. وقوله بزيادة في
 اخره اشارة الى جمع السلامة. وشار بالتغيير في بناءه الى جمع
 التكسير وهو يشمل ما كان التغيير فيه ظاهراً كرجال او
 مقدراً كفلك فانه يستوي فيه لفظ الجمع والمفرد الا انهم
 يقدرون ضمة الفاء في الجمع غير الضمة التي كانت في المفرد كما
 نُقدركسرة اللام في علم مجهولاً غير الكسرة التي كانت في
 المعلوم. وقوله وهو السالم كلة اي المذكر والمؤنث. وقيل هو

مشترك بين الفلّة والكثرة

واعلم ان جمع المذكر السالم يجب ان يكون مفردة لمذكّر عاقل خالياً من تاء التانيث . فان كان جامداً فشرطه ان يكون علماً خالياً من التركيب . وان كان صفة فشرطه ان لا يكون من باب أفعل فعلاء كاحمر ولا فعلان فعلى كسكران ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح . ولذلك عدّوا العالمين والاهلين والأرضين والعشرين واخوانها الى التسعين انها ملحقة بهذا الجمع لانه لا تنطبق على شرطه

واما جمع المؤنث السالم فيصلح له كل ما فيه تاء التانيث مؤنث كظبية او لمذكّر كطلحة اسم رجل وعلم المؤنث لفظاً كفاطمة او معنّى كزينب وصفة المذكر الذي لا يعقل كصاهل . فيجمع كل ذلك هذا الجمع قياساً كظبيات وطلحات وهلم جرا

الفصل الثالث

في احكام المجموع

اذا كان المجموع سالماً جرى مع علامة الجمع مجرى مثله من الفعل مع مثلها من الضمائر المعتلة في المجانسة وغيرها . غير ان المؤنث منه ان كان بالتاء

حُذِفَتْ. او بالالف جرت مجراها في التثنية. وكل ذلك لا يخلُّ بسلامته لانه خارجي لا تعلق له بالدلالة على الجمع. واذا كان مكسراً فقد يزداد في حروفه كرجال. وقد يُحذف منها كُرْسِل. وقد يقتصر على تبديل حركاته كَأَسَد. غير انه ان كان ثلاثياً جر على اكثره على السماع. والافعل القياس كدراهم في الرباعي وسفارج في الخماسي جارياً عليه بحذف اللام خلافاً للسلام فانه يُقاس باسره واعلم ان الثلاثي اذا جمع سالماً لمؤنث فان كان موصوفاً سالم العين اتبع الساكن منها فاءً وجوباً في الفتح كفضلات. وجوازاً في غيره كظلمات وهنيدات. واذا كسر على مثال الرباعي فان كان ثالته حرف مدٍّ زائداً قلب همزةً كصحائف وعجائز. والآخرى على حكمه كتقوأم بالهمز ومعاش بدونه. وما خرج عن ذلك فنادر او محفوظ.

قوله جرس مع علامة الجمع الى اخره اراد بعلامة الجمع
 الواو والنون او الياء والنون في المذكر والالف والتاء في الموث .
 اي ان الصحيح الاخر منه يجانس الواو والياء والالف في الحركة
 والمعنى الاخر يُحذف اخره مع الواو والياء ويثبت مع الالف
 مصححاً او مقلوباً . فيقال جاء الغازون والمصطفون والرايبات
 والمصطفيات كما يقال يرتضون وبخشون وبرميان وتخشيان .
 ورايت الغازين والمصطفين كترضين وتخشين وقس عليه

وقوله غير ان الموث الى اخره اي ان المفرد الموث ان
 كان موثاً بالتاء وجب حذفها منه . فيقال في جمع مسلمة
 مسلمات . وان كان موثاً بالالف جرت الالف معه كما تجري
 مع التثنية . فتقلب المتصورة واوا او ياء وهزة المدودة واوا غالباً
 ونثبت قليلاً فيقال عصوات وحبيبات كما يقال عصوان
 وحبيبان وحمراوات وحمراوات كما يقال حمراوان وحمراان
 وقد مر استيفاء ذلك في التثنية

وقوله وكل ذلك لا يخل بسلامته اي ان هذا التغيير
 الذي يرد عليه من الحذف والقلب لا يعدُّ تكسيراً البناء لانه
 امرٌ خارجي قد حدث بمصاحبة الجمع غير مُفتقر اليه في الدلالة
 على الجمعية

وقوله جرى اكثره على السماع يريد ان من الثلاثي ما
 يُجمع قياساً كمنق على اعناق واسمر على سمر وقائمة على قوائم .

غير ان اكثرُ يُجمعُ سماعاً فلا يصحُّ ضبطُهُ الا على طريق الغلبة
بخلاف الرباعي فانه يقاس جميعه كدراهم و قنفاذ ونحوها . واما
الخماسي فاذا اريد جمعه يُحذف منه الحرف الخامس ويُجمع على
مثال الرباعي فيقال في سفر رجل سفارح

وقوله ان كان موصوفاً سالم العين احترز بالموصوف عن
الصفة كضخمه . و بسالم العين عن معتلها كجوزة . فان العين
فيها تبقى على حكمها . ودخل في قيد معتل الفاء واللام كوجنة
وظبية فانه يجري مجرى سالم في الاتباع فيقال وجنات
وظبيات . واما غير المفتوح الفاء فيجوز فيه الاتباع كظلمات
بضمين وهنيدات بكسرتين ويجوز فيه تسكين العين على حكمها
وفتحها للتخفيف ما لم يكن معتل اللام كدروق ورؤية فيتعين
السكون او الفتح في عينه ويمتنع الاتباع . ولا فرق في ذلك بين
ان تكون الناء ظاهرة او مقدرة ولذلك مثل بهنيدات

وقوله اذا كسر على مثال الرباعي الى اخره اراد بمثال
الرباعي ما كان بعد الف جمع حرفان كما في دراهم ونحوه .
فيدخل تحته فعال ومفاعل وفواعل وما يجري مجراها . وخرج
بقوله حرف مدي ما كان متحركاً كجدول وعنبر . وبقيد الزيادة ما
كان اصلياً كثوبة ومعيشة . وقوله والجرى على حكمه الى
اخره اي ان ما كان قد قلب همزة في المفرد كفاهية يبقى على همزه
كقوائم وما ليس كذلك يستمر على حكمه كجداول ومعاش

ونحوها. ودخل تحت قوله جرى على حكمه ما كان بالالف
 كمفازة فان حكمها ان تُردَّ الى اصلها فيقال مفاوز كما في نحو
 باب وابواب على ما سيجي. وقوله نادر او محفوظ يريد بالندر
 نحو نيأف جمع نيّف واوائل جمع أوّل ونظائرهما مما وقعت
 فيه الف الجمع بين حرفي لين فان الثاني منهما يُقلب
 همزة. وبالمحفوظ نحو مصائب ومناثر ما
 سُمع همزة شدوذا مع اصالة
 حرف المد
 فيه



الباثنا

في التصغير وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التصغير واحكامه

التصغير أن يُزاد بعد ثاني الاسم ياءً ساكنةً
 للدلالة على التقليل. وحكمة أن يُضمّ فيه اول الاسم
 ويفتح ثانيه مطلقاً. واما ما بعد الياء فان كان طرفاً او
 متصلاً بعلامة التانيث او الف الجمع او الالف
 والنون الزائديتين في علم او صفة لم يتغير عن حكمه
 كعبيد ومهيرة وسلمي وسويداء وأصجاب وسليمان
 وسكيران. والأكسر بالاجمال

قوله واما ما بعد الياء الى اخره اي ان الحرف الواقع
 بعد ياء التصغير ان كان احد هذه المذكورات يبقى على حكمه

قبلها. فيبقى في نحو عبید تحت مواقع الاعراب وفي ما يليه على
فتحه كما كان قبل التصغير. ودخل تحت قوله علامة التانيث
الثاء والالف المتصورة والمدودة. وخرج بقيد العلم والصفة
نحو سرحان اسماً للذئب فانه لا يبقى على حكمه كما ستعلم
وقوله والأكسير بالاجال اي ان الحرف الواقع بعد ياء
التصغير اذالم يكن كذلك كسير مطلقاً كدريم وأبيرق
ومسيح وكثير وزعفران. فان كان الفاء او واو قلب ياء
كسريجين وعصيفير

واما ما قبل الياء من حروف العلة فان كان الفازايدة او
مبدلة من همزة او مجهولة الاصل قلب واو كضويرب
واويجر وعويج تصغير ضارب وآخر وعاج. والا استمر على
حكمه ما لم يكن مقلوباً كما سيأتي

واعلم ان التصغير خاص بالاسماء المتصرفه غير انهم
صغروا على طريق الشذوذ أفعل التعجب فقالوا ما أحسين
زيداً وبعض اسماء الاشارات والموصولات فقالوا ذياً وتياً وذياًك
وتياًك والذذياً واللتياً والذذيان واللتيان والذذيون واللتيات
ولكنهم تركوا اولها مفتوحة بخلاف الاسماء المتصرفه تنبيهاً على
ان تصغيرها بخلاف الاصل

ومن التصغير ما يقال له تصغير الترخيم. وهو ان بصغر
الاسم بعد تجريدك من الزوائد فيقال في تصغير اخضر خضبر

وفي تصغير عصفور عَصْفِيرٍ وقس عليه

الفصل الثاني

في احكام الاسماء المصغرة

اذا صغِرَ الثلاثيُّ المجرَّدُ اتى على فُعَيْلٍ مطرَدًا
 كَرُجَيْلٍ. واما غيره فاذا اريد تصغيره قُدِّرَ جمعه
 على صيغة منتهى الجموع وجعلت ياء التصغير مكان
 الف الجمع. فياتي على فُعَيْلٍ كطَوَيْلِجٍ ودُرَيْمٍ. او
 على فُعَيْعِيلٍ كَمُفَيْتِجٍ وَعُصْفِيرٍ. واذا اريد تصغير
 الجمع فان كان لقلَّةِ صُغْرٍ على بنائه كالمفرد. فيقال في
 أَضْلَعُ أَضْلَيْعٍ. وان كان لكثرة رُدِّ الى مفردِه فصغِرَ
 مجموعاً جمع السلامة للنافاة بين الكثرة والتصغير.
 غير انه ان كان لمذكرٍ عاقلٍ جمع جمع الذكور فيقال
 في شعراء شُوَيْعِرُونَ. والجمع الاناث مطلقاً
 ككُؤَيْبَاتٍ وَجَمِيلَاتٍ في نياقٍ وجمالٍ

واعلم ان المونث المعنويَّ ان كان ثلاثياً لحقتهُ
 التاء في تصغيره كشميسة والاسْتغنى عنها كعقيرب .
 وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

قولهُ واما غيرهُ الى اخره اي ان ما كان ليس بثلاثي مجرد
 وهو يشل الثلاثي الزيد وما فوقه مجرداً ومزيداً يُقدَّر جمعهُ على
 صيغة منتهى الجموع بحسب لفظه . فان كان على اربعة احرفٍ
 كضارب ودرهم قُدِّر جمعهُ على ضوارب ودرام . وان كان على
 خمسة فان كان مجرداً كسفرجل قُدِّر جمعهُ على سفارج كما علمت .
 وان كان قد زيد فيه حتي انتهى الى خمسة كمتناج وعصفور
 قُدِّر جمعهُ على متناج وعصافير . ثم تجعل ياء التصغير مكان
 الف المجمع فيقال ضوَّرب ودرِّبهم وهلمَّ جرّاً . وانما قال قُدِّر جمعهُ
 لان منه ما لا يجمع هذا المجمع تحقيقاً كضارب لانه خاصٌ بالمونث
 وقوله ان كان لقلَّة اراد به الاربعة المكسرة كما مرَّ وجمعي
 السلامة فيقال اُعَيْدَة وَاُضْيَع وُعَلِمة وَاُصْحَاب وَاُسَلِّون
 وَاُسَلِّات في تصغير اُعَيْدَة وَاُضْلَع وُعَلَة وَاُصْحَاب وَاُسَلِّين
 ومسلات كما يقال في تصغير نظائرهما من المفردات

وقوله وان كان لكثرة الى اخره يريد ان التصغير يقتضي
 القلة لان المراد بَرُجِيل رجلٌ صغير فلا يناسب معنى الكثرة .
 ولذلك يُعدَّل به الى جمع السلامة لمناسبه له في معنى القلة

وقوله ان كان ثلاثياً الى اخره اية ان الثلاثي تَرَدُّ اليه
 النَّاء لان التصغير يردُّ الاشياء الى اصولها. فان كان فوق
 الثلاثي لم تَرَدَّ لان الحرف الرابع يقوم عندهم مقام النَّاء وهذا هو
 المراد بقوله استغنى عنها. وشذَّ حَرِيبٌ وقُويسٌ وعَرِيبٌ ودُرَيْعٌ
 ونُعَيْلٌ وذُوَيْدٌ لما بين الثلاثة والعشرة من الابل فانها ثلاثيةٌ
 صغروها ولم يردوا اليها النَّاء. واعلم ان هذه النَّاء يجب تركها
 بخلاف الفياس عند خوف اللبس فلا يقال خميسة في تصغير
 خمس مراداً بها المعدود المونث لئلا يلتبس بتصغير خمسة
 للمعدود المذكور

الفصل الثالث

في تصغير المقلوب والمحذوف

اذا صغِرَ ما تغيَّرَ بالقلب رُدَّ المقلوب الى اصله.
 فيقال في باب وناب بُوَيْبٌ ونَيْبٌ. واذا صغِرَ ما
 تغيَّرَ بالمحذف رُدَّ المحذوف. واذا كان قد عُوِّضَ
 عنه حُذِفَ العوض ما لم يكن تاءً تانيثاً. فيقال في
 دم دُمِيٌّ وفي ابن بُنِيٍّ وفي عِدَّةٍ وَعُعيدةٌ

واعلم ان جمع التفسير يجري هذا المجرى في ردّ
 المقلوب والمحدوف كابواب وانياب ودماء وابناء.
 وقس على كل ذلك

قوله فيقال في باب الى اخره لان اصل باب وناب
 بَوَّبٌ وَنَيْبٌ قُلِبَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَانْتَحَرَكَا وَانْفَاجَ مَا قَبِلَهَا.
 فلما لزمتم عينها الحركة قضاءً لحق مثال التصغير والالف
 لا يمكن تحريكها رُدَّتْ الى اصلها الذي يمكن تحريكه. وكذا يقال
 في تصغير قِيَمَةٌ وَمُوسِرٌ وَمِيزَانٌ قُوَيْمَةٌ وَمَيْسِرٌ وَمُؤَبِّرِينَ بَرْدٌ كُلُّ
 مقلوبٍ الى اصله لَزُوالِ سببِ القَلْبِ. وَشَدُّ عَيْدٍ تَصْغِيرِ عَيْدٍ
 وهو واويٌّ كما شَدَّ تَصْغِيرِ لَيْلَةٍ عَلَى لَوَيْلَةٍ وَهِيَ بَأْيَةٌ



الباب التاسع

في النسبة وفيه فصلان

الفصل الاول

في حقيقة النسبة واحكامها

النسبة الحاق اخر الاسم بآء مشددة للدلالة على
انتساب الى المجرّد منها. وحكمها ان يُجرّد المنسوب
اليه من تاء التانيث وعلامة التثنية والجمع. ويكسر
ما اتصل منه بالياء مطلقاً. فيقال في النسبة الى مكة
والحرمين والمسلمين مكّيٌّ وحرميٌّ ومسلميٌّ. غير ان
له معها في غير ذلك احكاماً شتى سيأتي الكلام عليها
بالتفصيل

قوله المجرّد منها اي من بآء النسبة يريد به المنسوب اليه
قبل الحاق الياء به كالمند مثلاً. فان الحاق هذه الياء باخرها

بدل على انتساب شيء اليها حيث يقال فيه الهندي . وقوله
 وحكمها ان يُجْرَد الى اخره قاعدة كلية في جميع هذا الباب . ولا
 فرق في الجمع بين ان يكون سالماً او مكسراً فان كلاً منها يردُّ
 الى مفردهِ فيُنسَب اليه . ما لم يكن علماً كأنماراً و جارياً مجرى العلم
 كالأنصار فيُنسَب اليه على لفظهِ كفاطمة الأتمارية وهشام
 الأنصاري

الفصل الثاني

في احكام المنسوب

اذا كان ما اتصل بياء النسبة همزةً فان كانت
 للتانيث قلبت واواً كخضراوي . وان كانت بدلاً من
 حرف علةً جاز قلبها واثباتها كساوي وكسائي . وان
 كان الفاء اوياءً الى الرابع كالفتي والشجي والمعنى
 والقاضي قلب واواً مطلقاً في الاشهر ما لم تكن الياء
 بعد ساكنٍ صحيحٍ كظبي فلا تُقلب . وان كان فوق
 ذلك كالحباري والمستقصي حذف . غير ان ما قبل

المتصل بالياء ان كان ياءً ثالثةً في معتلّ لامٍ كهليّ
او سالم عينٍ من مؤنث التاء كحنيفة حذفت. وعلى
كل حال ان وقع ما هناك مكسوراً بعد حرفٍ
واحدٍ او قبل حرفٍ قد قلب واواً فتح. فيقال كبدّي
وقاضويّ وعلويّ وحنفيّ وقس عليه. وغير ما
ذكر لا يزيد التغيير على كسر آخره الا نادراً او على
خلافٍ

قوله الى الرابع احتراز عما كان خامساً فاكثر لان له حكماً
اخر سيجي. وقوله في الافصح لان الرابع من ذلك بتأني فيه
الحذف ايضاً. ويدخل تحت الالف الف التانيث وهي تجري
على ذلك. وقد تزداد الف قبل الواو المنقلبة عنها فيقال في
النسبة الى حبلّي حبلأويّ. واذا كان ما قبلها متحركاً كبرديّ
وجب حذفها فيقال برديّ. وقوله بعد ساكني صحيح احتراز
من نحو حيّ فان ياءه المدغم فيها تُقلب واواً وان كانت المدغمة
مقلوبة عن الواو كطيّ رُدّت الى اصلها فيقال حيويّ وطويّ.
واختلفوا في الواقعة بعد حرفٍ صحيح في المؤنث كقربة. فقيل
لا تغيير فيها وقيل تُقلب واواً ويُفتح ما قبلها وهو الاشهر. واما

نحو عُرُوهُ فَمَنْهُمْ مَنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ بِلا تَغْيِيرٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْفُخُ مَا قَبْلَ
الْوَاوِ حَمَلًا عَلَى الْبَاءِ يَئِي

وقوله ان كان ياءُ ثالثة الى اخره احترز بالثالثة عن
الثانية في نحو حِيٍّ وقد مرَّ حكمها. وعن الرابعة في نحو مَرْمِيٍّ
فان منهم من يحدفها مع الياء المدغمة فيها ويجعل ياء النسبة
مكانها فلا يزال اللفظ على صورته قبل النسبة. ومنهم من
يقبلها ولا يَكْمُرُ مَوِيٍّ تفرقة بين المنسوب وغيره. وعن الخامسة
في نحو المُسْتَحْبِيٍّ فانها لا تُحْدَفُ. وقيد ما هي فيه بمعتل اللام
احترازًا عن نحو زَيْدٍ وتيم. واحترز بسالم العين عن نحو
طويلة. وبالمنث عن نحو سويق. وقيد التانيث بالتاء احترازًا
عن نحو سُلَيْمِيٍّ وسُوَيْدَاءَ فان كل ذلك لا يدخل تحت هذا
الحكم. ولا فرق في هذه الياء بين ان يكون قبلها كسرة كما مثل
او ضمة كقُصِيٍّ وجُهَيْنَةٌ فانه يقال في النسبة اليها قُصُوِيٍّ
وجُهَيْيٍّ

وقوله على كل حال يشمل هذه الصور المذكورة وغيرها
مالم يُذَكَّرْ. وقوله ان وقع ما هناك ابي ان وقع قبل الحرف
المتصل يياء النسبة. وقوله بعد حرف واحد احترازًا عما وقع
بعد حرفين كغُلَيْبِيٍّ وهاشِمِيٍّ او ثلثة كقُدْعِيٍّ فان الاول يجوز
فيه الوجهان ويُخْتَارُ الكسر والثاني والثالث يتعين الكسر فيهما.
وقد جمع كل ما نصَّ عليه في تمثيله النسبة الى الكيد والقاضي

وَعَلِيٍّ وَحَنِيفَةَ . وَلَمْ يَمَثَلِ لِلشَّجِيهِ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ بِاعْتِبَارِ عَيْنِهِ نَحْتِ
 الكَبْدِ وَبِاعْتِبَارِ لَامِهِ نَحْتِ الفَاضِي وَأَيْهَا شَتَّ يَنْتَضِي الفِغْ
 فيقال في النسبة إليه شَجَوِيٌّ

وقوله لا يزيد التغير إلى آخره يريد بالنادم نحو كَيْتَةٍ
 بتشديد الميم نسبة إلى كم العددية . وبالمخلافية نحو عَدُوِّيَّ نسبةً
 إلى عَدُوَّةٍ فَان فِيهِ اخْتِلافًا بَيْنَ تَرْكِ الواوِ المَشْدَدَةِ عَلَى حِكْمِهَا
 وَحَذْفِ أَحَدِي الواوِينِ وَفَتْحِ الدالِ وَقَدْ مَرَّ لِكُلِّ ذَلِكَ نِظَائِرٌ
 فِي مَا ذَكَرْنَاهُ . وَشَدَّ بَصْرِيٌّ وَدُهْرِيٌّ وَهَاجِرِيٌّ وَطَائِيٌّ وَصَنَعَانِيٌّ
 وَرَوْحَانِيٌّ وَبِهْرَانِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وَهَدَلِيٌّ وَتَقْفِيٌّ وَتَحْرَانِيٌّ وَبَدَوِيٌّ وَبِمَانٍ
 نِسْبَةٌ إِلَى البُصْرَةِ وَالذَّهْرِ وَهَجْرٍ وَطَيْيٍّ وَصَنَعَاءَ وَرَوْحَاءَ وَبِهْرَاءَ
 وَقُرَيْشٍ وَهَدَلٍ وَتَقِيفٍ وَالتَّجْرِينِ وَالبَادِيَةِ وَالبَيْمَنِ

واعلم ان مما يجري مجرى النسبة فيستغنى به عنها ان يُبْنَى
 الاسم على مثال فاعل او فعَّال كنامر ولابن وعطار وخمار
 لباع التمر واللبن والعطر والخمر . وهو كثير في الاستعمال



الباء العاشر

في احكامٍ آخر للكلمة واجزائها وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

في المقصور والمدود

اذا ختم اسمٌ متمكنٌ بالفاء لازمة كالقنا فهو المقصور. وهو يقاس من كل ناقصٍ يطرد الفتح قبل آخره كالمرعى والمصطفى. وكل أنثى لأفعل تفضيل كصغرة وطولى. واذا ختم بهمزة بعد الف زيادة كالسماء فهو المدود. وهو يقاس من كل ناقصٍ تطرد زيادة الالف قبل آخره كالاعطاء والاستقصاء. وكل أنثى لأفعل لونٍ ونحوه كزرقاء وحولاء. وغير ذلك منها شاعري لا ضابط له

قيد هذا الباب بالاسم احترازًا عن الفعل كترضى ونشأ
 فلا يقال له مقصورٌ او ممدودٌ. وقيد الاسم بالتمكن احترازًا
 عن نحو هئا ومتى. وقيد الالف باللازمة احترازًا عن نحو رايت
 اخاك وقام ابواك فان الالف فيها غير لازمة لانقلابها بحسب
 مقتضى الاعراب. وقوله من كل ناقص الى اخره يدخل تحته
 المصدر الميمي واسم المكان والزمان وقد جمعها في ثنيله بالمرعى.
 وكذلك اسم المفعول كالمُصطفى. والمصدر غير الميمي كالرضى
 وصيغة التفضيل كالأعلى والأعمى والآلى. وجمع فعلة بالضم
 والكسر كالرُقى والذرى. وكلها مبنية على فتح ما قبل او اخرها
 لانه يقضي بقلب لامها الفاء متصورة

وقيد الف الممدود بالزائدة احترازًا عن نحو مائة فان
 الفة منقلبة عن اصله. وقوله كل ناقص يدخل تحته مصدر
 المشاركة كالرماة. والمزيد في اوله همزة قطع كالاعطاء او همزة
 وصل كالافتناء والاستيفاء او تاء كاللقاء. وما كان من امثلة
 المبالغة على فعال او مفعال ككبكاء ومعطاء ونحو ذلك مما
 يجري هذا المجرى. وكل ذلك مبني على وقوع حرف العلة طرفًا
 بعد الالف لان ذلك يقضي بقلبه همزة على الوجه الذي قيلت
 فيه عين اسم الفاعل من الاجوف كقائل وبائع. وقوله كل انثى
 في كل من المقصور والممدود ابي من الناقص وغيره من سائر
 الابواب. وقيدها في المقصور بكونها لا فعل التفضيل وفي

المدود لأفعل اللون ونحوه لان الاولى قياسها القصر والثانية
قياسها المد. فاحترز في كل منها عن الاخرى. و اراد بنحو اللون
العيب كعرجاء والحليّة كوظفأة. واما السماعي فنحو الفتى والدعوى
والمخزنى والكساء والصحراء والفاصعاء وغير ذلك مما لا يحصى

الفصل الثاني

في احكام حروف العلة

لا تكون الف أصلية في الاسماء المتمكنة والافعال
مطلقاً. وانما تكون زائدة كالف ضارب وكتاب. او
مقلوبة كالف قال وغزا. بخلاف الواو والياء فانها
تقعان كل موقع على الاطلاق

واعلم ان حرف العلة اذا وقع مع اكثر من
حرفين من اصول الكلمة فهو زائد. والافهو اصل
كثوب. او مقلوب عن اصل كباب

قيّد الاسماء بالمتمكنة احترازاً عن نحو ذا واذا فان الالف
اصليّة فيها. وقوله الافعال مطلقاً به المشتقة والجماعة كعسى

وساء للذم. وقوله نفعان كل موقع اي ان كل واحدٍ منها نفع
اصلاً كَنُورٍ ومِيلٍ. ومقلوبة عن اصل كُوسِرٍ ومِيزانٍ. وزائدة
كصبور وكريم

وقوله والا فهو اصل اي وان لم يكن مع ثلاثة احرفٍ
فصاعداً من اصول الكلمة حكم باصابتها. لان وضع الكلمة لا
يكون على اقل من ثلاثة احرفٍ حرفٍ يبتدأ به وحرفٍ يُوقَفُ
عليه وحرفٍ يتوسط بينهما. فلو قدرنا حرف العلة زائداً في ما
كان على ثلاثة احرفٍ لزم ان يكون موضوعاً على حرفين بخلاف
الوضع المفروض

الفصل الثالث

في احكام الحركة والسكون

لا يجتمع اربع حركاتٍ متوالية في كلمةٍ واحدة او ما
هو كاللغة الواحدة. فان عرض اجتماعها اعترض
دونها بالسكون كما في يَضْرِبُ وضربتُ ونحوها. ولا
يُتدأ بالساكن. فان عرض الابتداء به حيز قبله بهمزة
الوصل كما في اِضْرِبْ ونحوه. ولا يلتقي ساكنان في

بناء الكلام ما لم يكن اولها حرف لين والثاني مدغماً
 في كلمة واحدة كماءة ودوية . فان عرض التقاؤها في
 غير ذلك فان كان الاول صحيحاً حرك بالكسر
 كضرب العبد ما لم يكن مدغماً فيحرك الثاني . فان
 كان ما قبلها مضموماً كمد جازت فيه الحركات
 الثلث . والّا فالفتح والكسر . وان كان معتلاً فان
 دلت عليه حركة ما قبله حذف كقل . والّا حرك
 بما يجانسه كاخشون . وعلى ذلك يجري القياس الّا
 في ما ندر لعارض كالالتباس بالمفرد في نحو اضربان
 واعلم ان توالي الحركات الاربع لا يُعتبر في نحو
 ضربك لان ضمير المفعول لا يتحد بالفعل كضمير
 الفاعل فهو في حكم المنفصل . والحركة العارضة
 لا تُعتبر مطلقاً فلا يُردُّ معها المحذوف لالتقاء الساكنين
 في نحو قل الحق لعدم الاعتداد بها فهي في حكم
 السكون . وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

قوله اربع حركات متواليه اي من غير فاصلٍ بينها . وقوله
 فان عرض اجتماعها الى اخري اي اذا عرض اجتماع الحركات
 الاربع متواليه اعترض دون اجتماعها بالسكون . وذلك اما
 في كلمه واحده كضرب او في ما هو كالكلمه الواحده كضربت فان
 اصلها بفتح الصاد في الاول والباء في الثاني كما علمت في ما مر .
 فالتزم السكون فيها فراراً من نوالي الحركات الاربع

وقوله كما في اضرب ونحوه اراد بنحو اضرب ماضي ما فوق
 الثلاثي وامر ومصدره نحو اجتمع اجتماعاً واستخرج استخراجاً
 بصيغه الماضي والامر فان همزة الوصل تزداد في اولها للتوصل
 الى النطق بالساكن . ومن ثم تحذف في المضارع ولا تزداد في
 الامر المصدر بمحرك كتم وسافر ونحوها

وقوله في اثناء الكلام اي في الوصل احترازاً عن الوقف
 فان ذلك سائغ فيه . وقد علمت ان حرف اللين يشمل ما كان
 قبله حركةً تجانسه وقد مثل له بماده . وما لا تجانسه حركة ما
 قبله وقد مثل له بدويه تصغير دابة . وقوله في كلمه واحده
 احتراز عن نحو اضربون مؤكداً بالنون وهي كلمه اخرى فيجب
 فيه حذف الواو فراراً من التقاء الساكنين . وقوله كما ضرب
 العبد بصيغه الامر يعتبر فيه الباء واللام ولا عبث بهمزة الوصل
 لسقوطها في اللفظ

وقوله ما لم يكن مدغماً الى اخري اي يحرك الاول الصحيح

بالكسر الا اذا كان مدغماً فيبقى على سكونه محافظة على الادغام
 وتحريكه الثاني دفعا للسكونين . وقوله فان كان ما قبلها مضموماً
 الى اخره اي اذا كان ما قبل الساكنين مضموماً كذبت بلفظ
 الامر ولم يمد جازر في الثاني الضم اتباعاً لما قبلها . والفتح طلباً
 للتخفيف . والكسر على اصل تحريك الساكن . فان كان ما قبلها
 مفتوحاً كفض او مكسوراً كقير جاز الفتح والكسر على ما مر في
 المضموم وامتنع الضم لفقد الاتباع

وقوله وان كان معطلاً الى اخره اي ان كان الساكن
 الاول معطلاً فان كان قبله حركة تجانسه حذف اعتماداً على
 دلالة تلك الحركة عليه نحو قل وخف وبع . وان كانت الحركة
 التي قبله لا تجانسه لم يحذف لان الحذف لا يكون بلا دليل .
 فيجرك بالحركة المجانسة له كخشون للجماعة بضم الواو واخشين
 للمؤنثة بكسر الياء . وقوله الا في ما ندر الى اخره اي لا تجانف
 القياس في حذف المعتل الذبب تدل عليه حركة ما قبله الا
 في نحو اضربان امرأ اللاتنين مؤكداً بالنون . فانه لو حذفت منه
 الالف على القياس عادت النون الى فتحها لسقوط الالف التي
 كان الكسر بمصاحبتهما فالتبس حينئذ بامر المفرد لاستواءهما
 في اللفظ . ولذلك يشنون فيه الالف بخلاف القياس وهو
 نادر لا يثبت عليه حكم . ومن هذا القبيل فعل جماعة الاناث
 المؤكدة بالنون نحو لا تضربنن فانهم يزيدون فيه الالف

لتحسين اللفظ وان أدى ذلك الى مخالفة القياس
وقوله الحركة العارضة لا تُعتبر الى اخره قيد الحركة
بالعارضة احترازاً عن نحو قوموا فان الحركة وضعية في بناء
بخلاف قل الحق فانها قد عرضت لالتقاء الساكنين فكانها لا
حركة. ومن ثم لم تُرد الالف الهدوفة من رمت في قولك
المرأتان رمتان حركة التاء قد عرضت لالتقاء الساكنين ايضاً
فلم يُعند بها ولذلك قال فهي في حكم السكون

الفصل الرابع

في ما يتفق لفظاً ويختلف خطأً

اذا كانت الالف المتطرفة ثالثة مقلوبة عن
الواو كُتبت الفاء كالعصا وغزا. والّا كُتبت ياء
كالفتى ورعى والحبلَى ويرضى ما لم يكن قبلها ياء
فكُتبت الفاء كالدنيا. واذا كانت الهزة متحركة فان
وقعت أو لا كُتبت بصورة الالف كأنمل وإصبع.
وان توسطت فان كان بعدها ألف كُتبت بحرف
حركة ما قبلها كسؤال وضئال. والافجرف حركتها

كَلْوَمٌ وَيَسْأَلُ . وَإِنْ تَطَّرَفَتْ فَمَا كَانَ قَبْلَهَا مَتَحَرِّكًا
 كُتِبَتْ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ كَقِرَاءٍ وَظِيٍّ . وَإِلَّا كُتِبَتْ
 بِصُورَةِ عِلْمَةِ التَّطْعِ كحِزْبِهِ وَضَوْءٍ وَشَيْءٍ . فَإِنْ كَانَتْ
 سَاكِنَةً كُتِبَتْ بِحَرْفِ حَرَكَتِ مَا قَبْلَهَا مُطْلَقًا كَبُؤْسٍ
 وَرَأْسٍ وَذَيْبٍ . وَإِذَا لَحِقَتْ تَاءُ التَّانِيثِ آخِرَ الْفِعْلِ
 كُتِبَتْ بِصُورَتِهَا كَقَامَتْ وَيُقَالُ لَهَا الْمَبْسُوطَةُ . وَإِذَا
 لَحِقَتْ آخِرَ الْأَسْمَاءِ فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا كُتِبَتْ هَاءً مَقْطُوعَةً
 كَقَائِمَةٍ وَيُقَالُ لَهَا الْمُرْبُوطَةُ . وَإِنْ كَانَ جَمْعًا فَإِنْ كَانَ
 سَالِمًا كُتِبَتْ مَبْسُوطَةً كَقَائِمَاتٍ . أَوْ مَكْسُرًا مُرْبُوطَةً
 كَقُضَاةٍ

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَلْفَ وَالْهَمْزَةَ مَتَى كُتِبَتَا بِصُورَةِ الْيَاءِ
 لَا تُنْقَطَانِ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهَا كَمَا أَنَّ التَّاءَ مَتَى كُتِبَتْ
 بِصُورَةِ الْهَاءِ تُنْقَطُ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهَا

قِيْدُ الْأَلْفِ بِالْمَطْرَفَةِ احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ فَنَّاكَ وَرِمَاءُ . وَبِكُونِهَا
 ثَالِثَةً لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فَوْقَ الثَّالِثَةِ لَمْ تُكْتَبْ بِالْأَلْفِ وَلَوْ كَانَ
 أَصْلُهَا الْوَاوُ إِلَّا فِي مَا اسْتِثْنَاهُ . وَدَخَلَ نَحْتُ قَوْلِهِ وَإِلَّا كُتِبَتْ

الى اخره الالف المقلوية عن الياء كالفتى ورحى وعن الواو
 كيرضى والزائدة كالحبلى واما اذا وقع قبلها ياء فيكتبونها اليا
 كراهة اجتماع يامين في الخط. واستثنى بعضهم من ذلك ما كان
 علماً كحعى فيكتب بالياء تمييزاً للعلية عن غيرها
 وقوله بصورة علامة القطع ابي علامة قطع الهمزة المرسومة
 في اول الكتاب على اول حرف من قوله أخط الهمزة. وفي
 رسم الهمزة تفاصيل شتى لا موضع لاستيفائها هنا ومعظمها يرجع
 الى ما ذكره المصنف

الفصل الخامس

١٣٨ في ما يكتب ولا يُقرأ وما يُقرأ ولا يكتب
 تُكتب الالف ولا تُقرأ بعد واو الجمع المتطرفة
 لازمة في الفعل كضربوا وجائزة في الاسم كجاء ضاربوا
 زيد. وبعد تنوين فتح في غير مدود ولا مونث بالياء
 كرايت زيداً وهذه عصاً ورحى. وعلى ذلك همزة
 الوصل في الدرج كما علمت. وتُقرأ الالف ولا تُكتب
 وجوباً بعد همزة بصورتها في الكلمة كما رب. والواو
 جوازاً في مثل ذلك كروث

واعلم ان من هذا القبيل ما يُقاس كما رايت وهو المراد في هذه الرسالة. ومنه ما يُحفظ كزيادة الواو في عمرو غير منصوب وحذف الالف من اسم الجلالة واجتماع الامرين في أولك. وهو مما يطول استيفاءه لعدم الضابط فلا يطابق ما نحن عليه

قيد واو الجمع بالمتطرفة احترازاً من نحو ضربوه ويضربون وجاء الضاربون وضاربهم. وهي انما تلحق الفعل والاسماء المشاركة له حملاً عليه كما اشار الى ذلك بالتمثيل. فلا تكتب في نحو جاء بنو تميم

وقوله بعد تنوين فتح يشمل ما كان فتحه اعزايياً كرايت زيداً او بنائياً نحو ايتها وعصاً وفتى. واحترض بغير المدود والمونث بالناء عن نحو لبست رداءً واشتريت جبةً فلا تكتب الالف فيها

وقوله وعلى ذلك همزة الوصل الى اخره اي انها تكتب ايضاً ولا تُقرأ في الدرَج وهو خلاف الابتداء كما نبه على ذلك في اول الكتاب. ولا تُحذف في الخط ايضاً الا في نحو قلت للرجل ليلاً تلتبس اللام الاولى معها بلا النافية

وقوله بعد همزة بصورتها اي بعد همزة مرسومة بصورة

الالف كآرب وماك ونسأل . وقيد ذلك بقوله في الكلمة احترازاً
عن نحو الرجلان قرأاً بانيات الالف خطأ بعد الهزة لانها من
كلمة اخرى

وقوله والواو في مثل ذلك اي فيما اذا وقعت بعد همزة
مرسومة بصورة الواو في الكلمة ايضاً كما في نحو رؤس ومفود
بخلاف نحو الرجال فمؤوا اي صغروا وذلوا فان واو الجماعة فيه
من كلمة اخرى

وقوله في عمرو غير منصوب اي اذا كان مرفوعاً او مجروراً
نحو جاء عمرو ومررت بعمرو . فان كان منصوباً لم تكتب نحو
رايت عمراً . وقوله اجتماع الامرين في أولئك لان فيها واوا
تكتب ولا تقرأ والفائقرأ ولا تكتب

وقوله يطول استيفاءه الى اخره لان ذلك كثير في
الاستعمال . واكثره باسقاط الالف خطأ كالرحمن والملائكة
والسموات وهرون واسحق واسماعيل والحريث وثلاثة وثلاثين
وهذا وهذ وهذان وهؤلاء وذلك ولكن وغيرها مما ينقاد اليه
ولا يقاس عليه لانه اصطلاح لا ضابط له



كتاب النحو

في اعراب الكلام واحكامه وفيه عشرة ابواب وخاتمة

البنائ الال

في حقيقة النحو واجزاء الكلام وفيه فصلان

الفصل الاول

في حقيقة النحو وموضوعه وما يتركب منه

النحو علمٌ باصولٍ تُعرَفُ بها احوال او اخر الكلام
اعراباً وبناءً. وموضوعه ما تركب من مفرداتها. وهي
تنقسم الى ما يدل على معنى في نفسه وهو الاسم
والفعل كما علمت. وما يدل على معنى في غيره وهو
الحرف كما ستعلم. وفي كل من ذلك كلامٌ ستقف
عليه بالتفصيل

واعلم ان المركب اذا افاد فائدةً يصح السكوت

عليها فهو الكلام. وعليه مدار هذه الصناعة

قوله وموضوعه ما تركب من مفرداتها لان الكلم المفردة
 لاحظ لها من الاعراب قبل التركيب لقد العامل المتقضي له.
 وقوله ما يدل على معنى في نفسه الى اخره اي ما يدل على
 معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج. فتكون دلالة
 مستقلة من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليه. ومن ثم قيل
 ان الحرف يدل على معنى في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار
 في نفسه لعدم استقلاله بالمفهومية

الفصل الثاني

في احكام التركيب

التركيب المفيد انما هو التركيب الاسنادي.
 وهو ما دل على نسبة تامة بين الجزئين. واركانه
 الاسماء والافعال دون الحروف. غير ان الاسم يسند
 ويسند اليه كزيد قائم. والفعل يسند ولا يسند اليه
 كقام زيد. واما الحرف فلا يسند ولا يسند اليه لكن

يُؤْتَى بِهِ مَعَهَا لِمَعْنَى كَالْمَصَاحِبَةِ فِي نَحْوِ خَرَجَ زَيْدٌ بِأَهْلِهِ

قَوْلُهُ مَا دَلَّ عَلَى نَسَبِهِ نَأْمَةً يَخْرُجُ سَائِرُ الْمُرَكَّبَاتِ الْغَيْرِ
الْإِسْنَادِيَةِ كَالْمُرَكَّبِ الْإِضَافِيِّ نَحْوِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْمَزْجِيِّ كَمُعَدِّي كَرِيْبٍ
وَالنَّفْيِيِّ كَالْحَيَوَانِ الْنَاطِقِ. فَانْ كُلُّ هَذِهِ الْمُرَكَّبَاتِ فِي حُكْمِ
الْمُفْرَدَاتِ لِعَدَمِ إِفَادَتِهَا بِدُونِ انْتِصَامِ غَيْرِهَا إِلَيْهَا كَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ
وَنَحْوِ ذَلِكَ فَتَكُونُ النِّسْبَةُ فِيهَا نَاقِصَةً

هـ وَقَوْلُهُ يُؤْتَى بِهِ مَعَهَا لِمَعْنَى إِلَى الْآخِرِ أَيِ انْ الْحَرْفُ إِنَّمَا يُؤْتَى
بِهِ مَعَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ لِمَعْنَى كَمَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْبَاءِ فِي
قَوْلِكَ خَرَجَ زَيْدٌ بِأَهْلِهِ أَيِ خَرَجَ مَصَاحِبًا

لَمْ فَلَا يَكُونُ رَكْنًا

لِلْإِسْنَادِ



البناء الثاني

في الاعراب والبناء وما يتعلق بها وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاعراب والبناء واحكامها

الاعراب تغيير احوال او اخر الكلم لاخلاف
العوامل الداخلة عليها. غير انه قد يكون ظاهراً
كقلم زيد. ورايت زيداً. ومررت بزيد. وقد يكون
مقدراً كقلم القتي. ورايت القتي. ومررت بالقتي.
وتقيضه البناء وهو لزوم اخر الكلمة حركة او سكوناً
لغير عامل او اغلال كلزوم حيث للضم ولدن
للسكون

واعلم ان العامل المقتضي للاعراب لا بد منه على
كل حال. فان لم يكن لفظاً كالفعل فهو معني

كالابتداء. وكله لا بد له من أثر. فان تعدر تأثيره
في لفظ المعمول ولو تقديراً كما في المبني أثر في محله

(١) احتراز بكون اللزوم الذي ذكره لغير اعتلال من نحو
الفتي فان اخه يلزم السكون ولكن لا اعتلاله بقلبه الفأوهي
لا تقبل الحركة فليس ذلك من قبيل البناء

(٢) وقوله لا بد منه الى آخره اي ان العامل الذي يقضي
هذا التغيير لا بد منه سواء كان التغيير ظاهراً ام مقدراً وكان
المعمول معرباً ام مبنيّاً. فان لم يكن العامل لفظاً كالفعل في
نحو قام زيد فلا بد ان يكون معنى كالابتداء في نحو زيد قائم.
وكل واحد منها لا بد ان يكون له اثر في معموله ظاهراً كما في
قام زيد او مقدراً كما في قام الفتي. فان تعدر تأثيره على كلا
الوجهين كما يتعدر ذلك في المبني نحو جئت من لدن زيد اثر
في محله فيقال ان لدن في محل الجر لدخول عامل الجر عليها

الفصل الثاني

في اوجه الاعراب والبناء ومتعلقاتها

الاعراب رفع^١ ونصب^٢ وخفض^٣ وجزم^٤. وهو
يجري على الاسماء والافعال دون الحروف. غير ان

(١) الاولين منه يشتركان بين القبيلتين. والحفص يختص
 بالاسماء. والحزم يختص بالافعال. والبناء ضم وفتح
 وكسر وسكون. وهو يجري على الكلم الثلاث غير ان
 الضم والكسر يختصان بالاسماء والحروف وغيرها
 يشترك بين الجميع

واعلم ان الضم والكسر في نحو ضربوا واضربي
 كالواقعين حشوا لاتحاد الضمير بالفعل كما علمت
 فلا ينتضان حكم البناء. فان اتصلت بالفعل ياء
 المتكلم فصل بينها بنون تقي اخره من الكسر لعدم
 الاتحاد كضربني ويضربني. ولذلك يقال لها نون
 الوقاية

(١) قوله غير ان الاولين الى اخره يريد بالاولين الرفع
 والنصب. وبالقبيلتين الاسماء والافعال. اي ان الرفع
 والنصب يدخلان الاسم والفعل مشتركين بينهما نحو زيد يريد
 ان يضرب عمرا. وهذه الاربعة التي ذكرها هي القاب الاعراب.
 واما في البناء فالضم يستعمل بازاء الرفع وكذلك الفتح بازاء

النصب وهم جراً

(٣) وقوله وهو مجريه الى اخره اراد بالكم التثنية الاسم والفعل والحرف فان البناء يكون في كل منها غير ان الضم والكسر يختصان بالاسم بحيث واسي وبالحرف كئذ وجير والفتح والسكون يشتركان في الجميع. فيكونان في الاسم كآين ولدن. وفي الفعل كقام وقم. وفي الحرف كرب وهل

(٤) وقوله واعلم ان الضم والكسر الى اخره استدراك على قوله ان الضم والكسر يختصان بالاسم والحرف. فيقول ان ضم الفعل في نحو ضربوا وكسر في نحو اضربي لا ينقض هذا الاختصاص. لان المعتبر انما هو بناء اخر الفعل الهجاء بنفسه وهي قد صارت فيها بمنزلة المحسول لاجتماعها بالضمير كالكلمة الواحدة. فضم الاول لمناسبة الواو وكسر الثاني لمناسبة الياء. ثم استدرك على ذلك في عدم التزام المناسبة مطلقاً بقوله فان اتصلت بالفعل ياء المتكلم الى اخره. اي ان الياء لا تتحد بالفعل لكونها لا تقع فاعلاً فلا يصح معها ما صح مع ياء المخاطبة من الاعتبار. ولذلك يفصل بينها وبين الفعل بالنون لئلا يلزم كسر اخره حيث يعتبر آخرها بالحقيقة

(٥) واعلم ان هذه النون يفصل بها ايضاً بين الياء وبعض الحروف المتصلة بها نحو مني وعني وانني وكانني ولكنني ولينني ولعنني. غير انها لازمة مع من وعن وغالبة مع ليت وقيلولة مع

لعلّ ومخبرٌ فيها مع البواقي. وتلحق من الاسماء لَدُنْ وَقَدْ وَقَطُ
 وهما بمعنى حَسَبَ فيقال لَدُنِّي وَقَدْ نِي وَقَطِي. غير انها غالباً
 مع لَدُنْ وقليلةٌ مع ما يليها. وجاز تركها مع الافعال الخمسة
 المرفوعة نحو يضرباني ويضربوني. فان كانت منصوبة او مجزومة
 وجبت النون كلن يضرباني ولم يضربوني

الفصل الثالث

في احكام الاسم في الاعراب والبناء

الاصل في الاسم ان يكون معرباً لكنه قد يبنى
 على خلاف الاصل. والبناء فيه قد يكون لازماً في
 كل حال كبناء الضمائر فانها لا تنفك عنه مطلقاً.
 وقد يكون عارضاً في بعض الصور كبناء المنادى.
 فانه اذا فارق النداء عاد الى الاعراب

قوله الاصل في الاسم ان يكون معرباً لانه لا يزال متروكاً
 بين المعاني التركيبية كالفاعلية والمنعولية وغيرها فاحتاج الى
 الاعراب ليبين هذه المعاني بخلاف الفعل والحرف لانها يلزمان
 موقعاً واحداً فلا يفتقران الى الاعراب

وقوله قد بُنيَ على خلاف الاصل انما يكون ذلك اذا
اشبه الحرف اما في الوضع كالموضوع منه على حرف او حرفين
مثل التاء والياء وهو وهي في الضمائر. او في المعنى كالتضمن
منه معنى من معاني الحروف المستعملة مثل اسماء الاستفهام نحو
من واين. او من المعاني التي كان حَقُّها ان تُودَى بالحروف
كاسماء الاشارة نحو هذا وهؤلاء. او في عدم الاستقلال كاللازم
الافتقار الى غيره مثل الاسماء الموصولة نحو الذي والتي. او
غير ذلك مما لا موضع لاستيفائه في هذه الرسالة. غير ان هذه
المشابهة قد تكون لازمة له كما في الاسماء المذكورة فيكون البناء
لازماً. وقد تكون عارضة عليه كتضمن المنادى معنى حرف
المخاطب فيكون البناء عارضاً

الفصل الرابع

في احكام الفعل في البناء والاعراب

الاصل في الفعل ان يكون مبنياً لكنه قد يعرب

على خلاف الاصل. والاعراب فيه انما يكون في

المضارع. غير انه اذا اتصل به نون الاناث او نون

التوكيد عرض عليه البناء معها. فاذا فارقها عاد الى

الاعراب. واما الماضي والامر فالبناء لازم^١ فيها على
الاطلاق. غير ان^٢ صورة البناء قد يعرض عليها
الاختلاف كما علمت في تصريفها

واعلم ان المضارع اذا فصل^٣ بينه وبين نون
التوكيد ولو تقديرًا كما في نحو هل تصريبن^٤ للمخاطبة
امتنع بناؤه. وانما تحذف نون الاعراب في مثل ذلك
كراهة لتوالي الامثال

قوله غير ان صورة البناء قد يعرض عليها الاختلاف اي
ان بناء الماضي يتحول عن الفتح نارة الى الضم كضربوا ونارة الى
السكون كضربت. وبناء الامر يتحول ايضا عن السكون نارة الى
الضم كاضربوا ونارة الى الفتح كاضربا ونارة الى الكسر كاضربي.
وهما في كل ذلك بخرجان عن صورة بنائيه الى اخرى

وقوله اذا فصل بينه وبين نون التوكيد الى اخره اي ان
المضارع الموكد بالنون لا يبنى الا عند اتصالها بها. فان فصل
بينهما لفظًا نحو هل تضربان او تقديرًا نحو هل تضريبن امتنع
بناؤه فكان معربًا. والوجه في الفاصل المقدران الاصل هل
تضريبن فلاحته النون صار هل تضريبتن. فاجمع في ذلك

نونات احداها نون الاعراب والثانية والثالثة النون المدغمة والنون المدغم فيها من نون التوكيد المشددة فحذفت نون الاعراب استثقالا لالنون التي عبر عنها بالامثال فصار هل تضربين بتشديد النون. وحينئذ التقى ساكنان بين ياء المخاطبة والنون المدغمة فحذفت الياء فصار هل تضربين. فكانت الياء محذوفة لفظا لكنها ثابتة نقديا لانها ضمير الفاعل. ولذلك امتنع بناء الفعل. وعليه يقاس هل تضربين للجماعة. واما هل تضربان فقد عرفت الوجه في اثبات الفه مما مر في احكام الحركة والسكون. والوجه في حذف نون الاعراب منه ما ذكرناه هنا في مسألة هل تضربين. والفعل في كل هذه الصور معرب لا بناء فيه

الفصل الخامس

في التنوين واحكامه

من الاسماء ما يلحقه التنوين بعد الحركة. وهو نون ساكنة تزداد في اخره لفظا لا خطأ فيعبر عنها بتكرار رسم الحركة المقترنة بها. والتنوين اقسامه اشهرها تنوين التمكن. وهو يلحق الاسم الامكن مفردا

كرجل . او جمع تكسير كرجال . دلالة على امكيتيه
 كما ستعلم . وتنوين المقابلة . وهو يلحق جمع المونث السالم
 كموناتٍ مقابلةً لنون مذكوره كمونين . وتنوين
 العوض . وهو يلحق صيغة منتهى الجموع المنقوصة رفعاً
 وجرّاً كجوارٍ عوضاً عن الياء المحذوفة منها . وما سوى
 ذلك محفوظٌ او نادرٌ

واعلم ان هذه الصيغة تُحذف منها الياء للتخفيف
 فيعوض عنها بالتنوين . واما غيرها من معتل الاخر
 فاذا نونٌ يُحذف حرف العلة الساكن من اخره
 لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين كقاضٍ وقتي .
 غير ان الياء تُحذف لفظاً وخطاً بخلاف الالف فانها
 تُحذف لفظاً لا خطاً كما علمت

قوله من الاسماء ما يلحقه التنوين لان منها ما لا ينون
 كالاسماء المبنية والغير المنصرفه . واراد بالاسم الامكن المعرب
 المنصرف كما ستعلم . وقوله رفعاً وجرّاً كجوارٍ لانه اذا كان منصوباً
 ثبت باؤه مفتوحة غير منونة كرايت جوارِي

وقوله محفوظاً او نادرٌ اراد بال محفوظ نحو تنوين كل وبعض عوضاً عن المضاف اليه نحو كل يموت اي كل احدٍ وتنوين بعض اسماء الافعال نحو صه ومه فان كل ذلك يُحفظ ولا يقاس عليه . و اراد بالنادر نحو تنوين غير المنصرف للتناسب او لضرورة الشعر فانه لا يُستعمل الا في ندير

وقوله للتخفيف هو مذهب الجمهور . وانما عوض عن يائه المحذوفة بالتنوين جبراً لما فاته من صيغة الجمع بحذفها . وقوله فاذا نُون الى اخره اي ان المعتل الاخر من غير هذه الصيغة كالفاضي والفتى يُحذف منه عند تنوينه حرف العلة الذي لزمه السكون لاستثقال الضمة او الكسرة عليه كياء الفاضي او لتعذر الحركة عليه كالف الفتى فراراً من التقاء الساكنين بينه وبين التنوين . فيقال جاء قاضي وفتى بتنوين الضاد والياء . وقوله كما علمت اشارة الى ما مر في اخر كتاب التصريف من قوله ان الالف تكتب ولا تُقرأ في نحو هذه عصاً وفتى فليُرجع اليه

الفصل السادس

في احوال الاسم من جهة الاعراب والبناء

الاسم إما متمكن في الاسمية وهو المعرب . وإما غير متمكن فيها وهو المبني . والمتمكن إما أمكن وهو ما

يجري عليه جميع حركات الاعراب منوناً على الاصل
 كما رايت ويقال له المنصرف. واما غير امكن. وهو
 ما لا يلحقه الكسر والتنوين بخلاف الاصل كما ستري.
 ويقال له الغير المنصرف

واعلم ان التنوين المعتبر هنا انما هو تنوين
 التمكين. وهو الذي به يكون الاسم منصرفاً. بخلاف
 غيره فانه لا يمتنع في هذا الباب

قوله غير متمكن وهو المبني لان المبني قد ضعف فيه جانب
 الاسميه لمشابهته المحرف كما مر فلم يبق له تمكّن فيها. وقوله ما
 لا يلحقه الكسر والتنوين اي انه يقتصر فيه على الضم والفتح غير
 منون فلا يكسر ولا ينون كبقية الاسماء المعربة

وقوله التنوين المعتبر هنا الى اخره اي ان التنوين الذي
 لا يلحق الاسم الغير المنصرف انما هو تنوين التمكين لانه يكون
 علامة الامكنية له في الاسميه. بخلاف تنوين العوض في نحو
 جوار وتنوين المقابلة في نحو عرفات فانه يلحق الاسم الغير
 المنصرف اذ لا تعلق له بالامكنية



الباب الثالث

في الاسم الذي لا ينصرف وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في موانع الصرف

يُمْتَنَعُ الاسم من الصرف بالوصفية أو العلية إذا
صَحِبَ احداها العدل أو وزن الفعل أو زيادة الالف
والنون. أو صَحِبَ العلية التركيب أو العجبة أو
التأنيث بالتاء. فان كان مؤنثاً بالالف أو مجموعاً على
صيغة منتهى المجموع امتنع بكلٍ منها وحده

في قوله اذا صحب احداها العدل الى اخره تقسيم لهذا
العلل المانعة الى ثلاثة اقسام. الاول ما يصاحب كل واحد
من الوصفية والعلية وهو العدل ووزن الفعل وزيادة الالف
والنون. والثاني ما يصاحب العلية فقط وهو التركيب والعجبة

والثانيث بالناء. وكل^ث منها لا يمنع الا بانضمامه الى صاحبه.
 والثالث ما لا يجناح الى مصاحبة آخر وهو الف الثانيث
 مقصورة او ممدودة وصيغة منتهى الجموع
 واعلم ان هذه الصيغة تتناول كل ما بعد الف جمعه
 حرفان او ثلثة احرف او سطرها ياء. فيدخل تحت الاول نحو
 دراهم ومساجد وخواتم وجداول وصحائف واصابع وعذارى
 ومطايا وما اشبه ذلك. ويدخل تحت الثاني نحو بساتين
 ومصايح وقوارير وطواويس واباطيل وقناديل ونظاير ذلك
 من الجموع الموازنة له

الفصل الثاني

في ما يصحب الوصفية والعلمية من المواضع

العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية دون
 معناها. وهو يقع في الصفة كأخر فانه معدول^ث عن
 آخر افعال تفضيل. وفي العلم كزحل فانه معدول^ث
 عن زاحل. وكذلك وزن الفعل. وهوان يكون الاسم
 موازنا له مع احدى زوائده او مع اخصاص الوزن

به كَأَحْمَرِ صِفَةٍ وَشَمْرٍ عَلَمًا. فانها على وزن أَكْرَمٍ وَقَدَّمَ.
وكذا زيادة الالف والنون مع فتح الفاء في الصفة
كسُكْرَانٍ وَعُثْمَانَ. غير انه يلزم الصفة مطلقًا ان تكون
قد وُضِعَتْ للوصف. وان لا يكون مؤنثها بالتاء كما
رايت. فان لم تكن كذلك انصرفت كأربع اذا وُصِفَ
به فانه موضوعٌ للعدد. وكندمان فان مؤنثه ندمانة

اشار بقوله افعال تفضيل الى ما سبق في تصريف الاسماء
المشاركة للفعل من لزوم افعال التفضيل للافراد والتذكير وقد
استوفينا الكلام عليه في الشرح هناك. وهذا الاستعمال مطردٌ
فيه ما لم يكن مضافًا الى معرفة او مقترنًا بال فيتصرف نحو
زيدٌ افضل الرجال وهندٌ فضلى النساء وهو الرجل الافضل
وهي المرأة الفضلى. فكان القياس ان لا تستعمل اخره مفردة
ولا مجموعة الا باحد هذين الطريقتين. ولما عُدل عن هذا
الاستعمال امتنع الصرف لاجتماع العدل والوصف

اقول ومما يمتنع بالعدل والوصفية صيغة فُعَالٍ وَمَنْعَلٍ
في العدد من واحد الى اربعة باتفاق النحاة. والى عشرة عند
الكوفيين. فيقال جاءَ القومُ اَحَادًا او مَوْحَدًا وَثَنَاءً او مِثْنِيًّا وهَلْمًا

جرًا. والاصل جاءوا واحداً واحداً واثنين اثنين. فلما عُـدِلَ عن
هذا الاستعمال امتنع الصرف

وقيد موازنة الفعل بكونها مع احدى زوائده احترازاً من
نحو حَسَنَ وجعفر فان مجرد موازنتها للفعل لا يؤثر في منع
الصرف. والمراد بزوائد الفعل المحروف التي تزداد في اوله كالمهزة
والنَاءُ واليَاءُ في نحو احمَد وتغليب ويشكر. وقد مثل لذلك باحمر
في الصفة ومثل لاخصاص الوزن بشمر علماً لفرس وهو على
صيغة خاصة بالفعل

وقيد صيغة فعلان بفتح الفاء في الصفة لانها لو لم تكن
مفتوحة الفاء لم تمنع كخصان بخلاف العلم فانه يمتنع مع الضم
كعثمان ومع الكسر كعيران. وقوله يلزم الصفة مطلقاً الى اخره
اي يلزمها مع وزن الفعل او زيادة الالف والنون ان تكون من
اصل وضعها صفة. فلا يمتنع نحو ارنب وصفوان اذا وُصِفَ بهما
على اتخاذ الاول بمعنى ذليل والثاني بمعنى قاس لان الاول
موضوع للحيوان المعروف والثاني للصخر الاملس. ويلزمها ايضاً
ان لا يكون مؤنثها بالناء فلا يمتنع نحو ارملة وصوحان اي يابس
الظهر لان مؤنثها ارملة وصوحانة

الفصل الثالث

في ما يختص بمصاحبة العَلَمِيَّة

التركيب تأليف الاسم من كلمتين. وشرطه ان يكون مزجياً معرب الجزء الثاني كَعَدِي كَرِب. وهو يستأثر بالاعلام دون الصفات. وكذلك العُجْمَة. وهي ان يكون الاسم من غير الاوضاع العربية. وشرطها ان تكون عَلَمًا في الاصل زائداً على ثلثة احرف كيوسف. وكذا العانيث بالتاء ظاهرة كفاطمة وطلحة. او مُقَدَّرَةً في ما زاد على الثلثة كزَيْنَب. او تحرك اوسطه من الثلاثي كسَقَر. فان سكن كِهِنْد جاز فيه الوجهان

قيد التركيب بالمرجي يخرج عنه الاضافي نحو عبد الله فانه منصرف. والاسنادي نحو ناطق شرافانه يُجَكِّي على اصله. وقيد المرجي بكونه معرب الجزء الثاني احترازاً من نحو خمسة عشر وسبويه فان الجزء الثاني مبني في الاول على النفع وفي الثاني على الكسر. قلم يبي ان نحو معدِي كَرِب وحضرموت وعلبك.

وهذا يُعرب جزءه الثاني غير منصرفٍ ويُبنى جزءه الاول على الفتح ما لم يكن اخره ياءً كما في معدي كَرِبَ فيبني على السكون وقوله شرطها ان تكون علماً الى اخره لانها لولم تكن علماً في لغة الاعجام ثم حدثت عليها العلية عند العرب كبرجتي اذا سمي به رجلٌ لم تمتنع . واختلفوا في الثلاثي المتحرك الوسط منها نحو شتر اسم حصنٍ والاكثر على منعه . وفي الساكن الوسط منه كنوحٍ والاكثر على صرفه

ومثل لمونث الناء بفاطمة اسم امرأةٍ وطلحة اسم رجلٍ تنبيهاً على منعه مطلقاً باعتبار تانيث الاسم دون اعتبار المسمى

الفصل الرابع

في ما يمنع بنفسه

تستقلُّ بمنع الصرف الف التانيث حيثما وقعت مقصورةً كسكرى ومرضى . او ممدودةً كخنساء واصدقاء . وكذا صيغة منتهى الجموع كدراهم ودنانير . ما لم تلحق مصحوبها التاء كصياقلة فلا يمتنع . واعلم ان ما لا يتصرف اذا اضيف او دخلته

الالف واللام جرُّ بالكسرة كمررت بافضل العلماء
وقس عليه

قوله حيثما وقعت ابي في كل اسم وقعت فيه نكرة
كسكري وصحراء او معرفة كسلي وخنساء. مفردا كما رايت او
جمعا كرضى واصدقاء

وقوله جرُّ بالكسرة بناء على الخلاف الواقع فيه. لان منهم
من يقول انه حينئذ يكون منصرفا. ومنهم من يقول انه لا يزال
باقيا على امتناعه. وفي كلي من المذهبين تعابيل لا موضع له
هنا. وقوله جرُّ بالكسرة يتمشى على كليها



البنّاء الرابع

في احكام الاعراب والمعربات وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في احكام الاعراب

الاعراب قد يكون بالحركات وهو الاصل .
وقد يكون بالحروف وهو الفرع . والاصل في الاعراب
بالحركات ان يرفع المعرب بالضمّة . وينصب بالفتحة .
ويخفض بالكسرة . ويجزم بالسكون . وما خرج عن
ذلك مما ستراه فهو فرع عنه . وكل ما أعرب به على
غير الاصل فهو يستعمل بطريق النيابة عن اصله

قوله كل ما أعرب به الى اخره يشمل الحروف وهي الواو
والالف والياء والنون . وما خرج عن اصل الاعراب بالحركات
وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف كما سيجي .

وكل من ذلك يستعمل بالنبابة عن اصله كنبابة الواو عن
الضممة والكسرة عن الفتحة. وهكذا البواقي

الفصل الثاني

في مواطن الاعراب بالحركات

الاعراب بالحركات يكون في الاسم المفرد
كالرجل. وجمع التكسير كالرجال. وجمع المؤنث
السالم كالمؤمنات. والفعل المضارع المجرد عن الضمير
البارز المرفوع كيضرب. فيرفع كل ذلك بالضممة
جميعاً. وينصب بالفتحة الا جمع المؤنث السالم
فبالكسرة كرايت المؤمنات. ويخفض الاسم بالكسرة
الا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحمد. ويجزم الفعل
بالسكون الا المعتل الاخر فمحذف اخره كلم يدع
واعلم ان هذا المحذف لا يعد من الاعراب
بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة

كان لا يظهر فيه اثر الحذف لفقده الحركة الظاهرة
حذف للدلالة عليه

لما كان هذا الحذف بوجه انه من قبيل الاعراب بالمحروف
لان المحذوف حرف لا حركة دفع هذا الهم بقوله لان المحذوف
من اصول الكلمة. يريد ان المحذوف للحزم ينبغي ان يكون علامة
لرفع خارجة عن بنية الفعل كالضممة في نحو يضرب والنون في
نحو يضربان بخلاف اخر الفعل المعتل فانه من اصول الفعل
وهو لم يكن علامة للرفع. لكنهم لما رأوا استواء صورته في حالة
الرفع والحذف لعدم ظهور الضمة عليه فرقوا بينها بحذف اخره.
والحقوقون على ان جزمة بحذف الضمة المقدرة فيكون الحذف
عند دخول الجازم لا به

الفصل الثالث

في مواطن الاعراب بالمحروف

الاعراب بالمحروف يكون في الاسماء الخمسة.

هي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال. فترفع

تقام ابوك. وتُنصَب بالالف كرايت اباك.

وتُخَفَّضُ بِالْيَاءِ كَمَرَّتْ بِأَبِيكَ. وَفِي الْمَثْنِيِّ فَيُرْفَعُ
 بِالْأَلْفِ كَقَامَ الرَّجُلَانِ. وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ
 كَرَأَيْتَ الرَّجُلَيْنِ وَمَرَرْتَ بِالرَّجُلَيْنِ. وَفِي جَمْعِ
 الْمَذْكَرِ السَّالِمِ. فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ كَقَامَ الْمُؤْمِنُونَ. وَيُنْصَبُ
 وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ أَيْضاً كَرَأَيْتَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَرَرْتَ
 بِالْمُؤْمِنِينَ. وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ
 وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ. فَتُرْفَعُ بِأَثَابَاتِ النُّونِ
 كَمَا رَأَيْتَ. وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا كَلَمْ يَضْرِبْهَا وَلَنْ
 تَقُومُوا

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ لَا تُعْرَبُ هَذَا الْأَعْرَابُ
 إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَفْرُودَةً مَكْبَّرَةً مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ
 كَمَا رَأَيْتَ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ أُعْرِبَتْ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ

قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَفْرُودَةً إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَثْنَاءً
 كَأَبُوبَيْنِ أَوْ مَجْمُوعَةً جَمْعاً سَالماً كَأَبِينِ أَوْ مَكْسُراً كَأَبَاءٍ أَوْ كَانَتْ
 مُصَغَّرَةً كَأَبِيٍّ أَوْ مُضَافَةً إِلَى الْيَاءِ كَأَبِيٍّ أُعْرِبَتْ بِالْحُرُوفِ الَّتِي
 يُعْرَبُ بِهَا الْمَثْنِيُّ وَالْمَجْمُوعُ وَالْحُرُوكَاتُ الَّتِي يُعْرَبُ بِهَا جَمْعُ التَّكْسِيرِ

كان لا يظهر فيه اثر الجزم لفقده الحركة الظاهرة
حذف للدلالة عليه

لما كان هذا الحذف يوم انه من قبيل الاعراب بالحروف
لان المحذوف حرف لا حركة دفع هذا الوهم بقوله لان المحذوف
من اصول الكلمة. يريد ان المحذوف للجزم ينبغي ان يكون علامة
للرفع خارجة عن بنية الفعل كالضممة في نحو يضربُ والنون في
نحو يضربان بخلاف اخر الفعل المعتل فانه من اصول الفعل
وهو لم يكن علامة للرفع. لكنهم لما رأوا استواء صورته في حالة
الرفع والجزم لعدم ظهور الضمة عليه فرقوا بينها بحذف اخره.
والمحققون على ان جزمه بحذف الضمة المقدرة فيكون المحذف
عند دخول الجازم لابه

الفصل الثالث

في مواطن الاعراب بالحروف

الاعراب بالحروف يكون في الاسماء الخمسة.

وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مالٍ. فترفع
بالواو كقام ابوك. وتنصب بالالف كرايت اباك.

وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ كَمَرَّتْ بِأَبِيكَ. وَفِي الْمَثْنِيِّ فَيُرْفَعُ
 بِالْأَلْفِ كَقَامَ الرَّجُلَانِ. وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ
 كَرَأَيْتَ الرَّجُلَيْنِ وَمَرَرْتَ بِالرَّجُلَيْنِ. وَفِي جَمْعِ
 الْمَذْكَرِ السَّالِمِ. فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ كَقَامَ الْمُؤْمِنُونَ. وَيُنْصَبُ
 وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ أَيْضاً كَرَأَيْتَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَرَرْتَ
 بِالْمُؤْمِنِينَ. وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ
 وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ. فَتُرْفَعُ بِأَثَابَاتِ النُّونِ
 كَمَا رَأَيْتَ. وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِجَذْفِهَا كَلَمْ يَضْرِبْهَا وَلَنْ
 تَقُومُوا

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ لَا تُعْرَبُ هَذَا الْأَعْرَابُ
 إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَفْرُودَةً مَكْبَّرَةً مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ
 كَمَا رَأَيْتَ. فَإِن لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ أُعْرِبَتْ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ

قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَفْرُودَةً إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَثْنَاءً
 كَأَبَوَيْنِ أَوْ مَجْمُوعَةً جَمَاعاً سَالماً كَأَبَيْنِ أَوْ مَكْسُراً كَأَبَاهُ أَوْ كَانَتْ
 مُصَغَّرَةً كَأَبِيٍّ أَوْ مُضَافَةً إِلَى الْيَاءِ كَأَبِيٍّ أُعْرِبَتْ بِالْحُرُوفِ الَّتِي
 يُعْرَبُ بِهَا الْمَثْنِيُّ وَالْجَمْعُ وَالْحُرُوكَاتِ الَّتِي يُعْرَبُ بِهَا جَمْعُ التَّكْسِيرِ

والمفردات ظاهرة او مقدرة بحسب مقتضى الحال كبقية الاسماء

الفصل الرابع

في تقدير الاعراب

اذا كن اخر المعرب الفاء كالتى وبخشى
 قُدِّرَتْ عليه الحركات باسرها لتعذر ظهورها على
 الالف. واذا كان واو بعد ضمة كيدعو. او ياء بعد
 كسرة كالتقاضي ويرمي. قُدِّرَتْ الضمة والكسرة
 فقط استتقالاً لهما. فان حُذِفَ اخرة كقاضي قُدِّرَتْ
 الحركة على المحذوف كما تُقَدَّرُ على الثابت. ولا تقدير
 في غير ذلك الاعراض كالاضافة الى ياء المتكلم
 في نحو غلامي وضاربي مرفوعاً. فتُقدَّرُ الحركة في
 الاول لالتزام الكسر هناك. والواو في الثاني لقلبها
 ياءً. وقس على ما ذكر ما لم يذكر

الحلى المعرب لتناول الاسم والنعل. وقيد الواو بكونها

بعد ضمة والياء بكونها بعد كسرة احترازاً من نحو دكرو وظني
فان الاعراب باسره يظهر فيها كالصحيح . وقوله قُدِّرَت الضمة
والكسرة فقط مخرج للفتحة لانها تظهر فيها . وقوله كما تُقَدَّر على
الثابت اي تُقَدَّر الضمة والكسرة على ياء قاضي المحذوفة كما
تُقَدَّران على ياء القاضي الثابتة

وقوله الالعاض يمثل الاضافة التي ذكرها في الاسماء .
ودخول نون التوكيد في الافعال الخمسة نحو هل تضربان فانها
تُقَدَّر فيها نون الرفع المحذوفة لتوالي الامثال كما مر . و اراد
بقوله ضاربي بتشديد الياء جمع ضارب سالماً مضافاً الى ياء
المتكلم . وقيدته بكونه مرفوعاً لانه حينئذ يكون بالواو فتُقَدَّر
فيه كما سيجي . وقوله لا لتزام الكسر هناك اي لان كسرها قبل
الياء ملتنم قبل دخول العامل فتُقَدَّر عليه جميع الحركات .
وهو مذهب الجمهور . وقوله والواو في الثاني اي تُقَدَّر الواو في
ضاربي المرفوع لان اصله ضاربي فقلبت الواو ياءً وأدغمت
في ياء المتكلم على قياس الاعلال الذي عرفته في باب



البنائ الخصال

في تنكير الاسم وتعرفه وفيه سنة فصول

الفصل الاول

في حفيظة النكرة والمعرفة

الاسم اما نكرة وهي ما دلَّ على مسمي شائع في
 جنسه كرجل. وهي الاصل في الاسماء. واما معرفة
 وهي ما دلَّ على مسمي بعينه كزيد. وهي فرع النكرة
 واعلم ان المعرفة تنحصر في الضمير والعلم واسم
 الاشارة والموصول والمعرف بال والمقصود بال النداء
 والمضاف الى معرفة. ولكل من ذلك احكام
 ستقف عليها

قوله ما دلَّ على مسمي شائع في جنسه اي على مسمي مشترك
 بين افراد جنسه لا يختص به واحد دون اخر كرجل فانه

يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ ذِكْرٍ بِالغَرِّ مِنَ النَّاسِ. وَقَوْلُهُ وَهِيَ الْأَصْلُ لِأَنَّ
 الْمُسَمَّى بِكُونَ نَكْرَةً فِي أَوَّلِ أَمْرٍ كَانَسَانٍ مَثَلًا. ثُمَّ يَتَعَيَّنُ بِقِيْدِ مَبْنَعِ
 الْأَشْتِرَاكِ كَزَيْدٍ فَيَصِيرُ مَعْرُفَةً. وَبِهَذَا الْأَعْتِبَارِ يُقَالُ إِنَّهُ فَرَعَ النِّكَرَ
 وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ الْمَعْرُفَ بِأَلْ نَحْوِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَالْعَبَّاسِ
 مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلْ كَمَا سَنَذَكُرُهُ. فَانْهَاهَا مِنْ بَابِ
 الْعَلَمِ لِأَنَّ بَابَ الْمَعْرُفِ بِأَلْ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَعْرُفَةً قَبْلَ دُخُولِهَا
 فَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهَا تَعْرِيفًا. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ نَحْوُ
 يَا رَجُلُ مُرَادًا بِرَجُلٍ مُعَيَّنٍ. فَانَّهُ قَدْ صَارَ مَعْرُفَةً بِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ
 لَهُ وَتَخْصِيصِهِ إِيَّاهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ بِخِلَافِ نَحْوِ يَا زَيْدَ
 فَإِنَّ الْمُنَادِيَ فِيهِ كَانَ مَعْرُفَةً قَبْلَ النِّدَاءِ فَلَمْ يَتَعَرَّفْ بِهِ

الفصل الثاني

في الضمير واحكامه

الضمير ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ
 وَهُوَ أَمَا مُتَّصِلٌ بِعَامِلِهِ كَمَا عَلِمْتَ. وَأَمَا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ كَمَا
 سَتَعْلَمُ. غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْمُتَّصِلِ مَا يُخْتَصُّ بِالرَّفْعِ. وَهُوَ مَا
 لَزِمَ الْأَسْنَادَ إِلَيْهِ بَارِزًا أَوْ مُسْتَتِرًا مِمَّا مَرَّ فِي تَصْرِيفِ

الافعال . ومنه ما يشترك بين النصب والحجر . وهو
 ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة لمحتتين
 بعلامات الفروع كضربني ومررت بك واكرمه وهلم جرا .
 ومنه ما يشترك بين الاحكام الثلاثة . وهو ناكتمنا
 وزارنا ومررت بنا . واما المنفصل فمنه ما يلزم الرفع . وهو
 انا ونحن في التكلم . وانت وانتِ وانتما وانتن في
 الخطاب . وهو وهي وهما وهم وهن في الغيبة . ومنه
 ما يلزم النصب وهو ابي وابي وابيائك وابيائك وفروعها .
 وكله لا يسوغ الا عند تعذر المتصل نحو انت الحق
 وابيائك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر
 ويرفعه من الاسماء ايضا كالضارب والمضروب .
 والغائب مطلقا ان يعود الى متقدم لفظا نحو زيد
 داره او رتبة نحو في داره زيد . والهاء منه اذا لم تلحق
 الالف تضم ما لم تقع بعد كسرة او ياء ساكنة فتكسر

نحو مررت به وعليها ويرميهم . وقس عليه

قوله ما لزم الاسناد اليه اي ما لا ينفك عن اسناد الفعل اليه . وهو يشمل ما وقع فاعلاً او نائب فاعل كناية المتكلم وواو الجماعة ونون الاناث . وكذلك المستتر منه كيقوم وتدعى . ومن في قوله مما مر في تصريف الافعال للبيان لا للتبويض لانه لم يذكر غيره هناك

والمراد بعلامات الفروع علامات التانيث والثنية والجمع وهي الكسرة والالف كضربك ومر بها . والميم مع الالف كضربها . وبدونها كضربهم . والنون كمر بهم . واعلم ان في ضمير الموثنة الغائبة خلافاً . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاء والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاء مفتوحة والالف زائدة لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعليه الجوهري في الصحاح حيث يقول ان الهاء تكون كناية عن الغائب والغائبة فتقول ضربه وضربها . وهو اختيار المصنف ولعله الاولى جرياً على الخطاب فان له ضميراً واحداً للمذكر والمؤنث مفروقاً

بعلامه خارجية

وقوله كله لا يسوغ الى اخره ابي ان كلام من الضمير المنفصل مرفوعاً ومنصوباً لا يسوغ الاثبات به الا اذا لم يمكن الاثبات بالمتصل كما اذا وقع مبتدأً او اريد تقديمه لغرض فان

والمفردات ظاهرة او مقدرة بحسب مقتضى الحال كقبة الاسماء

الفصل الرابع

في تقدير الاعراب

اذا كلن اخر المعرب الفاء كالتى ومخشى
 قدّرت عليه الحركات باسرها لتعذر ظهورها على
 الالف. واذا كان واو بعد ضمة كيدعو. او ياء بعد
 كسرة كالتقاضى ويرمي. قدّرت الضمة والكسرة
 فقط استتقالاً لهما. فان حذف اخره كقاضٍ قدّرت
 الحركة على المحذوف كما تقدّر على الثابت. ولا تقدير
 في غير ذلك الاعراض كالاضافة الى ياء المتكلم
 في نحو غلامي وضاربي مرفوعاً. فتقدّر الحركة في
 الاول لالتزام الكسر هناك. والواو في الثانى لقلبها
 ياءً. وقس على ما ذكر ما لم يذكر

اطلى المعرب ليناول الاسم والفعل. وقيد الواو بكونها

بعد ضمة والياء بكونها بعد كسرة احترازًا من نحو دَلُوٍ وَطَيِي
 فان الاعراب باسره يظهر فيها كالصحيح . وقوله قُدِّرَت الضمة
 والكسرة فقط مخرج للفحة لانها تظهر فيها . وقوله كما نُقَدِّرُ على
 الثابت اي نُقَدِّرُ الضمة والكسرة على ياء قاضي المحذوفة كما
 نُقَدِّرَانِ على ياء القاضي الثابتة

وقوله الالعاض يشمل الاضافة التي ذكرها في الاسماء .
 ودخول نون التوكيد في الافعال الخمسة نحو هل تضربان فانها
 نُقَدِّرُ فيها نون الرفع المحذوفة لتوالي الامثال كما مر . و اراد
 بقوله ضاربي بتشديد الياء جمع ضارب سالمًا مضافًا الى ياء
 المتكلم . وقيدته بكونه مرفوعًا لانه حينئذ يكون بالواو فنُقَدِّرُ
 فيه كما سيجي . وقوله لالتزام الكسرة هناك اي لان كسره ما قبل
 الياء ملتنزم قبل دخول العامل فنُقَدِّرُ عليه جميع الحركات .
 وهو مذهب الجمهور . وقوله والواو في الثاني اي نُقَدِّرُ الواو في
 ضاربي المرفوع لان اصله ضارِبُوي فقلبت الواو ياءً وأدغمت
 في ياء المتكلم على قياس الاعلال الذي عرفته في باب



البتا الخصال

في تنكير الاسم وتعريفه وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حفيقة النكرة والمعرفة

الاسم اما نكرة^ه وهي ما دلَّ على مسمي شائع في
 جنسه كرجل. وهي الاصل في الاسماء. واما معرفة^ه
 وهي ما دلَّ على مسمي بعينه كزيد. وهي فرع النكرة
 واعلم ان المعرفة تنحصر في الضمير والعلم واسم
 الاشارة والموصول والمعرف بال^{المبتدأ} والمقصود بالنداء
 والمضاف الى معرفة. ولكل من ذلك احكامه
 ستقف عليها

قوله ما دلَّ على مسمي شائع في جنسه اي على مسمي مشترك
 بين افراد جنسه لا يختص به واحد دون اخر كرجل فانه

يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ ذِكْرٍ بِالْغَرِّ مِنَ النَّاسِ . وَقَوْلُهُ وَهِيَ الْأَصْلُ لِأَنَّ
 الْمُسَمَّى بِكُونَ نَكْرَةً فِي أَوَّلِ أَمْرٍ كَانَسَانُ مَثَلًا . ثُمَّ يَنْعَيْنُ بِقَيْدٍ يَمْنَعُ
 الْأَشْتِرَاكَ كَرِيدٍ فَيَصِيرُ مَعْرِفَةً . وَبِهَذَا الْأَعْتِبَارِ يُقَالُ إِنَّهُ فُرِعَ النَّكْرُ
 وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ الْمَعْرُوفُ بِأَلْ نَحْوِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَالْعَبَّاسِ
 مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلٌ كَمَا سَنَذَكُرُهُ . فَانْهَاهَا مِنْ بَابِ
 الْعَلَمِ لِأَنَّ بَابَ الْمَعْرُوفِ بِأَلٌ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَعْرِفَةً قَبْلَ دُخُولِهَا
 فَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهَا تَعْرِيفًا . وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْمَقْصُودُ بِالْنِدَاءِ نَحْوُ
 يَا رَجُلٌ مُرَادًا بِهِ رَجُلٌ مُعَيَّنٌ . فَانَّهُ قَدْ صَارَ مَعْرِفَةً بِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ
 لَهُ وَتَخْصِيصِهِ إِبَاهَةً دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ بِخِلَافِ نَحْوِ يَا زَيْدَ
 فَإِنَّ الْمُنَادِيَ فِيهِ كَانَ مَعْرِفَةً قَبْلَ النِّدَاءِ فَلَمْ يَتَعَرَّفْ بِهِ

الفصل الثاني

في الضمير واحكامه

الضمير ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ
 وَهُوَ أَمَّا مُتَّصِلٌ بِعَامِلِهِ كَمَا عَلِمْتَ . وَأَمَّا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ كَمَا
 سَتَعْلَمُ . غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْمُتَّصِلِ مَا يُخْتَصُّ بِالرَّفْعِ . وَهُوَ مَا
 لَزِمَ الْأَسْنَادَ إِلَيْهِ بَارِزًا أَوْ مُسْتَرًا مَا مَرَّ فِي تَصْرِيفِ

الافعال . ومنه ما يشترك بين النصب والحجر . وهو
 ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة لمختين
 بعلامات الفروع كضربني ومررتك واكرمه وهمم جراً
 ومنه ما يشترك بين الاحكام الثلاثة . وهو نا كقمتنا
 وزارنا ومررتنا . واما المنفصل فثمة ما يلزم الرفع . وهو
 انا ونحن في التكلم . وانت وانت وانتما وانتنم وانتن في
 الخطاب . وهو وهي وهما وهم وهن في الغيبة . ومنه
 ما يلزم النصب وهو ابي ابيك واياه وفروعها .
 وكله لا يسوغ الا عند تعذر المتصل نحو انت الحق
 واياك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر
 يرفعه من الاسماء ايضاً كالضارب والمضروب . وح
 الغائب مطلقاً ان يعود الى متقدم لفظاً نحو زيد
 داره او رتبة نحو في داره زيد . والهاء منه اذا لم تلحق
 الالف تضم ما لم تقع بعد كسرة او ياء ساكنة فتكسر

نحو مررت به وعليها ويرميهم . وقس عليه

قوله ما لزم الاسناد اليه اي ما لا ينفك عن اسناد الفعل اليه . وهو يشمل ما وقع فاعلاً او نائب فاعل كناء المتكلم وواو الجماعة ونون الاناث . وكذلك المستتر منه كيفقوم وتُدعى . ومن في قوله مما مر في تصريف الافعال للبيان لا للتبعيض لانه لم يذكر غيره هناك

والمراد بعلامات الفروع علامات النانث والثنية والجمع وهي الكسرة والالف كضربك ومر بها . والميم مع الالف كضربها . وبدونها كضربهم . والنون كمر بهم . واعلم ان في ضمير الموثثة الغائبة خلافاً . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاء والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاء مفتوحة والالف زائدة لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعليه الجوهري في الصحاح حيث يقول ان الهاء تكون كناية عن الغائب والغائبة فتقول ضربه وضربها . وهو اختيار المصنف ولعله الاولى جرياً على الخطاب فان له ضميراً واحداً للمذكر والمؤنث مفروقاً بعلامته خارجية

وقوله كلة لا يسوغ الى اخيه ان كلاً من الضمير لم تلحقه المنفصل مرفوعاً ومنصوباً لا يسوغ الاثبات به الا اذا لم يمكن الاثبات بالمتصل كما اذا وقع مبتدأ او اريد تقديمه لغرض فان

المُتصل لا يُبتدأ به ولا يتقدم على عامله. وقد يُفصل الضمير
مع امكان اتصاله في بعض الصور نحو اعطيتك اياه مع امكان
اعطيتك. ولم يتعرّض له لقلّته وكثرة التفصيل فيه كما هو دأبه
في هذه الرسالة

وفي قوله يستتر في ما برفعه من الاسماء ايضاً اشارة الى
استناره في الفعل كما ذكر في كتاب التصريف. والاسماء تشمل
الصفات كما مثل والمصادر النابتة عن افعالها نحو حمد الله.
واسماء الافعال نحو صه وخذار فان في كل من ذلك ضميراً
مرفوعاً به على الفاعلية كما في الضارب او على النيابة كما في
المضروب ولذلك مثل له بها

وقوله اورتبة نحو في داره زيد اي ان الضمير عائد الى
زيد وهو متأخر في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة لانه مبتدأ كما
ستعلم في باب

وقوله اذالم تلغها الالف احتراز من نحو مررت بها.
ومثل للياء الساكنة بقوله عليها ويرميهم تنبيهاً على ان المُعتبر
انما هو سكون الياء مع قطع النظر عن حركة ما قبلها

الفصل الثالث

في العلم المفردات والمركبات

العلم ما وُضِعَ لمعينٍ لا يتناول غيره . وهو ينقسم باعتبار نفسه الى مفردٍ كزيد . ومركبٍ كعبد الله . وباعتبار مسأله الى شخصي كما رايت . وجنسي كاسامة للاسد . فان تصدَّرَ بأبٍ كابي بكر او أمَّ كأمَّ عامر فهو كنية . والآ فان افاد رفعة كزين العابدين او ضعة كنف الناقة فهو لقب . والاف هو اسم . واذا اجتمع احدهما مع الاسم تقدمت الكنية كابي حفص عمر . وتأخر اللقب كهرون الرشيد

واعلم ان العلم المركب قد يكون اضافياً كعبد الله فيكون معرب الجزئين . وقد يكون مزجياً كعمدي كرب فيكون مبني الجزاء الاول مطلقاً . معرب الثاني ما لم يكن اسم صوتٍ كما في سيبيد فيبني ايضاً

العلم الجنسي ما وُضِعَ لمهية الجنس الحاضرة في الذهن

كأسماء للأسد وُعالة للثعلب : وهو في التعيين مثل اسم
الجنس المعروف بلام الحقيقة . فإذا قلت أسامة أجراً من عُالة
كان بمنزلة قولك الأسد أجراً من الثعلب

وإذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعاً لها في الاعراب . وإما
مع اللقب فإن كانا مفردين كسعيد كرز جابر الاتباع والاضافة
حيث لا مانع منها كما في الحرث كرز . ولا تعين الاتباع

وقوله معرب الثاني أي أنه يُعرب غير منصرفٍ كما علت .
ومنهم من يعربه منصرفاً فيقول معدي كربي جراً بالاضافة وهو
قليلٌ وقوله ما لم يكن اسم صوت المراد باسم الصوت ويو وهو
مبني على الكسر فيقال جاء سيبويه بكسر الهاء

ومن مركبات الاعلام المركب الاسنادي وهو المنقول عن
جملة كناً بَطَ شراً . وحكمه ان لا يتغير لفظه عما نُقل عنه فيقال
جاء نأ بَطَ شراً ومررت بئاً بَطَ شراً لفظاً واحداً . ولكن يكون في
محل ذلك الاعراب الذي اقتضاه العامل كما في سائر المبنيات

الفصل الرابع

في اسم الاشارة

اسم الاشارة ما وُضع لمشارٍ اليه . فان كان قريباً

فهو ذا المذكر منه. وذان لثنائه. وذبي للمؤنثة. وتان
 لثناها. وأولاء لجمعها. وإن كان بعيداً فهو ذلك وتلك
 لمفرديه. وذانك وتانك لثناها. وأوليك لجمعها.
 يخاف أن يريد المتوسط أشير إليه بما لحقته الكاف دون
 اللام كذاك وتيك. وتدخلها التنبيه على ما للتقريب
 من ذلك مطلقاً. وما للمتوسط مفرداً كهذا وهاتيك
 ونحوها.

واعلم أن من أسماء الإشارة ما يختص بالمكان
 وهو هنا للتقريب وهناك وهناكك لغيره. وكل ذلك
 مبني في كل حال. غير أن ما وُضع للثني يكون
 بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً كقام هذان ورايت
 هاتين. وهو تغيير بناء عند الجمهور كتغيير صيغ
 الضمائر المنفصلة بحسب مواضعها من الأعراب

قوله فإن كان قريباً إلى آخره أي فإن كان المشار إليه
 قريباً فاسم الإشارة ذا اللذكر منه. وقوله ذلك وتلك لمفرديه أي
 إن ذلك لمفرد المذكر وتلك لمفرد المؤنثة. وقوله وهناك

الافعال . ومنه ما يشترك بين النصب والحجر . وهو
 ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة ملحقين
 بعلامات الفروع كضربني ومررت بك واكرمه وهمم جراً .
 ومنه ما يشترك بين الاحكام الثلاثة . وهو ناكتمنا
 وزارنا ومررت بنا . واما المنفصل فثمة ما يلزم الرفع . وهو
 انا ونحن في التكلم . وانت وانتِ وانتم وانتمن في
 الخطاب . وهو وهي وهما وهم وهن في الغيبة . ومنه
 ما يلزم النصب وهو ابي وابي وابيكم وابيكم في الغيبة . ومنه
 وكلة لا يسوغ الا عند تعذر المتصل نحو انت الحق
 واياك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر في ما
 يرفعه من الاسماء ايضاً كالضارب والمضروب . وحكم
 الغائب مطلقاً ان يعود الى متقدم لفظاً نحو زيد في
 داره او رتبة نحو في داره زيد . والهاء منه اذا لم تلحقها
 الالف تضم ما لم تقع بعد كسرة او ياء ساكنة فتكسر

نحو مررت به وعليها ويرميهم . وقس عليه

قوله ما لزم الاسناد اليه اي ما لا ينفك عن اسناد الفعل اليه . وهو يشمل ما وقع فاعلاً او نائب فاعل كتاء المتكلم وواو الجماعة ونون الاناث . وكذلك المستتر منه كيقوم وتدعى . ومن في قوله مما مر في تصريف الافعال للبيان لا للتبويض لانه لم يذكر غير هناك

والمراد بعلامات الفروع علامات التانيث والثنية والجمع وهي الكسرة والالف كضربك ومر بها . والميم مع الالف كضربها . وبدونها كضربهم . والنون كمر بهم . واعلم ان في ضمير الموثنة الغائبة خلافاً . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاء والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاء مفتوحة والالف زائدة لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعليه الجوهري في الصحاح حيث يقول ان الهاء تكون كناية عن الغائب والغائبة فتقول ضربه وضربها . وهو اختيار المصنف ولعله الاولى جرياً على الخطاب فان له ضميراً واحداً للمذكر والمؤنث مفروقاً بعلامه خارجيه

وقوله كله لا يسوغ الى اخره اي ان كلام من الضمير المنفصل مرفوعاً ومنصوباً لا يسوغ الايتان به الا اذا لم يمكن الايتان بالمتصل كما اذا وقع مبتدأً او اريد تقديمه لغرض فان

المُتصل لا يُبتدأ به ولا يتقدم على عامله. وقد يُفصل الضمير
 مع امكان اتصاله في بعض الصور نحو اعطيتك اياه مع امكان
 اعطيتك. ولم يتعرّض له لقلنته وكثرة التنصیل فيه كما هو دأبه
 في هذه الرسالة

وفي قوله يستتر في ما برفعه من الاسماء ايضاً اشارة الى
 استناره في الفعل كما ذكر في كتاب التصريف. والاسماء تشمل
 الصفات كما مثل والمصادر النابتة عن افعالها نحو حمد الله.
 واسماء الافعال نحو صة وحمار فان في كل من ذلك ضميراً
 مرفوعاً به على الفاعلية كما في الضارب او على النيابة كما في
 المضروب ولذلك مثل له بها

وقوله اورتبة نحو في داره زيد اي ان الضمير عائد الى
 زيد وهو متأخر في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة لانه مبتدأ كما
 ستعلم في بابيه

وقوله اذالم تلحنها الالف احتراز من نحو مررت بها.
 ومثل للياء الساكنة بقوله عليها ويرميهم تنبيهاً على ان المُعتبر
 فانما هو سكون الياء مع قطع النظر عن حركة ما قبلها

الفصل الثالث

في العلم المفردات والمركبات

العلم ما وُضِعَ لمعينٍ لا يتناول غيره. وهو ينقسم باعتبار نفسه الى مفردٍ كزيد. ومركبٍ كعبد الله. وباعتبار مسماه الى شخصي كما رايث. وجنسي كاسامة للاسد. فان تصدَّرَ بِأَبٍ كابي بكر او أُمٍّ كأم عامر فهو كنية. والآ فان افاد رفعة كزين العابدين او ضعة كنف الناقة فهو لقب. والآ فهو اسم. واذا اجتمع احدهما مع الاسم تقدمت الكنية كابي حفص عمر. وتأخر اللقب كهرون الرشيد

واعلم ان العلم المركب قد يكون اضافياً كعبد الله فيكون معرب الجزئين. وقد يكون مزجياً كعمدي كريب فيكون مبني الجزاء الاول مطلقاً. معرب الثاني ما لم يكن اسم صوتٍ كما في سيبيد فيبني ايضاً

العلم الجنسي ما وُضِعَ لماهية الجنس الحاضرة في الذهن

كأسماء للأسد وتعاله للثعلب : وهو في التعيين مثل اسم
الجنس المعروف بلام الحقيقة . فإذا قلت أسامة اجراً من تعال
كان بمنزلة قولك الأسد اجراً من الثعلب

وإذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعاً لها في الاعراب . وأما
مع اللقب فإن كانا مفردين كسعيد كرز جابر الاتباع والاضافة
حيث لا مانع منها كما في الحرث كرز . ولا تعين الاتباع

وقوله معرب الثاني أي أنه يُعرب غير منصرف كما علمت .
ومنهم من يعربه منصرفاً فيقول معدي كرب جراً بالاضافة وهو
قليل وقوله ما لم يكن اسم صوت المراد باسم الصوت ويوه وهو
مبني على الكسر فيقال جاء سبويه بكسر الهاء

ومن مركبات الاعلام المركب الاسنادي وهو المنقول عن
جملة كتاباً بطراً . وحكمة ان لا يتغير لفظه عما نقل عنه فيقال
جاء نأبطاً شراً ومررت بنأبطاً شراً لفظاً واحداً . ولكن يكون في
محل ذلك الاعراب الذي اقتضاه العامل كما في سائر المبنيات

الفصل الرابع

في اسم الاشارة

اسم الاشارة ما وُضع لمشارٍ اليه . فان كان قريباً

فهو ذا للمذكر منه . وذان لمنثاه . وذبي للموثثة . وثان
 لمنثاها . وأولاء لجمعها . وأن كان بعيداً فهو ذلك وتلك
 لمفرديه . وذانك وتانك لمنثاها . وأوليك لجمعها .
 فإن أريد المتوسط اشير اليه بما لحقته الكاف دون
 اللام كذاك وتيك . وتدخلها التنبيه على ما للتقريب
 من ذلك مطلقاً . وما للمتوسط مفرداً كذا وهاتيك
 ونحوها

واعلم ان من أسماء الإشارة ما يختص بالمكان
 وهو هنا للتقريب وهناك وهناكك لغيره . وكل ذلك
 مبني في كل حال . غير ان ما وُضِعَ للمثنى يكون
 بالالف رفعاً وبالياء نصباً . وجرأ كقام هذان ورايت
 هاتين . وهو تغيير بناء عند الجمهور كتغيير صيغ
 الضمائر المنفصلة بحسب مواضعها من الاعراب

قوله خان كان قريباً الى اخيه اي فان كان المشار اليه
 قريباً فاسم الإشارة ذا للمذكر منه . وقوله ذلك وتلك لمفرديه اي
 ان ذلك لمفرد المذكر وتلك لمفرد الموث . وقوله وهناك

وهناك تغير اي هناك للتوسط وهناك للبعيد. ويستعمل
 للبعيد ايضا ثم يفتح الاء والميم المشددة
 وقوله وهو تغيير بناء الى اخره اي ان هذا التغيير الذي
 يقع فيه ليس تغيير اعراب كما في نحو قام الرجال ورايت
 الرجلين بل تغيير بناء كما تغيير الضائر المنفصلة فيقال هاجي
 الرفع واباها في النصب. وانما قال عند الجمهور لان في ذلك
 خلافا. فان منهم من يقول انه معرب لان تقاض البناء بما عارضه
 من التثنية التي هي من خواص الاسماء

ومذهب الجمهور انه ليس بثني حقيقة لان التثنية تقتضي
 قبول التنكير وهو لا ينفك عن تعريفه. وانما جاء على صورة
 المثني فجعلوه بالالف رفا وبالياء نصبا وجرا. ولذلك قال
 المصنف ما وُضع للمثني اي للثنتين المشار اليهما ولم يقل للمثني
 لئلا يلزمه حقيقة التثنية والاعراب

الفصل الخامس

في الاسم الموصول

الموصول ما لا يتم جزءا من الكلام الا بصلة
 وعائده. وهو الذي للذكر. وللذان لثنائه. والذين

لجميعه والتي للمؤنثة. واللذان لثناها. واللواتي لجمعها.
 ومن وما وأي وأن للجميع. وكل ذلك مبني مطلقاً
 سوى أي فإنها تبنى على الضم اذا اضيفت وحذف
 صدر صلتها نحو يعينني أيهم قائم. وتعرّب ان لم تكن
 كذلك. وحكم ما وضع للثنى هنا حكمة في الاشارة.
 وأما الصلة فحكمها ان تكون صفة محضة مع أن كجاء
 الضارب والمضروب. وجملة خبرية مع غيرها مشتملة
 على ضمير يطابق الموصول كجاء الذي قام لبوه. او
 شبه جملة وهو الظرف والمجرور كعرفت ما عند القوم.
 وقرأت ما في الكتاب. وقس عليه

١. قولة ما لا يتم جزءها الى اخره اي ما لا يصير جزءاً تاماً من
 الكلام كالمبتدأ والفاعل ونحوها. وقولة ومن وما الى اخره اي
 لان هذه الموصولات مشتركة للمفرد والثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً
 بخلاف الذي وفروعه فان لكل مقام واحداً منها مخصوصاً به
 ٢. وقولة وكل ذلك مبني الى اخره اي ان كل هذه الاسماء
 مبنية في كل حال الا ما استثناه منها وهو أي فإنها تبنى بشرط.
 والمراد بصدر صلتها الضمير المصدرية به الصلة كما ستري. وقولة

لغيره لن لم تكن كذلك بدخل نحو تلك صور. احكامها ان
 تضاف وتذكر صدر الصلة نحو يعجبي ابيهم هو قائم. والثانية
 ان لا تضاف ولا يذكر صدر الصلة نحو يعجبي ابي قائم.
 والثالثة ان لا تضاف وتذكر صدر الصلة نحو يعجبي ابي هو
 قائم. وهي تعرف في كل هذه الصور بخلاف الصورة التي ذكرها
 ٣. وقوله وحكم ما وضع للشيء الى اخره اراد حكمة في البناء
 كما مر في مثني الاشارة. واما الذين فهي مبنية على الياء وقد
 دخلت تحت قوله وكل ذلك مبني مطلقا. وقيد صلة ال
 بالصفة احترازًا من الموصوف كالرجل وقيد الصلة بالصفة
 احترازًا مما ظلت عليه الاسمية كالفاضي او دل على تخصيصه
 كالاحسن فان آل فيها حرف تعريف. واختلف في الصفة
 المشبهة كالحسن فقيل آل فيها موصولة وقيل حرف تعريف
 ايضا. وفي كلا المذهبين كلام لا موضع له هنا
 ٤. وقيد صلة غير ال بالجملة احترازًا من المفرد نحو جاء
 للمذي فقائم. وقيد الجملة بالخبرية وهي الجملة الصدق والكلمة
 اجترارًا من الانعائية نحو جاء الذي هل نعمة. فان كل ذلك
 لا يصلح ان يكون صلة

الفصل السادس

في المعرفة بأل

إذا لم يكن مصحوباً أن مما يتبع صلة لها كما
 علمت فإن كان معهوداً كما في قولك اشتريت فرساً
 ثم بعته الفرس فهم حرف لتعريف العهد. والـ
 فتعريف الجنس كما في قولك الرجل افضل من
 المرأة. وهي في جميع احوالها تعاقب التنوين فلا
 يجتمعان في اسمٍ مطلقاً. واما المنادى والمضاف فسياتي
 الكلام على كليهما في مكانه

واعلم ان الاسم لا يستحق الاعراب الا بعد التركيب.
 والواقع منه في التركيب اما عملة في الكلام وهو
 المفاعل ونائبه والابتداء وخبره. وله من الاعراب
 الرفع. واما فضلة وهو المفعول والمستثنى والحال
 والتمييز. وله النصب. ولما بينها وهو المضاف اليه.
 وله الخفض. غير ان من ذلك ما يختلف حكمه

لعارض كما ستره . وسياتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل

قوله في جميع احوالها يشمل الموصولة والمحرفية وهي العهدية
والجنسية كما ذكر . والزائدة كالداخلة على التمييز في قوله
رايتك لما ان عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
والداخلة على بعض الاعلام المنقولة للبحر ما نقلت عنه كالمحسن
والعباس . ولم يتعرض لها الدور الاولى مع شذوذ فيها وخروج
الثانية عما هو بصدده لان الكلام في المعرف بال هو لا تنيد
تعريفاً

وقوله تعاقب التنوين ماخوذ من معاقبة الرجلين في
السفر على مطية واحدة اذا كان يركب هذا تارة وذاك اخرى
فلا يركبان معاً

وقوله لا يستحق الاعراب الى اخره ابي ان الاسم مفرد
كريد لا يستحق اعراباً للفقد العامل . وانما يستحق الاعراب بعد
تركيبه كما اذا قيل قام زيد او زيد قائم

والمراد بالعمدة ما لا يتركب الكلام بدونها كالفاعل والمخبر
ونحوهما بخلاف الفضلة لانها لا تكون ركناً للاسناد

وقوله المنقول يتناول المنقول المطلق والمنقول به والمنقول

تحيه والمفعول له والمفعول معه

وقوله واما بينها الى اخره اي ان المضاف اليه متوسط
 بين العمد والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو قام غلام زيد
 وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد. ويقع في موضع عمدة
 كسرتني قدوم الامير. وفي موضع فضلة كهذا راكب الفرس
 وقوله من ذلك ما يختلف حكمة بريد المبتدأ والخبر
 لعروض النواسخ عليهما وبعض المفاعيل لعروض النياحة عن
 الفاعل عليه كما سترى. وانما اتى بهذه العبارة هنا لانه قد اشرف
 على ذكر المركبات فجعلها كالمقدمة لها



البن الساس

في مرفوعات الاسماء ومعلقاتها وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في الفاعل

الفاعل ما أسند اليه فعل تام معلوم مقدم عليه كقام زيد. فان تأخر عنه خرج عن الفاعلية. واذا كان الفاعل مؤنثا لحقت فعلة علامة التانيث كقامت الجارية. فان كان منفصلاً عنه او مجازياً ظاهراً جازت تركها كخضر المجلس امرأة وطلع الشمس. واذا كان مثنى او مجموعاً جر على الفعل معه عند الجمهور كما يجري مع مفرده نحو جاء الرجال وقامت المومنات. فان كان المجموع لمذكر مكسراً جازت تانيث فعلة كقامت الرجال. والفاعل مقدم على ما سواه

من متعلقات الفعل ما لم يفضّ تقديمه إلى اخلال
 كفضل الضمير مع إمكان اتصاله فيجب تأخيرهُ
 كضربني زيدٌ. فان لم يكن موجباً لتأخيرهِ كما مرّ ولا
 مانعٌ كما لتباسهِ بالمفعول في نحو ضرب الفتى بحمي
 جاز التأخير كضرب عمراً زيدٌ. وقس على كل ذلك

قيد الفعل بالنام احترازاً من الأفعال الناقصة ككان
 واخوانها فان ما تُسند إليه لا يُعدُّ فاعلاً لها. وقيد النام بالمعلوم
 احترازاً عن المجهول في نحو ضرب زيدٌ فان المسند إليه نائبٌ
 عن الفاعل لا فاعلٌ. وقوله فان تأخّر عنه إلى آخره أي اذا
 قيل زيدٌ قام لم يكن فاعلاً بل مبتدأً والفعل خبراً له. وقيد
 المونث المجازي بالظاهر لانه لو كان مضمراً الزمنهُ العلامة فيقال
 الشمس طلعت

وقوله جرى الفعل معه إلى آخره أي لم تلحقهُ علامة التثنية
 والجمع فيقال جاءَ الرجلان وقام المومنون وجاءت المرأتان
 وقامت المومنات كما يقال جاءَ الرجل وجاءت المرأة. وإنما قال
 عند الجمهور لان بعض العرب يُلحقهُ العلامة نحو قاما اخواك
 وجاءوا بنوك. وهي لغة شاذة لا معول عليها ويُعبر عنها بلغة
 الكلوني البراعيث

وقوله فان كان المجموع المذكور الى اخره تفريع على قوله
جرى الفعل معه كما يجري مع مفرده اي ان جمع التكسير المذكور
يجوز الحاق الناء لفعله بخلاف مفردو كقامت الرجال وقالت
العلماء

وقوله ما لم يفض تقديمه الى اخره اي انه يقدم على غيره
من متعلقات الفعل الا اذا أدى تقديمه الى اخلال من حيث
اللفظ كفصل الضمير مع التمكن من وصله في نحو ضربني زيد
او عوده على ما تاخر لفظاً ورتبة في نحو باع العبد سيده فيجب
تاخير كما ريت لانه لو قدم لزم ان يقال ضربَ زيدُ اياي وبيع
سيده العبد وكلاهما مردود. او من حيث المعنى كإرادة حصر
الفاعل نحو انما ضربَ عمراً زيد. فلو قيل انما ضرب زيد عمراً
كان المحصر للمفعول وهو خلاف المقصود

وقوله ولا مانع الى اخره اي يجوز تاخير الفاعل اذا لم يكن
لذلك مانع لفظي كضربتُ زيداً. فانه لو أُخِر لزم ان يقال
ضربَ زيداً انا فانفصل الضمير مع امكان اتصاله. او معنوي
كإرادة حصر المفعول نحو انما ضربَ زيدُ عمراً. فانه لو أُخِر
كان المحصر للفاعل. ومن ذلك التباس احدها بالآخر عند
فقد الترتيب نحو ضرب هذا ذاك. فيجب حفظ الترتيب مدلولاً
فيه على الفاعل بالتقدم. فان وجدت قرينة لفظية نحو ضرب عمراً
زيداً او معنوية نحو فهم المعنى موسى جاز التاخير لعدم الالتباس

واعلم ان قوله ما أسند اليه أعم من ان يكون المُسند اليه
 ظاهراً كقام زيد أو مضمراً كقمت. وهكذا في سائر الابواب
 المحتملة وقوع المفعول فيها مضمراً في حالة الرفع وغيره. وذلك
 يُستفاد من قوله في الفصل السابق ان الاسم لا يسفح الاعراب
 الى اخره ولا يخفى ان الاسم يتناول الظاهر والمضمّر
 ويحري مع الناعل مجرى الفعل في جميع احكامه كل ما
 تضمن معنى الفعل كاسم الناعل والصفة المشبهة وغيرها نحو زيد
 قائم ابوه وحسن وجهه. وهكذا في سائر الابواب. وإنما اقتصر
 هنا على ذكر الفعل اعتماداً على ما سيذكره في باب احكام الفعل
 واعماله. وهو يعم جميع معمولات الاسماء فيغني عن التكرار في
 افرادها

الفصل الثاني

في نائب الناعل

قد يُحذف الناعل لامر كالجمل به فينوب عنه
 في جميع احكامه المفعول به مسنداً اليه مجهول فعله
 كضرب زيد. فان كان الفعل يتعدى الى اكثر
 من مفعولٍ رُفع الاول نائباً وجرى ما يليه على نصبه

نحو أعطى زيد درهما
 واعلم انه اذا لم يكن في الكلام مفعول به نائب
 عن الفاعل ما صح الاسناد اليه لفظاً ومعنى من
 ظرف او مصدر كسهرت ليلة العيد وقيل قول
 حسن وقع عليه

قوله في جميع احكامه ابي في الرفع والتاخر عن العامل
 وبقية الاحكام التي ذكرها في باب الفاعل . وقوله مجهول فعله
 ابي مجهول فعل الفاعل كما في نحو ضرب زيد عمراً فانه اذا
 حذف الفاعل منه أسند مجهول فعله الى المفعول به فيقال
 ضرب عمرو

وقوله جري ما يليه على نصبه ابي استمر على نصبه بالمفعولية
 التي كان منصوباً بها . وهو يشمل ما كان المنصوب فيه واحداً كما
 في أعطى زيد درهما او اثنين نحو أعلم زيد عمراً قادمًا
 وقوله اذا لم يكن في الكلام مفعول به يؤذن بان المفعول
 به هو الاولى بالنسبة عن الفاعل . فاذا وجد كان هو النائب
 على الاصح والأجاز ان ينوب غيره مما ذكره بعد ذلك
 ولا يخفى ان المفعول به أعم من ان يكون صريحاً نحو
 ضربت زيداً او غير صريح نحو مررت بزيد كما سيأتي في بابيه .

فدخيل فيه نحو مر يزيد. ولذلك لم يتعرض لافرادها بالنكر
طلباً للاختصار

موقولة ما صح الاسناد اليه ضابط جرحه عليه بعض
المحققين. وهو احتراز عملاً بصح الاسناد اليه اماناً من جهة
اللفظ كالظروف والمصادر الغير المنصرفه اي التي لا يقع
الظرف منها الا مفعولاً فيه نحو كدي ولا يقع المصدر الا مفعولاً
مطلقاً نحو سبحان الله. فانها لا تقبل الاسناد اليها لانه يستلزم
اخراجها تماماً وضعت عليه. واما من جهة المعنى كالظروف
والمصادر الغير المخصصة بوصف او اضافية فان الاسناد اليها
لا يقيد كما اذا قيل جلس مكان وقضي قضاءً مطلقاً ليلكان المهم
يستلزم الفعل والمصدر المهم يستلزم من الفعل فلا يقيد
الاسناد اليها زيادة في المعنى

الفصل الثالث

في المبتدأ والخبر

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
للاستناد. والخبر هو الجزء المتم فليداته من مفرد كزيد
عالم. او جملة خبرية مرتبطة به كزيد قام لهوه. او شبه

جملة كريدٌ عندك او في الدار. وحكم المبتدأ ان يكون
 معرفةً مقدّمةً. وعكسه الخبر. فان تخصّصت النكرة
 جاز الابتداء بها القربها من المعرفة نحو رجلٌ علم
 زارنا. واذا اريد الحكم بمعرفة جاز الاخبار بها الوقوع
 في مظنة الجهالة كالنكرة نحو هذا عبد الله. وقد
 يعكس الترتيب لعارضٍ يحصر المبتدأ فيؤخر نحو
 في الدار الازيد. ووقوع الخبر ظرفاً للنكرة فيقدم نحو
 عندي غلامٌ. فان لم يكن للعكس موجبٌ كما مرّ. ولا
 مانعٌ كوقوع المبتدأ استفهاماً نحو من في الدار. او وقوع
 الخبر فعلاً له نحو زيدٌ قلم. جاز فيها نحو قائمٌ زيدٌ
 واعلم ان المبتدأ قد يكون موصوفاً يسند اليه
 الخبر كما مرّ وهو الاصل. وقد يكون صفةً تُسند الى
 مرفوعها الظاهر بعد نفي او استفهامٍ فتستغني به عن
 الخبر. غير انها ان كانت لاتصلح خبراً نحو ما قلم
 أخواك وهل مضروبٌ بنوك تعين الابتداء بها. فان

صلحت نحو ما قام زيد جاز الوجهان . وقد يدخل
 على المبتدأ والخبر ما ينسخ حكمها لفظاً ومعنى . وهو
 كلف طين وطين وملك جرس مجازين . ويقال لمن
 التواضع . وسيأتي الكلام عليهن بالتفصيل

قوله المتم فائدة اي المتم فائدة المبتدأ . ومن في قوله من
 مفرد للبيان . وقد عرفت الجملة الخبرية في باب الموصول .
 وقوله مرتبطة به اسم بالمبتدأ كما تباطها بالضمير في قوله زيد
 قام ابوه او بالاشارة في قولك عبد الله ذاك امير وغير ذلك
 مما يذكر في المطولات . والمراد بعبه الجملة المظرف والجار والجرور
 وقد جمعها في قوله عندك او في اللباز

وقوله تخصصت النكرة اي جعلت اخص مما كانت كما اذا
 وصفت نحو عبد مومن خير من مشرك او اضيفت نحو عدل
 ساعة خير من عبادة الف شهر . ولا كان المراد بتخصيصها تقريبا
 من المعرفة . اعتبروا الهموم فيها من التخصصات نحو مهر افضل
 من يعير لانها حينئذ تكون كالمعرف باللام المحسنة . واكثر ما
 يكون ذلك بعد النبي نحو ما احدث في البار او الاستفهام نحو
 هل شيخ في المدينة . ولذلك قالوا ان مسوغات الابتداء بالنكرة
 كلها ترجع الى المخصوص والهموم

وقوله لوقوعها في مظنة الجهالة كالنكرة لان المراد
 بالخبر افادة المخاطب ما كان مجهله وذلك من شان النكرات .
 فاذا وقعت المعرفة في هذا المقام جاز الاخبار بها لانها حينئذ
 تكون بالنسبة الى المخاطب في حكم النكرة
 واعلم ان وقوع الخبر معرفة مشروط بكون المبتدا معرفة
 ايضاً فلا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة . ولم يتعرض المصنف
 لذكر هذا الشرط لان بناء الكلام في عبارته على خروج الخبر
 بنفسه عن الاصل فيتضمن كون ذلك مع بقاء المبتدا على اصله
 وقوله وقوع الخبر ظرفاً يتناول وقوعه جاراً ومجروراً
 ايضاً نحو لي غلام لان حكمها واحد في جميع الابواب . وقيد
 بكونه لنكرة لانه لو كان لمعرفة لم يكن تقديمه واجباً . وقيد
 الخبر الواقع فعلاً بكونه للمبتدا لانه لو كان لغية نحو زيد قام
 ابوه لم يمنع تقديمه

واعلم ان مما يوجب تاخير المبتدا ان يشتمل على ضمير ما
 اشتمل عليه الخبر نحو في النار صاحبها . وما يوجب تقديم الخبر
 ان يكون اسم استفهام نحو ابن الطريق . وما يوجب حفظ
 الترتيب ان يستوي الطرفان في التعريف والتشكيك مع فقد
 القرينة نحو اخي رفيقي وافضل منك افضل مني . وقد اهل
 المصنف كثيراً من احكام هذا الباب بعضها لكرهية التطويل
 الذي لا تتحمله هذه الرسالة . وبعضها للاعتداد على ما ذكره او

سبذكرة من القوائين الكلية التي برجع اليها في مواقعها. وهكذا
 فعل في مائر الابواب طلباً للاختصار والتسهيل على المبتدئ
 وقوله ان المبتدأ قد يكون موصوفاً اراد بالموصوف ما
 يقابل الصفة اي يكون اسماً يوصف بغيره كما هو شان المبتدأ
 فان الخبر وصف له في المعنى. وفي قوله وهو الاصل تلويح
 اعتذار عن اقتصاره عليه في التعريف لان الاصل احق
 بالاعتبار. والصفة في قوله وقد يكون صفة تثل اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة. ومرفوعها يثل ما كان فاعلاً لها
 نحو ما قائم اخواك او نائب فاعلي نحو هل مضروب بنوك كما
 مثل

وقيد المرفوع بالظاهر احترازاً عن الضمير المستتر في نحو
 ما قائم اخواك. فان الصفة فيه قد رفعت ضمير الاخوين
 المستتر فيها لانها مثناة. ولو رفعت لفظها لكانت مفردة كما
 علمت في باب الفاعل. ومن ثم وجب ان تكون خبراً مقدماً
 وما بعدها مبتدأ مؤخرًا. ولما كان الضمير المنفصل يجرب
 مجرى الظاهر في استقلاله توصلوا في ادخاله هنا تحت الظاهر
 فيدخل في المسئلة نحو ما قائم اتما. وكل ذلك مشروط
 بوقوع الصفة بعد النفي او الاستنهام. فان لم تقع بعدها نعين
 كونها خبراً مقدماً مطابقاً لما بعدها في الاضداد
 وقوله غير انها الي اخره تقسيم للابتداء بها في الوجوب والجواز.

وقوله لا تصح خبراً أي لا تطابق المرفوع في الاعداد نحو ما قائم
 اخواك او بنوك فانها مفردة والمرفوع غير مفرد فلا تصح خبراً
 له. واما ان صلحت خبراً للمفرد نحو ما قائم زيد فيجوز ان تكون
 مبتدأ وما بعدها فاعلاً اعني عن الخبر. وان تكون خبراً مقدماً
 وما بعدها مبتدأ مؤخرًا.

وقوله ينسخ حكمها للفظاً ومعنى أي يغير حكمها اللفظي من
 جهة الاعراب والمعنوي من جهة الزمان وغيره ما ستره.
 وقوله ما يجري مجراهن يريد به اخواتهن والحروف العاملة عمل
 البعض منهن كما سيأتي. وهذه العبارة جعلها نوطية لورود
 النواسخ في باب المرفوعات

الفصل الرابع

في كان واخوانها (افعال الناقصة)

هي كان وصامر واصبح واضح وظل وامسى
 وبلت وما زال وما برح وما انفك وما فتى وما دام
 وليس. ويقال لها الافعال الناقصة. وكلها ترفع
 المبتدأ على انه اسمها وتصب الخبر على انه خبرها نحو

كان العالم جاهلاً وليس الجاهل كريماً. وقس ما
 بينهما. غير ان من هذه الافعال ما لا يتصرف اصلاً
 وهو دام وليس. ومنها ما يتصرف شيئاً وهو المنفي
 فانه يُستعمل منه مضارعٌ فقط. وكلاهما يمتنع تقديم
 خبره عليه. ومنها ما يتصرف تماماً وهو البواقى ولا
 يمتنع فيه ذلك نحو قائماً كان زيد. واما الاسم فحكمة
 مع الفعل حكم الفاعل ومع الخبر حكم المبتدأ كما
 علمت في قياس عليهما

يقال هذه الافعال ناقصة لانها لا تكفي بمرفوعها
 كالافعال التامة. وقوله وهو دام اي الواقعة في هذا التركيب
 نحو لا اصحبك ما دمت حياً. وما الداخلة عليها مصدرية زمانية
 اي مدة دوامي حياً. وقوله يمتنع تقديم خبره عليه اي لا يقال ما
 حياً دمت ولا ما قائماً زال زيد. واما على الاسم فلا يمتنع نحو ما
 زال قائماً زيد

وقوله حكمة مع الفعل حكم الفاعل الى اخره اي ان
 الاسم في هذا الباب يجري مع الفعل المُسند اليه مجرى الفاعل
 في التزام التأخير عنه وتانيث العامل له وافراده معه. وهم جراً.

ويجوز مع الخبر مجرده المنه مع خبره في التعريف والتعظيم
والقديم والتأخير وجوبا وجهازا وانتاعا كما عرفت هناك فانه
حاجة الى التكرار

واعلم ان هذه الافعال ما عدا زال وقتي وليس تستعمل
ثلاثة كهيئة الافعال الخمسة عن الخبر ويكون مرفوعها فعلا
كقوله

قد كان ما كان منا والله خير وابقى

وتتصرف في كائب بما لا يتصرف في غيرها من اخواتها
فتنع زائدة نحو ما كان احسن زيدا. ويجوز حذفها مع اسمها بعد
ان ولو الشرطين كقوله قد قيل ذلك ان صدقا وان كذبا
وقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ان كان المقول صدقا
ولو كان ذو البغي ملكا. وينع خبرها فعلا ماضيا مقترنا بقدر
كان زيد قد حضر. ويجوز حذف نون مضارعها الجزور نحو
لم يك زيد قائما. وكل ذلك لا يتأتى في غيرها

الفصل الخامس

في كاد واخوانها

هي كاد واوشك وعسى وشرع وانشأ وطهر

وعلى ما اخذ وجعل في المشهور. ويقال لها افعال
 المقاربة. وهي تعمل عمل كان غير ان خبرها لا يكون
 الا فعلاً مضارعاً رافعاً ضمير اسمها نحو كاد الفارس
 يسقط وجعل الشاعر ينشد. والاكثر في عسى
 واوشك اقتران خبرها بأن المصدرية نحو عسى الله
 ان ياتي بالفتح. وعكسها كاد. واما شرع واخواتها
 فتمنع ذلك في اخبارهن البتة. ولا يشتق من هذه
 الافعال الا مضارع ككاد واوشك. وحملها يحفظ
 القريب معها على الاطلاق

من هذه الافعال كاد واوشك للمقاربة. وعسى للرجاء.
 وشرع وما يلحقها للشرع. ولكن قيل لها افعال المقاربة تغليباً.
 وانما قال في المشهور لان من افعال المقاربة كرب وهمل ايضاً.
 ومن افعال الرجاء خرى واخولق. ومن افعال الشرع
 هب وابداً وفامر وغير ذلك. ولكن المشهور منها ما حكوه
 فانحصر عليه

وقوله رافعاً ضمير اسمها لانه لا يجوز ان يرفع غيره فلا
 يقال كاد الفارس يسقط رمة. وقوله لا يشتق الا مضارع ككاد

لوشك هو المشهور في الاستعمال . وندر عجي اسم فاعل لوشك
واندر منه مجيء لكاد

وقوله يُحفظ الترتيب معها على الاطلاق اي ان جميع هذا
الباب يتقدم الفعل فيو على الاسم والاسم على الخبر فلا يجوز
الاخلال بالترتيب

الفصل السادس

في ما ولا المجازينين

تُحَل ما النافية على ليس عند اهل المجاز فتعمل
هذا العمل بشرط حفظ النفي والترتيب . نحو ما زيد
قائماً . فان انتقض النفي او اختلف الترتيب أهلت
نحو ما زيد الا شاعرٌ وما قائمٌ زيدٌ . واما لا فان
اريد بها نفي الواحد اُحِثَّت بها في العمل . غير انه
يُشترط فيها ان يكون معمولاً نكرتين نحو لا رجل
حاضرًا . وان اريد بها نفي الجنس فلها حكمه اخر كما
ستعلم

قوله عند اهل الحجاز لان التمييز يهلونها فلا نعمل عندهم
 شيئاً. وقوله بشرط حفظ النفي اي بشرط بقاء معنى النفي. وقد
 فسّرُ بقوله فان انتقض النفي ومثّل له بقوله ما زيد الا شاعرٌ
 فانه يقتضي اثبات الشاعرية لزيد لان نفيها عنه. وقوله ما قائمٌ
 زيدٌ يجوز ان يكون زيدٌ فيه مبتدأ مؤخرًا او فاعلاً اغنى عن
 الخبر كما علمت في باب المبتدأ

وقوله اريد بها نفي الواحد اي نفي الواحد فقط من افراد
 الجنس. فاذا قيل لارجلٌ في الدار كان النفي لوجود رجلٍ
 واحدٍ فيها واحتمل ان يكون فيها رجلان او اكثر بخلاف التي
 يراد بها نفي الجنس فانها تنفي الجنس بأسره حتى لا يرد معها
 هذا الاحتمال

الفصل السابع

في ان واخواتها

هي **إِنَّ** و**أَنَّ** و**كَانَ** و**لَكِنَّ** و**لَيْتَ** و**لَعَلَّ**. ويقال
 لها الحروف المشبهة بالافعال. وهي تعمل عكس عمل
 كان فت نصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيداً قائمٌ
 ولعلَّ الله غافرٌ. وقس عليه. لكنَّ ان المفتوحة الهمزة

لا بد لها من عاملٍ يتسلط عليها فتأول مع خبرها
بمصدرٍ وهو الضابط فيها نحو بلغني أن زيداً قادمٌ.
أي بلغني قدوم زيدٍ. ويلزم الخبر التأخير في هذا
الباب ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً فيجوز توسطه نحو أن
عندك أو في الدار زيداً. وقد تلحق هذه الحروف ما
الزائدة فتكفها عن العمل نحو انما زيد قائمٌ. وتدخل
لام الابتداء على ما تأخر من معمولي إن المكسورة فلا
تغير شيئاً من حكمه نحو ان زيداً قائمٌ. وان في الدار
لزيداً. وقس على كل ذلك

قوله لا بد لها من عاملٍ يشمل العامل اللفظي نحو علمت
أنك محسنٌ والمعنوي نحو عندي أنك فاضلٌ. فان عاملها في
الاول الفعل وفي الثاني الابتداء. وقيد العامل بكونه يتسلط
عليها احترازاً من نحو علمت إن زيداً قائمٌ. فان العامل معلقٌ
عنها باللام الداخلة على خبرها كما سنذكره في باب ظن فلا
يتسلط عليها. ومن ثم تكون مكسورة الهمزة

وقوله وهو الضابط فيها أي ان تاويلها بالمصدر هو
الضابط الذي تُعرف به لانها ان لم تقبل التأويل كانت هي

المكسورة الهمزة. فان احتملت التأويل وعدمه نحو اول ما اقول
اني احمد الله جانرا الفتح على نقدبر اول ما اقوله حمد الله .
والكسر على نقدبر اول ما اقوله هذه العبارة التي هي اني احمد الله
وقيد ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازا عن
الموصولة نحو ان ما عندك حسن اي ان الذي عندك حسن .
والمصدرية نحو ان ما تحسن مشكور اي ان احسانك مشكور .
فانها لا تكفان عن العمل ولما تكف الزائدة نحو انما زيد قائم .
غير انهم اجازوا اعمال لبت في هذه الحالة فقالوا لبتما زيدا قائم
بالنصب

وقوله تدخل لام الابتداء الى اخره قيد المعمول بالمتاخر
اسما كان او خبرا كما مثل لامتناع دخولها على ما تقدم فلا يقال
ان لزيدا في الدار. وقوله لا تغير شيئا من حكمه اي لا تؤثر فيه
شيئا لانها غير عاملة

واما بقية احكام هذا الباب فلم يتعرض لها لانها تقتضي
كلاما طويلا وقد تفضي الى غراية ليست من شان هذه الرسالة

هو مجردي مع الخبر مجرده المبتدأ مع خبره في التعريف والتكثير
 والتقدير والناخير وجوبا وجملا وامتناعا كما عرفت هناك فلا
 حاجة الى المنكرار

واعلم ان هذه الافعال ما عدا زال وقتي وليس تستعمل
 نائبة كبقية الافعال فمستغني عن الخبر ويكون مرفوعها غالبا
 كقوله

قد كان ما كان منا والله خير وانى

ويتصرف في كانه بما لا يتصرف في غيرها من اخواتها
 فتقع زائدة نحو ما كان احسن زيدا. ويجوز حذفها مع اسمها بعد
 ان ولو الشرطين كقوله قد قيل ذلك ان صدقا وان كذبا
 وقوله لا يامن الدهر ذو بغية ولو ملكا اي ان كان المقول صدقا
 ولو كان ذو البغي ملكا. ويقع خبرها فعلا ماضيا متصرفا بقدر
 كان زيد قد حضر. ويجوز حذف نون مضارعها الجزوم نحو
 لم يك زيد قائما. وكل ذلك لا يتأتى في غيرها

الفصل الخامس

في كاد واخواتها

هي كاد واوشك وعسى وشرع وانشا وطعن

وعلى ما اخذ وجعل في المشهور. ويقال لها افعال
 المقاربة. وهي تعمل عمل كان غير ان خبرها لا يكون
 الا فعلاً مضارعاً رافعاً ضمير اسمها نحو كاد الفارس
 يسقط وجعل الشاعر ينشد. والاكثر في عسى
 واوشك اقتران خبرها بان المصدرية نحو عسى الله
 ان ياتي بالفتح. وعكسها كاد. واما شرع واخواتها
 فممتنع ذلك في اخبارهن البتة. ولا يشتق من هذه
 الافعال الا مضارع ككاد واوشك. وحكمها يحفظ
 القريب معها على الاطلاق.

من هذه الافعال كاد واوشك المقاربة. وعسى للرجاء.
 وشرع وما يلحق للشرع. ولكن قيل لها افعال المقاربة فضلياً.
 وانما قال في المشهور لان من افعال المقاربة كرب وهلهل ايضاً.
 ومن افعال الرجاء حرى واخلاق. ومن افعال الشرع
 سمب وابناء وقامر وغير ذلك. ولكن المشهور منها ما حكى
 فانحصر عليه.

وقوله رافعاً ضمير اسمها لانه لا يجوز ان يرفع غيره فلا
 يقال كاد الفارس يسقط رمة. وقوله لا يشتق الا مضارع ككاد

لاوشك هو المشهور في الاستعمال . وندر عجي اسم فاعل لاوشك
واندر منه مجيء لكاد

وقوله يُحَفِّظُ الترتيب معها على الاطلاق اي ان جميع هذا
الباب يتقدم الفعل فيو على الاسم والاسم على الخبر فلا يجوز
الاخلاق بالترتيب

الفصل السادس

في ما ولا المجازينين

تُحَلُّ ما النافية على ليس عند اهل المجاز فتعمل
هذا العمل بشرط حفظ النفي والترتيب . نحو ما زيد
قائماً . فان انتقض النفي او اخلف الترتيب أهلت
نحو ما زيد الا شاعرٌ وما قائمٌ زيدٌ . واما لا فان
اريد بها نفي الواحد اُحْتَمَّتْ بها في العمل . غير انه
يُشْتَرَطُ فيها ان يكون معمولاً نكرتين نحو لا رجل
حاضرًا . وان اريد بها نفي الجنس فلها حكمه اخر كما
ستعلم

قوله عند اهل الحجاز لان التيسيين يهلونها فلا تغل عندهم
 شيئاً. وقوله بشرط حفظ النفي اي بشرط بقاء معنى النفي. وقد
 فسره بقوله فان انتقض النفي ومثله بقوله ما زيد الا شاعر
 فانه يقتضي اثبات الشاعرية لزيد لانفيها عنه. وقوله ما قائم
 زيد يجوز ان يكون زيد فيه مبتدأ مؤخر او فاعلاً اغنى عن
 الخبر كما علمت في باب المبتدا

وقوله اريد بها نفي الواحد اي نفي الواحد فقط من افراد
 الجنس. فاذا قيل لا رجل في الدار كان النفي لوجود رجل
 واحد فيها واحتمل ان يكون فيها رجلان او اكثر بخلاف التي
 يراد بها نفي الجنس فانها تنفي الجنس بأسره حتى لا يرد معها
 هذا الاحتمال

الفصل السابع

في ان واخوانها

هي **إِنَّ** و**أَنَّ** و**كَانَ** و**لَكِنَّ** و**لَيْتَ** و**لَعَلَّ**. ويقال
 لها الحروف المشبهة بالافعال. وهي تعمل عكس عمل
 كان فت نصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيداً قائم
 ولعل الله غافر. وقس عليه. لكن ان المفتوحة الهمزة

لا بد لها من عاملٍ يتسلط عليها فتأول مع خبرها
بمصدرٍ وهو الضابط فيها نحو بلغني أن زيداً قادمٌ.
أي بلغني قدوم زيدٍ. ويلزم الخبر التأخير في هذا
الباب ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً فيجوز توسطه نحو أن
عندك أو في الدار زيداً. وقد تلحق هذه الحروف ما
الزائدة فتكفيها عن العمل نحو انما زيدٌ قائمٌ. وتدخل
لام الابتداء على ما تأخر من معمولي إن المكسورة فلا
تغير شيئاً من حكمه نحو ان زيداً قائمٌ. وإن في الدار
لزيداً. وقس على كل ذلك

قوله لا بد لها من عاملٍ يشمل العامل اللفظي نحو علت
أنك محسنٌ والمعنوي نحو عندي أنك فاضلٌ. فان عاملها في
الاول الفعل وفي الثاني الابتداء. وقيد العامل بكونه يتسلط
عليها احترازاً من نحو علت إن زيداً قائمٌ. فان العامل معلقٌ
عنها باللام الداخلة على خبرها كما سنذكر في باب ظن فلا
يتسلط عليها. ومن ثم تكون مكسورة الهمزة

وقوله وهو الضابط فيها أي ان تاويلها بالمصدر هو
الضابط الذي تُعرف به لانها ان لم تقبل التأويل كانت هي

المكسورة الهمزة. فان احتملت التأويل وعدمه نحو اول ما اقول
اني احمد الله جانرا الفتح على تقدير اول ما اقوله حمد الله.
والكسر على تقدير اول ما اقوله هذه العبارة التي هي اني احمد الله
وقيد ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازاً عن
الموصولة نحو ان ما عندك حسن اي ان الذي عندك حسن.
والمصدرية نحو ان ما تحسن مشكور اي ان احسانك مشكور.
فانها لا تكفان عن العمل وإنما تكف الزائدة نحو انما زيد قائم.
غير انهم اجازوا اعمال ليت في هذه الحالة فقالوا ليتما زيداً قائماً
بالنصب

وقوله تدخل لام الابتداء الى اخر قيد المعمول بالمتاخر
اسماً كان او خبراً كما مثل لامتناع دخولها على ما تقدم فلا يقال
ان لزيداً في الدار. وقوله لا تغير شيئاً من حكمه اي لا تؤثر فيه
شيئاً لانها غير عاملة

واما بقية احكام هذا الباب فلم يتعرض لها لانها تقتضي
كلاماً طويلاً وقد تفضي الى غرابة ليست من شان هذه الرسالة

الفصل الثامن

في لا النافية للجنس

تعمل لا النافية للجنس هذا العمل في النكرات
المتصلة بها. غير ان اسمها ان كان مضافاً او مشبهاً
بالمضاف نُصِبَ لفظاً نحو لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ ولا
راكباً فرساً في الطريق. وان كان مفرداً بُنِيَ على ما
كان يُنصَبُ به قبلها نحو لا رجل في الدار بالفتح. ولا
مسلمين في الجاهلية بالياء. غير ان جمع المونث السالم
يجوز فيه البناء على الفتح ايضاً نحو لا طبيبات في البلد.
فان كان اسمها معرفة او منفصلاً عنها اُلغيت مكررة
نحو لا زيدٌ عندنا ولا عمرو. ولا في الدار رجلٌ ولا
امراًة. فان تكررت على حكمها نحو لا حول ولا قوة
الا بالله جاز اعمال المكررتين والغاؤها جميعاً.
واعمال احداها والغاؤها الاخرى
واعلم ان المشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من

تمام معناه معمولاً كما رايت. او متعلق به كالناطق
بجبر وما جرى مجراه

قوله ان كان مقرداً اراد بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مشبه
به. فيدخل فيه المثني والجمع. وذلك يستفاد من ذكره في
مقابلة المضاف

وقوله بُني على ما كان يُنصب به الى اخره اي بُني المفرد
وجمع التكسير على الفتح. والمثني وجمع المذكر السالم على الياء.
وجمع المؤنث السالم على الكسرة. وقد نص على الفريقين
الاولين حيث قال لارجل بالفتح ولا مسلمين بالياء. واشار
الى بناء جمع المؤنث على الكسرة بقوله يجوز فيه البناء على الفتح
ايضاً. فيكون نصب المثنى في هذا الباب محلاً كما هو شان
المبنيات الذي نبه عليه في اول الكتاب

وقوله أُلغيت اي بطل عملها لفظاً ومحلاً فيرفع الاسم
بعدها بالابتداء. وقوله فان تكررت على حكمها اي اذا تكررت
مع كون اسمها نكرة متصلة بها. وقوله اعمال المكررتين اي
اعمال المكررة وهي الاولى والمكررها وهي الثانية كقولهم المتضامنين
للمضاف والمضاف اليه والمتعاطفين للمعطوف والمعطوف عليه.
فيقال لاحول ولا قوة بفتح الهمزة. ولا حول ولا قوة برفعها.
ولا حول ولا قوة بفتح الهمزة وفتح الثاني. ولا حول ولا قوة

برفع الاول وفتح الثاني. وفي المسئلة وجه اخر وهو نصب الثاني مع فتح الاول. ولم يعتد به لضعفه فان قوماً خصوه بالضرورة كتنوين المنادى المبني. وجعله بعضهم منصوباً باضمار فعل. واما اذا لم تتكرر لافي هذه الصورة فبتعين بناء الاول. ويجوز في الثاني الرفع والنصب. فيقال لا حول وقوة بفتح الاول ورفع الثاني او نصبه

وقوله معمولاً له الى اخره اي ان ما اتصل بالمشبه بالمضاف قد يكون معمولاً له كالفرس في قوله لا راكباً فرساً فانه معمول الراكب. وقد يكون معمولاً لما تعلق به نحو لا ناطقاً بخير عندنا فان الخير معمول للباء التي تعلق بالناطق. وكلا هذين المعمولين لا يتم معنى المشبه بالمضاف الا بهما. وازاد بقوله ما جرى مجراه نحو لا حسناً وجهه في الدار ولا عشرين درهماً عندي. وكذلك لا نازلآ في الحمي ولا صاعداً فوق المنبر وهم جراً

الفصل التاسع

في ظن واخوانها

هي ظن وحسب وخال وزعم ورأى وعلم ووجد
وما جرى مجراها ويقال لها افعال القلوب. وهي

تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبها
 جميعاً على انها مفعولان لها . نحو ظننت زيداً صادقاً
 ووجدت العلم نافعاً وقس عليه . وقد توسط بينهما
 او تاخر عنها فيجوز اعمالها والغاؤها . غير انه يُختار
 الاعمال في المتوسطة نحو زيداً ظننت صادقاً والالغاء
 في المتاخرة نحو زيدٌ صادقٌ ظننت

واعلم ان كل ما تصرف من الافعال الناسخة
 يجعل عمل الماضي منها فيجري مجراه في جميع الابواب

قوله ما جر مجراها يريد به ما دل على شك او يقين
 نحو توَّمت وعدد ودرى وجعل بمعنى اعتقد ونحو ذلك . وقوله
 والالغاء في المتاخرة الى اخره اي ان الجزئين برقعان مبتدأ
 وخبراً ويكون الفعل في معنى الظرف . فاذا قيل زيدٌ صادقٌ
 ظننت كان معناه زيدٌ صادقٌ في ظني . وحينئذ لا يكون له
 مفعول . وهكذا القول في الغاء المتوسطة

واعلم ان من احكام هذه الافعال التعليق وهو ابطال
 العمل لفظاً لا معنى . وذلك انما يكون اذا اعترض دونها ماله
 صدر الكلام مثل لام الابتداء نحو عملت لزيد قائم . وما النافية

نحو ظننت ما زيدٌ صادقٌ. وإداة الاستفهام نحو ما علمت أزيدٌ
عندك ام عمرو وبالرفع لفظاً في الجميع والنصب محلاً. ولم يتعرض
له لدخوله تحت التنبيه الذي يذكر في آخر الباب التالي

ومن خصائصها جواز وقوع فاعلها ومنعولها ضميرين
لواحد نحو علمتني قاصراً بضم التاء أي علمت نفسي بخلاف بقية

transitive verb

الافعال

وقد تدخل همزة النقل على رأسه وعلم فتزيدها منعولاً
ثالثاً نحو أرى الله الناس أرباباً صابراً وأعلم آياه صديقاً

وقوله كل ما تصرف من الافعال الناصحة يشمل كل
ما يليها من الافعال. فيقال لا تكن بخيلاً. وأعجبي كونك
شجاعاً. ولا يكاد الخيل يجود. واظن زيدا أميناً. وزيدٌ مظنونٌ
شجاعاً. وهم جراً في البوافي



الْبَابُ السَّابِعُ

في منصوبات الاسماء وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في المفعول المطلق

المفعول المطلق هو ما فعَّلهُ الفاعل كضربتهُ
 ضرباً. فان ساوى معناه معنى فعله كما رايت قيل لهُ
 المؤكِّد. وان زاد عليه بافاده عددٍ كضربتهُ ضربتين
 او نوعٍ كضربتهُ ضربَ الظالم فهو المبيِّن
 واعلم ان كل ما دلَّ على المصدر الواقع في هذا
 الباب ينوب عنه فينتصب انتصابه كجلمت قعوداً.
 وضربتهُ ثلث ضرباتٍ. وقعدتُ القرفصاءَ. وقس
 عليه

قوله هو ما فعَّلهُ الفاعل اي هو نفس الامر الصادر عن

الفاعل . وذلك يستلزم كونه مصدرًا كالضرب في المثال الذي ذكرناه فإنه هونفس الامر الصادر عن الضارب . وقوله فان ساوے معناه الى اخره تقسيم لهذا المفعول فإنه قد يكون مساويًا لفعله في المعنى كالضرب بالنسبة الى ضرب فإنه لا يزيد على معناه شيئًا ولكن يؤكده فقط . ولذلك يُقال له المؤكّد . وقد يكون زائدًا عليه بدلالته على عددٍ لوقوعه كضربته ضربتين او ضربات . او على نوعيّة له كضربته ضرب الظالم او ضرب المؤدّب . فإنه مع تضمّنه معنى الفعل يفيد بيان العدد او النوع ولذلك يُقال له المبيّن

وقوله ما دلّ على المصدر يشمل ما دلّ على حقيقته او عدده او نوعه . وقد مثل الاول بما يرادفه في المعنى . وللثاني بما يدلّ على عدده . والثالث بما يدلّ على نوعه كما ترے . وما يدلّ عليه ايضًا اسم الاشارة كضربته ذلك الضرب . واسم الآلة كضربته سوطًا . والصفة كضربته اشدّ الضرب . وكذلك ما دلّ على كلبية له او جزئية منه كضربته كلّ الضرب وعرفته بعض المعرفة ونحو ذلك

واما نصرف المفعول المطلق في التثنية والجمع فقد مرّ الكلام عليه في تصريف الاسماء المشاركة للفعل فاغنى عن التكرار

الفصل الثاني

في المفعول به

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا. غير ان الفعل يصل اليه تارة بنفسه فينصب كما رايت ويقال له الصريح. وتارة بواسطة الحرف فيجر كذهبت بزيدا ويقال له غير الصريح. وهو قد يكون واحدا كما مر. وقد يكون متعددا كما عطيت زيدا درهما واريت الهلال طالعا

واعلم ان من المفعول به المنادى معوضا فيه بحرف النداء عن فعله المحذوف. غير انه ان كان مفردا معرفة يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء نحو يا زيد ويا رجل لمعين بالضم. ويا زيدون ويا مومنون بالواو. والجرى على نصبه نحو يا عبدا لله ويا رجلا لغير معين. فان كان معرفا باللام امتنع دخول حرف النداء عليه. فجعل تابعا لاي تنادى مبنية

على الضم ملحقه بها التنبيه . فيرفع اتباعاً للفظها نحو
يا أيها الرجل . وقس عليه

قوله فيجرح كذهبت بزيد أي أنه يجرح لفظاً بالحرف ولكنه
يُنصب محلاً بالمعنى لان معناه اذ هبت زيدا

وقوله من المفعول به المنادى أي ان المنادى شعبة من
المفعول به لان اصل يا عبد الله مثلاً انادي عبد الله . فحذف
فعل النداء وعوض عنه بحرفه . وحروف النداء خمسة وهي يا
وأيا وهيا وأي والهن

وقوله ان كان مفرداً الى اخره اراد بالمفرد ما يقابل
المضاف والمشبّه به فدخل فيه المثني والمجموع كما مر في باب
لا النافية للجنس . وهو يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء .
فيبنى الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المونث السالم على الضم
نحو يا زيد ويا رجال ويا مؤمنات . والمثني على الالف وجمع
المذكر السالم على الواو نحو يا رجالان ويا مؤمنون . وكله في محل
النصب على المنعولية

وقوله والأجرى على نصبه أي وان لم يكن مفرداً معرفة
جرى على النصب الذي هو شان المفعول به نحو يا عبد الله
ويا رجلاً لغير معين بنصب الاول لانه غير مفرد وان كان
معرفة والثاني لانه غير معرف وان كان مفرداً

وقوله فَجَعَلَ تابِعاً لآيٍ اي انها تكون في المنادى ويكون هو تابِعاً لها. فان كان مشتقاً نحو يا أَيُّها الفاضلُ فهو نعتٌ. وان كان جامداً نحو يا ايها الرجلُ فهو عطف بيان. وتلحقها علامة التانيث دون التثنية والجمع فيقال يا أَيُّها المرأَةُ ويا أَيُّها الرجلان والرجالُ

ولا يخفى ان هذا الباب متسع الاطراف لاسبيل الى استيفاء الكلام عليه في مثل هذه الرسالة فاقصرنا على ما اقتصر عليه المصنف مما تحمله قوة المبتدئ

الفصل الثالث

في المفعول فيه وهو الظرف

المفعول فيه هو ما وقع فيه الفعل من اسم زمانٍ او مكانٍ مبهمٍ كهمت يوماً ومشيت ميلاً ويقال له الظرف. فان لم يكن اسم المكان مبهماً امتنع اتصابه ظرفاً فحرفاً بالحرف كجلستُ في الدار. بخلاف اسم الزمان فانه يُنصب مبهماً كما رايت. او مختصاً كهمتُ يوماً الجمعة. غير ان من الظروف ما يخرج تارة عن

الظرفية كذا يوم العيد ويقال له المتصرف . ومنها ما يلزم الظرفية ونحوها كجلست عند زيد وجئت من عنده ويقال له الغير المتصرف

واعلم ان من الظروف الغير المتصرفة ما يلزم الاضافة الى الجملة كجئت اذ جاء زيد وجلست حيث جلس الامير فيلزم البناء . ومنها ما يلزم الاضافة الى المفرد كجئت قبل الصبح وجلست فوق المنبر فيعرب ما لم يُحذف المضاف اليه منوي المعنى كجئت قبل وجلست فوق فيعرض عليه البناء

قوله يلزم الظرفية ونحوها اراد بنحو الظرفية الجر بالحرف كما في قوله جئت من عنده فان عند لا تستعمل الا ظرفا كما في المثال الاول او مجرورة كما في الثاني

وقوله يلزم الاضافة الى الجملة الى اخره اي يضاف اليها وجوبا فيبنى بناء لازما بخلاف ما يضاف اليها جوارزا كيوم وحين ونحوها فانه يجوز فيه الاعراب والبناء . غير ان المختار بناؤه اذا أُضيف الى الجملة المصدرية بماض واعرابه اذا أُضيف الى المصدرية بمضارع او اسم . فيبنى على الفتح في نحو دخلت على

حين غفلَ الحاجبُ، ويُعرب في نحو هذا يومُ ينفع الصادقين
صدقهم

وقوله ما لم يُحذف المضاف اليه الى آخره اي ان هذا
الظرف يكون معرباً الا اذا حُذِف المضاف اليه ونُوي معناه
دون لفظه فينبئ على الضم كجئت قبلُ وانصرفت بعد اي قبل
القوم مثلاً وبعدهم، وكذا جلست فوق او تحت، فان نُوي لفظ
المضاف اليه ايضاً أُعرب غير منون كالمضاف مع ذكر المضاف
اليه فيقال جئت من قبل مكسوراً بلا تنوين، فان لم يُنَو لفظه
ولا معناه أُعرب منوناً كاسم الاسماء فيقال جئت قبلاً ومن بعد
واعلم ان ما يُنصب على الظرفية اسم المكان المشتق من
لفظ عام له كجاست مجلس القوم، وقد ينوب المصدر عن الظرف
وهو نادر في المكان كجلست قرب الامير وكثير في الزمان
كجئت طلوع الشمس

الفصل الرابع

في المفعول له

المفعول له هو ما وقع الفعل لاجله من مصدر
يشاركة في الزمان والفاعل كهربت خوفاً، فان لم

يكن كذلك وجب جرّه بحرف التعليل كقصدته
 لفائدة منه. على ان ما كان على حكمه يجوز فيه الجر
 ايضاً كهربت لخوف. فان اقدرن بأل ترجح جرّه
 كهربت للخوف. وان أضيف استوى الامران كهربت
 خوف القتل او لخوفه. وقس عليه

قوله فان لم يكن كذلك الى اخره اي يجب جر المنعول
 له بحرف التعليل اذا لم يكن مصدرًا مشاركًا للفعل في الزمان
 والفاعل. كما اذا كان غير مصدرٍ نحو جيتك للماء. او كان مصدرًا
 غير مشاركٍ للفعل في الزمان نحو زرتك اليوم لاكرامك لي
 امس. او غير مشاركٍ له في الفاعل نحو زرتك لاكرام قومك
 لي. وقد جمع الثلاثة في قوله قصدته لفائدة منه. فان الفائدة
 ليست بمصدرٍ. ولا تشارك القصد في الزمان لانها متاخرة عنه.
 ولا في الفاعل لان المفيد غير القاصد

وحرف التعليل يشمل اللامر كما في الامثلة. والبة كقتل
 فلان بدنيه. ومن كسكر زيد من الخمر. وفي كقتل كليب في ناقة
 واعلم ان المصدر الواقع مفعولاً لا يكون الا قليلاً
 كالخوف ونحوه فلا يقال زرتك درساً للكتاب

الفصل الخامس

في المنعول معه

المنعول معه هو ما وقع الفعل بمصاحبتِه مذكوراً
 بعد واو المعية كمشي زيدٌ والطريق . اي مع الطريق .
 وحكمة ان لا يصح عطفه بالواو . اما من جهة المعنى
 كما رايت . واما من جهة اللفظ كمشيتُ وزيداً لما
 ستعلم . فان صح العطف كجاء الامير والجيش ضعف
 الصب

قوله مذكوراً حال من الهاء في مصاحبتِه . والمعية نسبة
 الى مع اي بعد الواو التي تفيد معنى مع وهو المصاحبة . وقوله
 من جهة المعنى كما رايت ابي كما رايت في المثال . لان العطف
 فيه يقتضي التشريك في الحكم فيستلزم نسبة المشي الى الطريق
 ايضاً وهو باطل . وقوله كمشيتُ وزيداً لما ستعلم اي لان العطف
 على الضمير المتصل لا يجوز الا بعد تاكيده بالضمير المنفصل
 فيقال مشيت انا وزيدٌ كما سيذكر في باب العطف

الفصل السادس

في المُسْتَثْنَى

المُسْتَثْنَى مَا أُخْرِجَ مِنْ حُكْمِ مَا قَبْلَهُ بِأَحَدِ
 أَدْوَاتِ الِاسْتِثْنَاءِ وَهِيَ إِلَّا وَغَيْرُ وَسْوَى وَعَدَا وَخَلَا
 وَحَاشَا. غَيْرَ أَنَّ المُسْتَثْنَى بِالْآنِ كَانَ الْكَلَامَ قَبْلَهَا
 مُوجِبًا نَصْبٍ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ نَحْوَ قَامَ الْقَوْمَ الْآزِيدًا.
 وَالْأَتْرَجُّ اتِّبَاعُهُ مُبَدَلًا مِنَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ نَحْوَ مَا قَامَ
 أَحَدُ الْآزِيدِ. فَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ تَفَرَّغَ الْعَامِلُ
 لَهُ فُجْرٍ عَلَى مُقْتَضَاهُ أَبَدًا نَحْوَ مَا قَامَ الْآزِيدُ. وَمَا
 رَأَيْتَ الْآزِيدًا. وَإِنَّمَا المُسْتَثْنَى بِأَخْوَاتِهَا فَإِنْ اسْتُثْنِيَ
 بِغَيْرِ وَسْوَى جَرَّ بِالْإِضَافَةِ وَجَرَى عَلَيْهَا مَا كَانَ
 يَسْتَحِقُّهُ مَعَ الْأَمْنِ النِّصْبِ وَالِاتِّبَاعِ وَالْجَرِيِّ عَلَى
 مُقْتَضَى الْعَامِلِ كَمَا عَلِمْتَ. وَإِنْ اسْتُثْنِيَ بَعْدًا وَخَلَا
 وَحَاشَا فَإِنْ قُدِّرَتْ أفعالاً نَصِبَ مفعولاً بِهِ كَجَاءَ
 الْقَوْمَ عَدَا زِيدًا. وَإِنْ قُدِّرَتْ حُرُوفًا جَرَّ بِهَا كَقَامَتْ

الجماعة حاشا زيد. فان تقدمت بها المصدرية تعينت
فصليتها فتعين النصب

قوله ولا نخرج اتباعه اي وان لم يكن الكلام موجبا نخرج
اتباع المستثنى على نصبه. ويدخل تحت غير الواجب المنفي كما
في المثال. والواقع في سياق الاستفهام او النهي نحو هل قام
احد الازيد ولا يتم احد الا بكر

وقوله جرى عليها ما كان يستحقه الى اخره اي جرى على
غير وسوى ما كان يستحقه الا تستثنى بالامن الاعراب. فيقال
قام القوم غير زيد بنصب غير وجوبا. وما قام احد غير زيد
بنصبها على الاستثناء جوازا ورفعها على البدلية مرجحا. وما
قام غير زيد وما رايت غير زيد باجرائها على مقتضى العامل.
وهكذا القول في سوى

وقوله نصب مفعولا به الى اخره مبني على ان عدا بمعنى
جاوز وفاعلها ضمير يعود الى شيء من المستثنى منه اي جاوز
القائم منهم او بعضهم زيدا. وكذا القول في خلا وحاشا على
تضمين الاول معنى المجاوزة والثانية معنى المجانبية

وقوله وان قدرت حروقالان هذه الادوات الثلث تعد
من حروف الجر فيجرب ما بعدها بها. وقوله فان تقدمتها
المصدرية الى اخره قيد ما بالمصدرية احترازا من تقديرها

زائدة كما ذهب بعضهم فيجوز الجرُّ معها على نقد برهن حروفاً
بخلاف المصدرية فانها تختص بالافعال فلا سبيل معها الى
نقد بر الحرفية وذلك يتعين النصب

واعلم ان الاستثناء الذي يُذكر فيه المُستثنى منه ينقسم
الى متصل وهو ما كان فيه المُستثنى من جنس المُستثنى منه
كما في نحو قام القوم الا زيداً. ومنقطع وهو ما ليس كذلك.
وهذا يتعين فيه النصب على كل حالٍ نحو قام القوم الا جلاً
وما قام احدٌ الا بغيراً. وقد يُستثنى بليس ولا يكون فيضمرفيها
الاسم على ما مرَّ في عدا ويُنصب ما بعدها خبراً لها نحو قام القوم
ليس زيداً او لا يكون زيداً. وكل ذلك نادرٌ في الاستعمال

الفصل السابع

في الحال

الحال ما يبين هية الفاعل او المفعول به كجاء
زيد ركباً وركبت الفرس مسرجاً. وحكمها ان تكون
نكرةً مشتقةً وصاحبها معرفة كما رايت. فان وقعت
المعرفة في تاويل النكرة او الجامد في تاويل المشتق
جاز وقوعها حالاً كجاء الامير وحده اي منفرداً. وطلع

التمريد رأى كاملاً. وان تخصصت النكرة جانر
 محي الحال عنها كجاءني رجل عالم ركباً
 واعلم ان الحال قد تقع جملة خبرية مرتبطة
 بضمير صاحبها كجاء زيد يركض. فان خلت منه
 ربطت بالواو كجاء والشمس طالعة. وقد تربط بهما
 جميعاً كجاء ويده على راسه. فان صدرت بماض مثبت
 لزمت قدم الواو مطلقاً كجاء وقد ركب. وذهب
 وقد طلع الفجر

قوله هبة الفاعل او المنعول به اي الصفة التي وجد
 احدها عليها في حال مباشرة الفعل كالركوب والجلوس ونحو
 ذلك. وها يشملان ما كان فاعلاً او منفعولاً في اللفظ كما في
 المثالين. او في المعنى كما عجبني قيام زيد مسرعاً. وساءني ضرب
 الاسير مغلولاً. ومررت بهند جالسة. وضرب اللص مجرداً
 وقوله ان تخصصت النكرة بريد بتخصيصها تقريبا من
 المعرفة بنحو الوصف والاضافة والتعميم وغير ذلك كما مر في باب
 المبتدأ. فان لم تخصص بشيء من ذلك وجب تقديم الحال
 عليها نحو جاءني ركباً رجل

وقوله تقع جملة الى اخره قيد الجملة بالخبرية اجتراراً عن
الانشائية كما مر في خير المبتدأ لان الحال حكم على صاحبها بالخبر
بالنسبة الى المبتدأ. ولذلك اشترطوا ارتباطها هنا كما اشترطوه
هناك. وكما يأتي شبه الجملة هناك يأتي هنا ايضاً نحو جاء زيد على
فرسه واقبل الامير تحت رايته

وقوله فان صدرت بماضي مثبت الى اخره قيد بال مثبت
لانه لو كان منفيآ لم تدخل عليه قد نحو جاء زيد وما ركب
وقوله مع الواو مطلقاً اي مرتبطة بالضمير كما في قوله جاء وقد
ركب او بالواو كما في قوله ذهب وقد طلع الفجر

وربما جاء الماضي المثبت بدون الواو وقد كقولك
واني لتعروني لذكر الكهزة كما انتفض العصفور بلله القطر
كما جاءت الجملة الاسمية بدون الواو كقولك
اذا نكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
فان قول الاول بلله القطر وقول الثاني علي سواد حالان
مجردتان من كل ما ذكر. وهو نادر في الاستعمال

الفصل الثامن

في التمييز

التمييز ما يبين ابهام ذات او اجمال نسبة. وحكمة

ان يكون نكرة جامدة، غير ان ما يبين ايهام الذات
 يكون مفسراً المفرد باعتبار جنسه. فيكون في الغالب
 موزوناً كعنديه مثقال ذهباً. او مكياً كاشترت
 صاعين تمرًا. او معدوداً كاخدت عشرين درهماً. وما
 يبين اجمال النسبة يكون مفسراً للجملة باعتبار جهة
 تعلق النسبة الواقعة فيها. فيكون في الغالب منقولاً
 عن الفاعل كطاب زيدٌ نفساً. اي طابت نفس زيدٍ.
 او عن المفعول كرفعت الشيخ قدراً. اي رفعت قدر
 الشيخ. او عن المبتدأ كزيدٌ اكثر منك مالاً. اي مال
 زيدٍ اكثر من مالك. وكل ذلك يكون بعد تمام ما
 يفسره كما رايت. ما لم يكن المفسر اسم عددٍ لعشرةٍ فما
 دون او مائةٍ فما فوق فيجب اسقاط ما به التمام من
 تنوينٍ ونحوه مضافاً الى المعدود كعشرة دراهم ومائتي
 دينارٍ. فان كان لغير عددٍ من المفردات جاز ذلك
 فيه كمثقال ذهبٍ ونحوه

واعلم ان اسم العدد من ثلثة الى عشرة يخالف
المعدود في التذكير والتانيث. فيقال ثلثة رجال
وعشر نساء. فان اجتمعت العشرة مع ما دونها
طابقت المعدود بنفسها. فيقال ثلثة عشر رجلاً وثلث
عشرة امرأة. غير انها تتركب مع ما قبلها فيبينان على
الفتح ما لم يكن مثني فيعرب بنفسه كالمضاف. فيقال
جاءني اثنا عشر عبداً وملكت اثنتي عشرة أمة. وقس
على كل ذلك ما جرى مجراه

قوله ايهام ذات اي شيوعها بحيث لا تعرف من اي
الاجناس هي كالرطل فانه يصلح لكل موزون. فاذا قيل رطل
عسلًا علم انه من جنس العسل فارفع الابهام. وقوله اجمال
نسبة يريد النسبة الواقعة بين امرين على سبيل الاجمال
كنسبة الطيب الى زيد في قولك طاب زيد. فان الطيب يحتمل
ان يكون من جهة نفسه او داره او مولده او غير ذلك. فاذا
قيل طاب زيد نفساً تعين ان يكون من جهة نفسه فاندفع
الاجمال
وقوله يكون في الغالب موزوناً الى اخره لانه قد يكون

ممسوحاً نحو لي جريبٌ نخلاً. وقد يكون شبه الممسوح ايضاً نحو ما في السماء موضع راحةٍ سحاباً. او شبه الموزون نحو ليس عندي ثقل خردية ذهباً. او شبه المكييل نحو عندي خايةٌ عسلاً. وقوله يكون في الغالب منقولاً الى اخره لانه قد يكون غير منقول عن شيء نحو امتلاً الاناء ماءً

وقوله بعد تمام ما يفسره يشمل التام اللفظي بالتنوين ونون التثنية والجمع في المفرد. والتام التركيبي في الجملة. وقوله من التنوين ونحوه بيان لما به التام احتزبه عن التام التركيبي اي اذا كان المفسر اسم عددي كما ذكر يجب اسقاط التنوين ونحوه منه. ولا يخفى ان المراد بنحو التنوين نون التثنية والجمع وهما تسقطان مثله عند الاضافة

وقوله لعشرون فا دون اي الى الثلاثة لان الواحد والاثنين لا يميزهما. وقوله او مائة فا فوق اي الى الالف لانه منتهى اصول الاعداد

وقوله اسم العدد من ثلاثة الى اخره يدخل تحته الاحاد الواقعة في العقود من واحد وعشرين الى تسعة وتسعين فيقال واحد وعشرون رجلاً واحدى وعشرون امرأةً وهكذا الى تسعة وتسعين بغيراً ونسع وتسعين ناقةً. وقوله طابقت المعدود بنفسها اشارة الى استمرار ما يصحها من الاحاد على مخالفتها للمعدود. وقد اوضح ذلك بقوله ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة

امراً. وقوله ما لم يكن مثني الى اخره ابي ان الجزء بين يُنيان
 على الفتح ما لم يكن الجزء الواقع قبل العشرة مثني فيُعرب وحده
 مجرداً من نون التثنية كالمضاف وتبقى العشرة على بنايها
 واعلم ان شين العشرة مفتوحه كيفما وقعت الا في المركبة
 لمونث نحو خمس عشرة امرأة فيجوز فيها الفتح والسكون

الفصل التاسع

في احكام آخر للكلام

كل ما استغنى الكلام عنه جاز حذفه كالمبتدأ في
 نحو سورة انزلناها. والخبر في نحو زيد قائم وعمر و. وكل
 ما احتاج اليه وجب اثباته ولو كان فضلة كالحال في
 نحو لا تمس في الارض مرحاً. والتمييز في نحو عندي
 عشرون درهماً. وكل ماله صدر الكلام وجب تقديمه
 ولو كان حقه التأخير كاسم الاستفهام الواقع خبراً في
 نحو اين الطريق. واسم الشرط الواقع مفعولاً به في
 نحو اياً تضرب تضرب. وكل ما استعمل محصوراً

وجب تاخيرُهُ ولو كان حَقُّهُ التقديم كالفاعل في نحو
 انما ضرب عمرًا زيدٌ. والابتداء في نحو ما في الدار الازيدُ.
 وكل ذلك مطردٌ في جميع الابواب فقس عليه
 بالاستقراء

واعلم ان المراد بما له صدر الكلام هو ما دلَّ على
 معنًى في كلام كالاستفهام والنفي والتوكيد ونحو ذلك.
 وكلُّهُ لا يتخطأه العامل الى ما بعده او قبله. فلا يُقال
 زيدًا هل ضربت. ولا علمتُ ما زيدًا عندك بالنصب
 فيها فتنبّه

قوله سورة انزلناها اي هذه سورة. وقوله زيد قائم وعمرى
 اي وعمرى قائم او كذلك. ومن هذا القبيل حذف فاعل
 المصدر في نحو سرني قتل الظالم للاستغناء عنه
 ومن قبيل اسم الاستفهام الواقع خبرًا ما يقع منه حالًا
 نحو كيف جئت. او ظرفًا نحو متى اتيت. او مفعولًا به نحو من
 رايت. او مفعولًا له نحو لماذا قتلت. وهكذا حكم المضاف الى اسم
 الاستفهام نحو ابن من انت و غلام من رايت ولاية حاجية جئت.
 وقوله ما دلَّ على معنى الى اخره اي ان الذي يستحق

التصدير في الكلام الذي دخل عليه هو ما يدل على معنى من
معاني الحروف مستفاد منه في الكلام كاستفهام والنفي
والشرط والتمني والترجي والتوكيد وهو معنى إن المكسورة
ولام الابتداء. وكل ذلك لا يعمل ما قبله في ما بعده ولذلك
يجب الرفع في نحو علت كزيد قائم. ولا ما بعده في ما قبله فلا
يقال عندك ان زيدا جالس. وقد جمعها بقوله لا يتخطأه العامل.
وعلى ذلك يخرج كل ما اتى من هذا القبيل او سيأتي بطريق
الاجمال ففس عليه بالاستفراء



الباء

في المنفوضات وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول

في حروف المنخفض واحكامها

يُخَفِّضُ الاسمُ بدخولِ حرفٍ عليه او اضافة اسمٍ
اليه. غير ان من الحرف ما يشترك بين الظاهر
والمضمر منه. وهو من والى وعن وعلى وفي واللام
والباء. كخرجت من الدار الى السوق ورحلت عنه
وقس عليه. ومنه ما يختص بالظاهر. وهو رُبَّ ومُدُّ
ومنذُ وحَتَّى والكاف وواو القَسَمِ وتَأَوُّهُ. غير ان رُبَّ
تختص بالانكراء موصوفةً نحو رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ.
ومذُ ومنذُ بالزمان نحو ما رايتهُ مذ يومين او منذ يوم

الجمعة. وحتى بالآخر نحو صمّت حتى المغرب. والثاء
باسم الجلالة فيقال تالله لا غير. واما الاضافة فسياتي
الكلام عليها

قوله يشترك بين الظاهر والمضمر اي يدخل على كل منهما
كما مثل غير ان الى وعلى نقلب اليها ياء مع المضمر باسم
واللام تكسر مع الظاهر وياء المتكلم وتفتح مع بقية الضمائر نحو
لنا ولم وهم جراً. واما الياء فهي مكسورة مع الجمع ظاهراً ومضمراً
وقيد النكرة مع رُب بكونها موصوفة لانها عند المحققين
مبتدأ زيدت عليها رُب لافادة التقليل. فهي محتاجة الى
التخصيص بالوصف. والمخارفي جوابها ان يكون ماضياً كما
مثل. وكثير حذفها بعد الواو مع بناء عملها كقوله وليل كموج البحر
ارخي سدوله اي ورُب ليل. وبعضهم يجعل العمل للواو على
النيابة عنها. وتلحقها ما الزائدة فتكفها عن العمل. وتدخل
حينئذ على الجمل الاسمية والفعلية نحو ربما زيد قائم وربما قام
زيد

واما مذ ومنذ فقد تكونان ظرفين فيرفع الاسم بعدها
بالابتداء مخبراً عنه بهما نحو ما رايتهُ مذ يومئذ. وتدخلان
الافعال نحو ما رايتهُ منذ رحل القوم
واما حتى فلا بد ان يكون مجرورها آخرًا كالمغرب بالنسبة

الى النهار. او متصلاً بالآخر نحو سهرت حتى مطلع الفجر. فلا
يقال سهرت حتى نصف الليل. وفي كل هذه الاحرف تفاصيل
شئ لا تليق بهذا المختصر

الفصل الثاني

في الاضافة ومنعلقاتها

الاضافة نسبة اسم الى آخر على معنى حرف جرٍ
مُقدَّرٍ. وحكمها ان يُجَرَّد المضاف من التنوين ونون
التثنية والجمع جارياً على مقتضى العوامل. ويجرَّ
المضاف اليه ابداً. فان كان ظرفاً للمضاف كعرب
الحجاز فالاضافة بمعنى في. او جنسالة كخاتم فضة فهي
بمعنى من. والافبعنى اللام مطلقاً. وهي تفيد المضاف
تعريفًا ان كان المضاف اليه معرفة. او تخصيصاً ان
كان نكرة كما رايت. ولا تصحب أل في مضاف على
الاطلاق. ولا تكون في التحقيق الا بين المفردات. فان
اضيف الى جملة كقمت حين قام زيد فهي مقدرة

بالمفرد اي حين قيامه ولذلك جازت الاضافة اليها
واعلم ان من الاضافة ما يكون فيها المضاف صفةً
والمضاف اليه معمولاً لها. فلا يُعتبر فيها تقدير الحرف
ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ بحذف التنوين ونحوه
كضارب زيدٍ وحسن الوجه ومعمور الدار. وهب
تصب ال في المضاف الى مصحوبها كالضارب
الرجل. فان تجرّد منها المضاف اليه امتنعت المسئلة
مالم يكن المضاف مثنيً او مجموعاً بالنون فتجوز كجاء
الضاربا زيدٍ والضاربوه. وتُعرف الاولى بالمعنوية
وهذه باللفظية

قوله بمعنى اللام مطلقاً اي كيفما كان لان ذلك قد يكون
تحقيقاً كغلام زيدٍ اي غلام لزيد. وقد يكون تقديرًا كذي مالٍ
وعند زيد. فان اللام لا يمكن التصريح بها فيهما ولكن يُقدّر لها
مرادفٌ يُصرّح معه باللام كصاحب ومكان ونحو ذلك. وقوله
كما رابت اشارةً الى قوله عرب الحجاز وخاتم فضةً فانها افادت
الاول تعريفًا والثاني تخصيصًا

وقوله لا تكون في التحقيق الى اخره تطبيق لها على ما نقرر
 في تعريفها من كونها نسبة اسم الى اسم اخر. وذلك انما يكون في
 بعض الظروف نحو قمت حين قام زيد وجلست حيث جلس
 الامير. فان الظرف فيها مضاف الى الجملة لفظاً. ولكن مضاف
 الى المفرد تقديراً اية قمت حين قيام زيد وجلست مكان
 جلوس الامير

وقوله من الاضافة ما يكون فيها الى اخره تفريع على ما
 ذكره منها اي ان من الاضافة اضافة يكون فيها المضاف صفة
 والمضاف اليه معمولاً لتلك الصفة. وذلك يستلزم كون الصفة
 اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة كما افاد تميته لان هن حق
 العمل. وكونها بمعنى الحال او الاستقبال لانه شرط في عملها كما
 ستعلم. فان كانت الصفة بمعنى الماضي كقاتل الحسين او المضاف
 اليه ليس معمولاً لها كافضل القوم كانت الاضافة معنوية

وقوله لا يعتبر فيها تقدير الحرف اي لا ينظر فيها الى
 معنى حرف الجر المقدّر في الاضافة المعنوية لانها لا تدل على ما
 تدل عليه تلك من النسبة المقتضية لمعنى الحرف. وانما يراد بها
 تخفيف اللفظ بحذف التنوين او نون التثنية والجمع او غير
 ذلك مما يذكر في المطولات. لان ضارب زيد مثلاً اصله
 ضاربٌ زيداً فحذف تنوينه باقياً على تنكيره. ولذلك صح
 وصف النكرة به نحو مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ بخلاف ما في

المعنوية

وقوله فان تجرد منها الى اخره اي اذا تجرد المضاف اليه
 من ال مع اقتران المضاف بها امتنعت الاضافة لعدم التخفيف
 فلا يقال الضارب زيد اذ لم يكن الضارب منوناً فحذف تنوينه
 للاضافة. فان كان المضاف مثنى او مجموعاً بالنون جازت
 الاضافة لحصول التخفيف بحذف نونه كجاء الضاربا زيد
 والضاربوا عمرو

وقوله تعرف الاولى الى اخره لان الاضافة الاولى تفيد
 امراً معنويًا وهو التعريف او التخصيص. والثانية تفيد امراً لفظيًا
 وهو التخفيف فتسمى كل واحدة بما يستفاد منها

الفصل الثالث

في ما يلزم الاضافة

اذا كان الاسم ناقص الدلالة بنفسه ككل وبعض
 وجبت اضافته الى ما تتم دلالته به. نحو جاءني كل
 القوم ورايت بعض الجماعة. فان لم يُضَف لفظاً كما
 رايت اُضِيفَ معنيً نحو كل يموت اي كل احد
 واعلم ان من هذه الاسماء ما لا يتعرف باضافته

الى معرفة لتوغله في الابهام نحو جاءني رجل غير
زيد ورايت رجلاً مثله. ولذلك جاز ان توصف به
النكرة كما رايت

قوله ناقص الدلالة بنفسه ابي لا يدل على معنى تام
بنفسه. وذلك نحو كل وبعض وغير ومثل وقبل وبعد وفوق
وتحت وامام ووراء وعند ولدى وحيث وبين وهي كثيرة. فان
معناها لا يتم الا بذكر ما نضاف اليه بخلاف رجل وفس ونحوها
وقوله اضيف معنى الى اخره لان التنوين فيه عوض عن
المضاف اليه فيكون منقطعاً عن الاضافة في اللفظ ولكنه
مضاف في المعنى

وقوله لتوغله في الابهام ابي لشدة ابهامه فانه اذا قيل
جاء رجل غير زيد ورايت رجلاً مثل بكر يتناول ما لا يخص
من الرجال فلا يستفيد شيئاً من التعريف باضافته الى المعرفة
واعلم ان اسماء الجهات الست وغير ودون وأول وحسب
اذا قطعت عن الاضافة لفظاً ونوي معنى المضاف اليه تبنى
على الضم كجلست فوق وعندي درهم لا غير. وحينئذ يقال
لها الغايات



الباء التاسع

في التوابع وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التوابع وافرادها

التابع ما جرے عليه اعراب ما قبله من جهة واحدة، وهو ينقسم الى نعت وتوكيد وبدل وعطف. والعطف ينقسم ايضا الى عطف بيان وعطف نسق. وفي كل من ذلك تفصيل سيذكر

قوله من جهة واحدة احتراز عن نحو زيد قائم. فان

الثاني قد جرى عليه اعراب الاول ولكن لا من جهة واحدة لان الاول مرفوع بالابتداء والثاني بالخبرية. وكذلك زيد راكبا واشترت صاعا ثمرا. فان كل ثان فيها قد جرے عليه اعراب ما قبله ولكن ليس من جهة واحدة كما نرى

الفصل الثاني

في النعت

النعت تابع يدلُّ على معنى في التبع أو متعلقه
مطلقاً كجاء الرجل الكريم. أو الكريم ابوه. وحكمة أن
يكون مشتقاً كما رأت. أو في تاويل المشتق كجاءني
رجل ذو مال. أي صاحب مال. وهو يتبع ما قبله
في الاعراب والتعريف والتنكير مطلقاً. فان كان له
في المعنى تبعه أيضاً في التذكير والتانيث والافراد
والثنائية والجمع. كجاء الرجل الفاضل. ورايت الرجلين
الفاضلين. ومررت بامرأة فاضلة. وهلمَّ جرّاً. ويقال
له الحقيقي. وان كان لما بعده تبعه في ما سوى الثنية
والجمع كجاء الرجل الفاضل ابوه. أو أبواه. أو آباؤه.
والفاضلة أمه. أو أبتاه. أو نساؤه. ويقال له السببي
واعلم ان النعت لا يجري الاعلى الاسماء الظاهرة
فيوضح المعرفة منها ويخص النكرة. غير انه قد يكون
مفرداً فيشترك بينهما كما رأت. وقد يكون جملةً

خبرية فيخص بالانكرة مرتبطاً بضميرها كجاء في غلام
وجهه حسن. ورايت رجلاً يحب العلماء. وقس على
كل ذلك

قوله او متعلقه مطلقاً اي يدل على معني في متبوعه كالكرم
في نحو جاء الرجل الكرم او في ماله علاقة بمتبوعه كايه في نحو
جاء الرجل الكرم ابوه كما مثل. واحترز بقوله مطلقاً عن نحو
ضربت اللص مجرداً فان مجرداً يدل على معني في اللص ولكن
لا مطلقاً بل مقيداً بحال الضرب

وقوله فان كان له في المعنى الى اخره اي ان كان نعمتا
لما قبله في المعنى لا لما بعده تبع ما قبله من كل جهه. ولما ان
كان نعمتا متعلقو في المعنى فانه يتبع المتعلق في التذكير والتانيث
والافراد دون التثنية والجمع لانه عامل له وهو مرفوع به
فوجب افراده معه كما يجب افراد الفعل مع مرفوعه. فيقال
جاء الرجل الفاضل ابواه والكرم اباؤه ولا يقال الفاضلان
ابواه والكرمون اباؤه. فان كان الجمع مكسراً جاز فيه بخلاف
السالم فيقال الفضلاء اباؤه ولا يقال الفاضلون الاعلى لغة
اكلوني البراغيث

وقوله فيوضح المعرفة الى اخره اي يرفع الاشتراك العارض
في المعارف كجاء زيد التاجر. ويقلل الاشتراك المحاصل في

النكرات نحو جاءني رجلٌ نَمِيٌّ. وهذا هو الاصل فيه. وبأني
 ايضاً مجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم. او الذم نحو اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم. او التوكيد نحو ضربته ضربةً واحداً.
 وقوله فيشترك بينهما اي بين المعرفة والنكرة نحو جاء الرجل
 الكريم. وهذا رجلٌ كريم

وقوله جملة خبرية الى اخره قيد الجملة بالخبرية لان
 النعت حكيمٌ على المنعوت والحكم خاصٌ بالخبر. فلا يقال
 جاءني رجلٌ هل تعرفه. والنعت بالجملة خاصٌ بالنكرة. فان
 وقعت بعد المعرفة نحو جاء زيدٌ وجهه عابسٌ كانت حالاً

الفصل الثالث

(٢) في التوكيد

التوكيد تابعٌ يقرّر امر المتبوع في النسبة او
 الشمول. وهو اما لفظي ويكون لتوكيد النسبة بتكرار
 اللفظ مطلقاً على طريق القياس. كجاء الامير الامير.
 وقام قام زيدٌ. ونعم نعم. واما معنوي ويكون لتوكيد
 النسبة بالنفس والعين مضافتين الى ضمير المؤكّد
 كجاء الامير نفسه. ولتوكيد الشمول بكلّ وكلا وكلنا

مضافاتٍ إليه أيضاً واجمع مفردةً . كجاء القوم كلهم
 ولقيت الجيش اجمع . وكله بخص بعارف الاسماء
 محفوظاً في الفاظ معلومة كما رايت
 واعلم ان كلا وكلنا توكدان المثني معربتين اعرابه
 كجاء الرجلان كلاهما ورايت المرأتين كلتيهما . وكل
 واجمع توكدان المفرد والجمع كما رايت

قوله في النسبة او الشمول اي يقرر نسبة شيء الى المتبوع
 نحو جاء الامير الامير . او نسبة المتبوع الى شيء نحو انت الامير
 الامير . فان الاول يقرر نسبة المجرى الى الامير حقيقة بحيث لا
 يتوهم فيه المجاز بانه قد جاء غلامه او كتابه ونحو ذلك . والثاني
 يقرر نسبة الامارة الى المخاطب حقيقة بحيث لا يتوهم فيه المجاز
 بانها على سبيل التعظيم او التشبيه ونحو ذلك . او يقرر شمول
 المتبوع لجميع افراده نحو جاء القوم كلهم وهو ظاهر . وقوله بتكرار
 اللفظ مطلقاً اي اسماً كان او فعلاً او حرفاً ولذلك مثل له
 بالامثلة الثلاثة

وقوله اجمع مفردة اي غير مضافة كما في المثال
 وقوله كله بخص الى اخره اي كل التوكيد المعنوي نسبة

وشمولاً يختص بالمعارف من الاسماء وهنا هو الاصل. وقيل
بل تُؤكّد النكرة اذا افادت كقوله يا ليت عدّة حول كَلِّهِ رَجَبٌ.
وهو نادرٌ

وقوله كل واجمع توكدان المفرد والجمع اي لا يوكد بهما
الثنى. وانما يؤكّد بكلا وكلنا. والغالب في القياس ان يُؤكّد
باجمع بعد كل لتستغني عن الاضافة الى ضمير المؤكّد باضافة
كل اليه فيقال جاء الجيش كَلُّه اجمع. وكثر انفرادها كقوله
قد صرّت البكرة يوماً اجمعا على نية اضافتها الى الضمير وهو
الاشهر في الاستعمال

واعلم ان الاكثر في توكيد الثنى بالنفس والعين جمعها
معه على أفعل كما مع اجمع. فيقال جاء الزيدان انفسهما كما
يقال جاء الزيدون انفسهم. وغلب في توكيد الضمير المتصل بهما
ان يُؤكّد قبلها بالمنفصل نحو قام هو نفسه. وجاز جرّها بالباء
الزائدة نحو جاء الامير بنفسه

الفصل الرابع

(٣) في البدل

البدل تابع مقصودٌ بالنسبة دون متبوعه. غير
ان المتبوع قد يذكر توطئة له فيكون تارة عين متبوعه

كقام اخوك زيدٌ . ويقال له بدل الكل . وتارة جزءه
 كبعث الدار نصفها . ويقال له بدل البعض . وتارة
 ملايسة بغير ذلك كما عجبني زيدٌ كلامه . ويقال له بدل
 الاشتمال . وقد يُذكر خطأً باللسان ويقال له بدل
 الغلط . او بالفكر ويقال له بدل النسيان كقولك
 ركبت الفرس الناقة اذا غلظت او نسيت

واعلم ان البدل يقع بين المعرفة والنكرة والظاهر
 والمضمر مطلقاً ما لم يكن بدل كل فيشترط تخصيص
 النكرة المبدلة كجاء زيدٌ رجلٌ تميمي . وغيبة الضمير
 المبدل منه كرايته زيداً . ويقع بين الفعل ومثله
 كقمت صليت ويحي يزورنا . وقس عليه

قوله مقصودٌ بالنسبة دون متبوعه اي ان البدل هو
 المقصود بالنسبة دون المبدل منه . فاذا قيل قام اخوك زيدٌ
 فالمقصود بنسبة القيام اليه هو زيدٌ . واما الاخ فقد ذكر تمهيداً له
 لا لقصده بالنسبة

وقوله غير ان المتبوع الى اخره تقسيمٌ لذكر المبدل منه .

فانه تارة يُذكر عمداً وهو الثلاثة الابدال الاولى . وتارة يُذكر خطأ وهو البدلان الاخيران . وقوله وتارة مُلايسه بغير ذلك اي وتارة يكون له علاقة معه بغير الكلية والجزئية كعلمه او كلامه او غير ذلك من مشتلاته . ولا بُد في بدل البعض والاشتمال من اضافته الى ضمير المبدل منه كما رابت في مثالها

وقوله يقع بين المعرفة والتكئة الى اخره اي يقع بين هذه المذكورات من غير تعيين ولا قيد . فتُبدل المعرفة من التكة نحو جاء في رجلٌ غلام زيد . وبالعكس نحو جاء زيدٌ رجلٌ من العرب . ويبدل الظاهر من المضمير نحو رابته زيداً . وبالعكس نحو ضربت زيداً اياه . وكل ذلك مجري على اطلاقه في جميع الابدال الا ما استثناءه في بدل الكل فانه يُشترط فيه تخصيص التكة المبدلة من المعرفة ليكون معها زيادة بيان تقرّبها من المبدل منه بخلاف غيره من الابدال فانه لا يلزمه ذلك نحو اشتريت الدار جزءاً منها . ويُشترط فيه ايضاً ان يكون الضمير الذي يُبدل منه الظاهر ضمير غائب لانه اقرب اليه من ضمير المتكلم والمخاطب في رتبة التعريف . ولا يلزم ذلك في غيره من الابدال نحو اعجبتني كلامك . وقد اجازوا ذلك في بدل الكل اذا افاد معنى الشمول كالتركيد نحو ركبنا البعير اثناً كما . وهو نادر

وقوله بين الفعل ومثله اي بين الفعل ونظيره في الماضوية

وغيرها. فيبدل الماضي من الماضي. والمضارع والامر من مثلها.
ولا يجوز اختلافها في ذلك

الفصل الخامس

(٤) في عطف البيان

عطف البيان تابع أشهر من متبوعه. وحكمة أن
يكون جامداً لا يؤول بالمشق كجاء صاحبك زيد.
وهو لا يقع الا بين الاسماء الظاهرة موضحاً للمعارف كما
رايت او مخصصاً للتكرات كلبست ثوباً جبةً. ولا بد
فيه من مطابقة المتبوع في جميع احواله على الاطلاق
واعلم ان عطف البيان ان جاز حلولة محل
متبوعه كما في نحو جاء صاحبك زيد جاز ان يكون
بدلاً منه. والافلا نحو يا زيد احرب

قوله لا يقع الا بين الاسماء الظاهرة الى اخره لانه بالنسبة
الى متبوعه كالنعت بالنسبة الى المنعوت. ولذلك قالوا انه
يوضح المعارف ويخصص التكرات

وقوله ان جاز حلوته محل متبوعه الى اخره لان المبدل
منه في نية السقوط اذ المقصود بالنسبة هو البديل بخلاف عطف
البيان فان المقصود فيه هو المتبوع والتابع موضح له او مخصص
فان جاز اسقاط المتبوع واحلال التابع محله جاز ان يكون
بدل كل منه كما في نحو جاء صاحبك زيد فانه يجوز ان يقال
فيه جاء زيد. وان لم يصح فيه ذلك تعين ان يكون عطف
بيان كما في نحو يا زيد الحرث. فانه لا يجوز فيه اسقاط زيد لانه
يستلزم دخول حرف النداء على الحرث وهو ممنوع لان حرف
النداء لا يدخل على مصحوب الالف واللام

الفصل السادس

(١٥) في عطف النسق

عطف النسق تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العاطفة. وهي الواو والفاء ثم وحتى
وأو وأم ولا وبل ولكن. وهو مجرب في جميع الاسماء
والافعال كجاء زيد وعمرو. وقام زيد وقعد. غير انه
اذا عطف على المضمرة المتصلة وجب تأكيد المرفوع

منه بالمتنصل كجئت انا وزيدٌ واعادة عامل المجرور
 كمررت بك ويزيدٍ. واذا عطِف على الفعل وجب
 اتِّحاد الزمان بين الطرفين كقام وقعد. ويقوم ويقعد.
 وقس على كل ذلك

واعلم ان حكم التابع ان يتبع لفظ المعرب كما
 رايت. ومحلّ المبنى نحو جاء ذلك الرجلُ ما لم يكن
 البناء عارضاً فحكمه جواز الامرين نحو يا زيدُ الكرم
 بالرفع والنصب. وما خرج عن ذلك فعلى تأويل
 اول عارضٍ

قوله وهي الواو والفاء الى اخره ذكر فيه حروف العطف
 المتفق عليها ولم يذكر اما لما فيها من الخلاف
 وقوله اعادة عامل المجرور يشتمل مجرور المحرف كما مثل
 ومجرور الاضافة نحو جلست بينك وبين زيدٍ

وقوله حكم التابع الى اخره يشتمل كل التوابع فنجري كلها
 عليه. وقوله يا زيدُ الكرم بالرفع والنصب لان المنادى المبنى
 منصوب المحلّ فيرفع تابعه باعتبار لفظه وينصب باعتبار محله.
 وكذلك تابع اسم لا النافية للجنس نحو لا رجل كرم عندنا. فانه

يجوز رفعه باعتبار محل متبوعه مع لام من الابتداء. ونصبه
باعتبار لفظه

وقوله ما خرج عن ذلك الى اخره يشمل تابع المعرب
والمبني جميعاً. اي ان ما لا يجري هذا المجرى من كل ذلك اما
ان يكون على تاويل نحو سرني قدوم الرجل الكرم وقتل
الظالم الخبيث. فانه يجوز فيه رفع الكرم على تاويل ان الرجل
فاعل في المعنى ونصب الخبيث على ان الظالم مفعول به في
المعنى ايضاً فإرأى محلها في الاتباع. ونحو يا ايها الرجل ويا هؤلاء
القوم. فان التابع يتعين رفعه فيها اتباعاً للضممة الظاهرة في
المنادى الاول والمقدرة في الثاني على انه هو المقصود بالنداء
والمنداد قد جعل وسيلة للتوصل الى نداءه بسبب الالف
واللام كما علمت. واما ان يكون لعارض نحو ما جاءني من احد
الزيد ويا زيد زيد اليعملات. فانه يتعين فيها اتباع المحل
دون اللفظ لعروض زيادة الحرف في الاول والاضافة في الثاني
واعلم ان التابع قد يخرج عن كل ذلك نحو يا عبدا لله
وزيد في النسق ويا ابا الحسن علي في البدل. فان التابع فيها
يبنى على الضم على ان حرف العطف نائب عن حرف النداء
والبدل في نية تكرار العامل فيكون التابع في حكم المنادى
المستقل. وكلاهما يدخل تحت قوله على تاويل. والى هذه الاحكام
يرجع كل ما كان من هذا القبيل فاتبه

الباب العاشر

في احوال الفعل واعرابه وفيه سبعة فصول

الفصل الاول

في احكام الفعل واعماله

الفعل اما متصرفٌ وهو ما اختلفت بنيته
 لاخلاف زمانه كما مر. واما جامدٌ وهو ما لزم بناءً
 واحداً كما سيجي. وكله لا بدله من عملٍ في مذكورٍ او
 مقدرٍ. غير ان المتصرف منه اقوى على العمل فهو
 يعمل محذوقاً ومؤخراً. بخلاف الجامد. ومن المتصرف
 ما يتأثر بالعوامل كالاسماء فيرفع اذا تجرد عن
 النواصب والجوازم. وينصب و يجزم اذا تعاقبت
 عليه كما ستري

واعلم ان ما تضمن معنى الفعل من الاسماء

كالمصدر واسم الفاعل والمفعول يعمل عمل فعله اذا
 وقع موقعه رفعا ونصبا بحسب مقتضاه ويقال له
 شبه الفعل غير ان الصفة لا بد من اعتمادها على
 صاحبها نحو زيد ضارب اخوه عمرا. ما لم يتقدمها نفي
 او استفهام فتستغني عنه. فان وقعت صلة لال عملت
 كيفما وقعت على الاطلاق. وكل ذلك مطرد له في
 جميع معمولات الافعال فقس عليه بالاستقراء

قوله في مذكور او مقدر اي كل فعل لا بد له من عمل في
 معمول ملفوظ به نحو قام زيد ورايت زيدا. او مقدر قد حذف
 نحو جاء الذي ضربت اي ضربته او قد استتر نحو قم اي انت.
 وقوله يعمل محذوقا الى اخره اي ان الفعل المتصرف يبقى عمله
 ولو كان محذوقا نحو حمدا لله ابي احمد حمدا. وموخرًا نحو زيدا
 ضربت. بخلاف الجماد فانه لا بد من ذكره وتقديمه على المعمول
 نحو ما احسن زيدا

وقوله ما يتاثر بالعوامل يريد به المضارع فان العوامل
 تؤثر فيه كما تؤثر في الاسماء. فيرفع بالتجرد عن العوامل كما
 يرفع المبتدا. وينصب او يجزم بمقتضى عوامله كما يتغير الاسم

مقتضى العوامل الداخلة عليه

وقوله اذا وقع موقعة الى اخيه اي ان كل ذلك اذا
 وقع موقع فعله الذي شاركه في الاشتقاق يعمل عمل ذلك
 الفعل رفعاً ونصباً بحسب مقتضاة من اللزوم والتعدي. اما
 المصدر فانما يقع موقع فعله اذا قصد به ما يقصد بالفعل من
 الحدوث والنسبة الى ما يخبر به عنه مقدراً بالماضي والمستقبل
 منه مع أن المصدرية وبالحال مع ما المصدرية نحو عجبت من
 ضربك زيداً اي من أن ضربت او تضرب غداً او ما تضرب
 الان. غير انه أكثر ما يستعمل مضافاً الى الفاعل فيرفعه محلاً
 وينصب المفعول لفظاً كما رايت. او الى المفعول فينصبه محلاً
 ويرفع الفاعل لفظاً نحو عجبت من شرب الخمر زيد
 واما أما الفاعل والمفعول فيقعان موقع فعلهما وهو المضارع
 المعلوم للاول والجهول للثاني اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال
 نحو زيد ضارب ابوه عمراً وبكر مضرِب غلامه اي الان او
 غداً فيها. فان الضارب قد رفع فاعلاً ونصب مفعولاً كيضرب
 لوقوعه موقعة. والمضروب قد رفع نائباً كيضرب لوقوعه
 موقعة ايضاً. ويلتحق باسم الفاعل الصفة المشبهة به فانها ترفع
 الفاعل نحو زيد حسن وجهه. وكذلك افعال التفضيل فانه
 يرفع الضمير المستتر فيه نحو زيد احسن من عمرو. واما الظاهر
 فلا يرفعه الا في نحو قولهم ما رايت رجلاً احسن في عينه الكحل

منه في عين زيد. لانه في هذه الصورة دون غيرها يقع موقع
الفعل اي ما رايت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسبه في عين
زيد. وكلاهما لا يكون الا بمعنى الحال

وما يعمل عمل الفعل اسم الفعل فانه يرفع الفاعل نحو
هيهات العتيق اي بعد. وينصب المفعول به نحو دراك زيداً
اي أدركه

وقوله غير ان الصفة الى اخره احترس بالصفة عن
المصدر واسم الفعل فانها يعملان من غير اعتماد على شيء.
واما الصفة فلا تعمل الا اذا اعتمدت على صاحبها. وهو اما
المبتدأ نحو زيد ضارب عمراً. او ذو الحال نحو جاء زيد راكباً
فرساً. او الموصوف مذكوراً نحو مررت برجل ضارب زيداً. او
مقدراً نحو باطالاً اي با رجلاً طالماً. هذا اذا لم تقع بعد
النفي او الاستفهام نحو ما قائم اخواك وهل مضروب بنوك فانها
تعتمد عليها فتستغني بهما عن معتد آخر. وهذا اذا لم تقترن
بال. فان اقترنت بها استغنت عن مراعاة الزمان والاعتقاد
على ما قبلها نحو جاء الضارب زيداً امس او اليوم او غداً

وقوله ذلك مطرد اي ان كل ما ذكر من العمل لشبه
الفعل مطرد له في جميع معمولات الافعال من الفاعل ونائبه
والمفعول باطرافه وبقية معمولات حسبما يقتضي المقام فيقاس
ما لم يذكر على ما ذكر

الفصل الثاني

في اشتغال الفعل عن معموله

إذا اشتغل الفعل عن معموله السابق بضميره
فان تقدمه ما يختص بالافعال نُصِبَ باضمار فعل
محدوفٍ يفسره الفعل المذكور نحو **إن زيداً ضربه**
ضربك. وان تقدمه ما يختص بالاسماء رُفِعَ بالابتداء
نحو **خرجت** فاذا زيد **يضره** فان لم يتقدمه شيء
جاز فيه الوجهان غير انه يترجح الرفع لاستغنايه عن
تكلف اضمار الفعل

واعلم ان الاشتغال يقع في الفاعل ايضاً بعدما
يختص بالافعال نحو **ان زيداً قام** اكرمه على ما علمت
في المفعول

قوله اذا اشتغل الفعل الى اخره اي اذا تقدم المفعول
به على الفعل الذي كان يستحق العمل فيه لو سيطر عليه لكنه
اشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره فان وقع ذلك بعد
اداءه تختص بالدخول على الافعال كاداء الشرط وجب

نصبه بفعلٍ محذوفٍ بفسره الفعل المذكور بعد نحو ان زيدا
 ضربته ضربك اي ان ضربت زيدا ضربته. غير ان الفعل
 المقدّر لا يجوز التلفظ به وإنما يُقدّر لتصحح العبارة. ومن ذلك
 يعلم انه اذا تقدم ما يغلب دخوله على الافعال كاداة الاستفهام
 كان نصبه غالباً واجباً نحو هل زيدا ضربته. ولما ان تقدمه
 ما يختص بالاسماء كاداء النجائية فيجب الرفع بالابتداء كما مثل.
 فان لم يتقدمه شيء جاز الرفع بالابتداء والنصب بتقدير فعل
 محذوف الا ان الرفع اولى لاستغناؤه عن تقدير الفعل المحذوف
 واعلم ان ذلك يجري في المفعول الغير الصريح ايضاً.
 فيقدّر الفعل المحذوف من معنى الفعل المذكور نحو ان زيدا
 سلّم عليه اكرمك اي ان حبيت زيدا
 وقوله يقع في الفاعل الى اخره قيد ذلك بوقوعه بعدما
 يختص بالافعال لان الاسم لا يقع هناك فيجب تقدير الفعل
 وحينئذ يكون الاسم فاعلاً لتعذر الابداء به نحو ان زيدا اناك
 فاکرمه اي ان اناك زيدا اناك على ما مر في المفعول. فان كان
 بعدما يغلب دخوله على الفعل نحو هل زيدا قام ترجمت الفاعلية.
 وهذا القسم قليل في الاستعمال وغير شائع في كتب النحاة
 ولذلك أخره في الذكر

الفصل الثالث

في تنازع الفعلين في العمل

قد يطلب كلٌّ من الفعلين ظاهراً بعدها نحو
 قام وقعد زيدٌ فيتنازعا. لانه لا يمكن ان يكون معمولاً
 لكلٍ منها. فيتعين لاحدها وهو الاول في اختيار
 الكوفيين لانه السابق. والثاني في اختيار البصريين
 لانه الاقرب. واما الآخر فان اقتضى المرفوع اضمرفيه
 كقام وقعدا اخواك على اعمال الاول. وقاما وقعد
 اخواك على اعمال الثاني. وان اقتضى غيره فان اعمل
 الاول اضمرفي الثاني كقام وضربته زيدٌ. وان اعمل
 الثاني لم يضمرفي الاول كضربت وقام زيدٌ. وقس
 عليه المحرور

قوله قد يطلب كلٌّ من الفعلين الى اخره اي قد يطلب
 كلٌّ منها اسماً ظاهراً واقعاً بعدها فيجذبهُ الى معمولية له لانه
 لا يمكن نسلط عاملين على معمولٍ واحدٍ. فلا بد ان يكون
 معمولاً لاحدهما على غير تعيينٍ فيها باتفاق الجمهور ولكن المخلاف

على اختيار احدها كما ذكر المصنف . وعلى ذلك يُعمل احدها
 في الظاهر ويُهمل الاخر عنه . فان اقتصى المهمل مرفوعاً أُعِل
 في ضمير ذلك الظاهر . فيقال على اعمال الاول قام وقعدا
 اخواك . وعلى اعمال الثاني قاما وقعدا اخواك . وان اقتصى
 منصوباً او مجروراً فان أُعِل الاول في الظاهر أُعِل الثاني في
 ضميره كقام وضربته زيدٌ ومررت به عمرو . وان اعلم
 للثاني جرّداً الاول عن ضمير كضربت وقام زيدٌ ومررت ومررت
 عمرو . وفس على كل ذلك

الفصل الرابع

في افعال المدح والذم

هي نِعَمٌ وحبذا في المدح وبئسَ وساءَ في الذم .
 وهي افعالٌ جامدةٌ بلفظ الماضي يُخبر بها عن المخصوص
 باحدها مبتدأً مؤخراً عنها . غير ان حبذا مركبةٌ من
 الفعل واسم الاشارة فاعلاً لها بلفظ واحدٍ مع الجميع .
 فيقال حبذا زيدٌ وهندٌ . وحبذا الرجلان والمرأتان
 وهلمَّ جراً . واخواتها مفردةٌ تُسند الى مقترنين بلام

الجنس او مضاف اليه طبق المخصوص في التذكير
 والتانيث والاعداد فيقال نعم الرجل زيد ويسر
 غلام الرجل عمرو ونعم الرجلان اخواك وقس على
 كل ذلك

قوله يُخبر بها عن المخصوص الى اخره اي تجعل هذه
 الافعال مع ما تُسند اليه خبراً عن المخصوص بالمدح او الذم
 حال كونه مبتدأ مؤخرًا. فاذا قيل نعم الرجل زيد كانت
 جملة نعم الرجل خبراً مقدماً وزيد مبتدأ مؤخرًا. وهو مذهب
 الاكثرين. وهكذا بقية اخواتها

وقوله غير ان حيناً الى اخره اي انها مركبة من حب
 وهو فعل ماضي وذا وهو اسم اشارة وهو فاعلها الا انه لا يتغير
 عن لفظه مطلقاً. فيقال حيناً زيد. وحيناً هند. وحيناً الرجلان
 وحيناً المرأتان. وحيناً المؤمنون. وحيناً المؤمنات. بخلاف نعم
 واخواتها فانها افعال مفردة تُسند الى اسم مقترن باللام
 الجنسية نحو نعم الرجل. او الى مضاف الى المقترن بهذه اللام
 نحو نعم غلام الرجل كما مثل. ولا بد من مطابقة هذا الاسم
 للمخصوص بالمدح او الذم في التذكير والانفراد وفروعها.
 فيقال نعم الرجل زيد. ونعم الرجلان اخواك. ونعم الرجلان

بنو نعيم . ونعم المرأة هند . ونعم المرأتان ابتناك . ونعم الجوارح
الزئنيات . بجرىد الفعل عن تاء التانيث كما رايت او المحاقه بها
نحو نعمت المرأة هند . وهكنا في يس وساء

واعلم ان الرابط بين المبتدا والخبر في هذه الجملة هو الاشارة
في حذا . والعموم المستفاد من اللام الجنسية في اخواتها لان
المخصوص من جنس الفاعل فهو مرتبط به . ولا يجوز تقدم
المبتدا في هذا الباب فلا يقال زيد حذا ولا عمرو ونعم الرجل

الفصل الخامس

في فعل التعجب

يبنى فعل التعجب مما يبنى منه اسم التفضيل قياساً .
غير ان منه ما يكون على صيغة أفعل بلفظ الماضي .
وهو يقع بعد ما التعجبية مبتدأً بها . فيخبر به عنها مسنداً
الى ضمير عائد اليها ناصباً ما تعجب منه مفعولاً به نحو
ما أحسن زيداً . ومنه ما يكون على صيغة أفعل بلفظ
الامر . وهو يسند الى المتعجب منه مجروراً بباء زائدة
نحو أحسن زيد . وكلاهما جامد لا يتصرف

واعلم ان الحمد في الافعال كالبناء في الاسماء.
 فيكون تارة لازماً كما في نعم وبس. وتارة عارضاً كما في
 هاتين الصيغتين. وكله يتجرد الفعل معه عن معنى
 الحدث والزمان

قوله ما يتنى منه اسم التفضيل اي من ثلاثي ليس بذي
 لون ولا عيب كما علت هناك. فان أريد التعجب من غيره
 توصل اليه بما يتوصل به الى التفضيل نحو ما اشد انطلاقه
 واننى بياضه. وكذلك أحسن باقباله وأحب بسرته ونحو
 ذلك

وقوله يقع بعد ما التعجبية الى اخره اي ان الماضي منه يقع
 خبراً عن ما الدالة على معنى التعجب مستنداً الى ضميرها المستتر
 فيه. وهي اسم في محل الرفع بالابتداء. والجملة بعدها خبر عنها.
 واما الذي على صيغة أفعل فهو بلفظ الامر دون معناه لان
 المراد به التعجب لا الطلب. وفاعله المتعجب منه اذ لا ضمير فيه.
 فهو مجرور لفظاً بالباء ومرفوع محلاً بالفاعلية. وقيل فيها غير
 ذلك مما لا موضع له هنا

وقوله ان الحمد في الافعال كالبناء في الاسماء الى اخره
 اشارة الى سبب الحمد وحالته. فانه يكون في الفعل لمشاهاته

الحرف في تضمينه معنى من معاني الحروف المستعملة كتضمن ليس
 معنى ما النافية وعسى معنى لعل. او من المعاني التي كان حقيها
 ان تؤدى بالحروف كالمدح والذم والتعجب مثلما بينى الاسم
 لمشاينته الحرف كما عرفت في محله. وكما يكون البناء لازماً في
 الاسماء كبناء الضمائر والموصولات والاشارات. وعارضاً كبناء
 المنادى واسم لا النافية للجنس يكون المجرود لازماً في الافعال
 كجمود ليس وعسى ونعم وبئس. وعارضاً كجمود هذين
 الفعلين. ولما كانت هذه الافعال قد حصلت بالحروف في عدم
 التصرف تجردت عن معنى الحدّث الذي تقتضيه الافعال.
 وانسلخت عن الزمان الموضوعه له في اصلها

الفصل السادس

في نواصب المضارع

تنصب المضارع أن المصدرية نحو اريد ان ازورك.
 ولن نحولن مجود الخيل. واذن مصدر متصلة به
 كقولك اذن تدخل الجنة جواباً لمن قال آمنت
 بالله. وكى مسبوقه بلام التعليل نحو تعلموا لكي تعلوا.
 واقوى هذه النواصب أن فهمي تعمل ظاهرة كما رايت.

ومضمره جوازاً بعد لام كي نحو تَب ليغفر لك الله .
 وبعد عاطفٍ على اسمٍ صريحٍ نحو ارضي بالفرار واسلم .
 ووجوباً بعد كي اذا تجردت من اللام نحو سلني كي
 اجيبك . وبعد حتى اذا كانت حرف جرٍّ نحو اضرب
 اللصَّ حتى يتوب . وبعد او اذا اريد بها معنى الانتهاء
 او الاستثناء نحو اجلس او يقوم الامير . وبعد لام الجود
 الزائدة في خبر كان المنفية نحو ما كان الله ليعذب
 الصالحين . وبعد فاء السبب وواو المصاحبة في
 جواب النفي . نحو لا اعرف دار زيدٍ فآزورة . او الطلب
 وهو الامر نحو زرنني فاكرمك . والنهي نحو لا تخاطر
 فتسلم . والاستفهام نحو هل تسمع فأحدثك . والتمني
 نحو ليت لي عبداً فاعنته والترجي نحو لعلني احج فآزورك .
 والعرض نحو ألا تصيفنا فنشكرك . والتخصيص نحو
 هلاً تدرس فتحفظ . وقس على ذلك مع الواو نحو
 زرنني واكرمك وهم جراً . واعلم ان الفعل لا ينصب

الامستقبلاً. فان أريد به الحال نحو مريض زيد حتى
لا يرجونه امتنع النصب

قوله وإذن مصدرية أي واقعة في صدر الكلام الذي
هي فيه فلا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها كما في قوله إذن
تدخل الجنة. فلو قيل انك اذن تدخل الجنة او اذن انت
تدخل امتنع النصب لفقده التصدر في الاول واعتراض الفاصل
في الثاني. واجازوا الفصل بلا النافية والنداء والقسم نحو اذن
لا ازورك واذن يا زيد اكرمك. واختلف في كتابتها فمنهم من
يكتبها بالنون ومنهم بالالف مثنوثة. وقال بعضهم ان عملت
تكتب بالالف والاف بالنون

وقيد كي يكونها مسبوقه بلام التعليل لانها لو كانت بدون
اللام كانت حرف جر وكان النصب بأن مضمرة بعدها كما
سيدكره

وقوله مضمرة جوازاً أي ان شئت اخصرتها او اظهرتها. فان
اقتربت بلا النافية تعين الاظهار نحو زرتك لئلا تعتب أي
لأن لا فادغمت النون في اللام. وقوله على اسم صريح أي
خالص غير مقصود به معنى الفعل كالفرار المذكور في المثال
بخلاف غير الصريح كالضارب في قولك الضارب فيؤلم زيد
فانه يجب رفع المعطوف عليه لانه في تاويل الفعل أي الذي

يضرب في قول هوزيد

وقوله بعد حتى اذا كانت حرف جر احتراز عن العاطفة
والابتدائية. وهي تكون نارة بمعنى كي ونارة بمعنى الى. وقد جمعها
قوله اضرب اللص حتى يتوب اي لكي يتوب او الى ان يتوب
وقوله معنى الانتهاء او الاستثناء يريد بالاول معنى الى
وبالثاني معنى الآ. وقد جمعها ايضا قوله اجلس او يقوم الامير
اي الى ان يقوم الامير او الآ ان يقوم. واما لام الجود فهي لام
مكسورة تزداد لتوكيد النفي في خبر كان المنفية بصيغة الماضي
لفظا كما مثل او معنى نحو لم يكن زيد ليشرب الخمر

وقوله او الطلب يعني او في جواب الطلب. وهو جنس
تحته الانواع التي ذكرها من الامر والنهي وما يليها
وقوله حتى لا برجونة اي حتى لا يرجون سلامة في ذلك
الوقت. فيمتنع النصب لتعذر اضمار أن بعد حتى لانها تقتضي
الاستقبال. ومن ثم تكون حتى ابتدائية فيرفع الفعل بعدها
للتجرد. وكذلك قولك لمن يحدثك اذن اظنك صادقا. فانه
يتمتع النصب فيه لارادة الحال

واعلم انه لا بد من سبك أن مع الفعل الواقع بعدها
بمصدر ظاهر او مضمرة. فيكون التقدير في نحو اريد ان ازورك
وارضى بالفرار واسلم اريد زيارتك وارضى بالفرار والسلامة.
ومثلها كي عند اقترانها باللام

الفصل السابع

في الجواز

من الجواز ما يجزم فعلاً واحداً وهو لم ولما ولم
 الامر ولا النهي . نحو لم يَمْ زيدٌ . وجاءَ ولما يطلع الفجر .
 وليطب قلبك . ولا تخف . ومنها ما يجزم فعلين
 شرطاً وجواباً . وهو ان ومن وما ومهما وأي ومتى
 وأين وأيان وأنى وإذما وحيثما وكيفما . نحو ان تعجل
 تندم وكيفما تكن أكن . وقس ما بينهما . فان لم يكن كلا
 الفعلين مضارعاً وجب جزم المضارع ان كان شرطاً
 نحو ان تصبر ظفرت . وجاز ان كان جواباً نحو ان
 صبرت تظفر

واعلم ان الجواب ان كان لا يصلح ان يقع شرطاً
 وجب ربطة بالفاء نحو ان صبرت فستظفر . فان
 صلح فان كان ماضياً امتنعت الفاء وان كان مضارعاً
 مثبتاً او منفيّاً بلا جازت . وحيثما دخلت امتنع الجزم
 معها بالاجمال . وجواب الطلب المنصوب بعد فاء

السبب اذا تجرد منها على قصد الجزاء مجزم على
تقدير الشرط نحو زرني أكرمك. ابي ان تزرنني
أكرمك. وقس عليه

قوله لم ولما الى اخره ذكر فيه الجواز ولم يذكر ألم و آلما
لانها في الحقيقة لم ولما زيدت عليها همزة التقرير. ولا اللام ولا
في الدعاء لان ذلك يقال فيها نادياً. ولا اثر لكل ذلك من
حيث العمل الذي هو المقصود. وكذلك لم يذكر اذا في جواز
الفعلين لان الجزم بها خاص بالشعر

وقوله فان لم يكن كلا الفعلين الى اخره اي اذا كان احد
الفعلين ماضياً والاخر مضارعاً فان كان المضارع فعل الشرط
وجب جزمه. وان كان جوابه جاز فيه الجزم والرفع. وقوله ان
كان لا يصلح ان يقع شرطاً يدخل تحته الفعل الجامد نحو ان
ضربت زيداً فليس يضربني. والطلب نحو ان زارك زيداً فأكرمه
وان سألك فلا تبخل عليه. والمفرون بالسين او سوف نحو ان
زرنتني فسا زورك او فسوف ازورك. او بقدر نحو ان صبرت فقد
ظفرت. والمنفي بما او لن نحو ان اتاني زيداً فاطرده او فلن ارده.
ومن هذا القبيل ما وقع جملة اسمية نحو ان فعلت فانت ظالم
وقوله فان صلح الى اخره ابي اذا كان الجواب يصلح ان

يقع شرطاً فان كان ماضياً بدون قد امتنع دخول الفاء عليه نحو ان زرني اكرمك . وان كان مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا جاز دخول الفاء عليه

وقوله حيثما دخلت امتنع الجزم الى اخره يشمل ما دخلت عليه وجوباً نحو ان اكرمني فساشرك . او جوازاً نحو ان صبرت فنظفرو من يؤمن بربه فلا يخاف بخساً . فان كل ذلك يرفع للتجرد خبراً عن مبتدأ محذوف اي فانا ساشرك وانت نظفر وهو لا يخاف . وحينئذ تكون الجملة في محل الجزم لانها جواب الشرط

وقوله جواب الطلب الى اخره اي جواب الامر والنهي والاستنهام والتمني والترجي والعرض والتخصيص . وقوله على قصد الجزاء اي على قصد كون الجواب جزاءً لما قبله . احترس بذلك عن نحو زرني برحمتك الله فانه مرفوع لقصد الدعاء فيه دون الجزاء . واذا وقع الفعل في هذه الاجوبة على هذا القصد يجزم بتقدير شرط بعد الطلب . فيقال زرني اكرمك بالجزم والتقدير زرني فان تزري اكرمك . وهكذا في البواقي . واما جواب النفي فلا يصلح في هذا الباب ولذلك لم يذكره

واعلم انه يشترط في جواب النهي صحة تقدير حرف الشرط قبل حرف النهي نحو لا تخاطر نسلم . اي ان لا تخاطر نسلم . فلا يقال لا تمس النار تخترق لعدم صحة التقدير المذكور

الخاتمة

في احكام الجمل والظرف والمجرور والوقف وفيها اربعة
فصول

الفصل الاول

في احكام الجملة

الجملة ما تضمن اسناداً من المركبات. كالمبتدا
والخبر. والفعل والفاعل. فهي اعم من الكلام لاشتمالها
على غير المفيد ايضاً كجملة الشرط. فان كان صدرها
اسماً كزيد قائم^{هـ} فهي اسمية^{هـ}. او فعلاً كقام زيد^{هـ} فهي
فعلية^{هـ}. ولا عبرة بما دخل عليها من الحروف نحو ان^{هـ}
زيداً قائم^{هـ} او عرض من اختلاف الترتيب نحو زيداً
ضربت^{هـ} فانه لا يغير نسبتها الى ما انتسبت اليه في
الاصل

واعلم ان الجملة ان احتملت الصدق والكذب
 كما رايت فهي الخبرية. والافهي انشائية كتم ولا
 تعد ونحو ذلك

قوله ما تضمن اسناداً اي ما اشتل على المسند والمسند اليه.
 واحترز بالمركبات عن نحو الضارب فانه قد اشتل على المسند
 والمسند اليه وهو الضمير المستتر فيه ولكنه لا يعد جملة. ويدخل
 تحت المركبات ما كان تركيبه لفظاً كقام زيد او نقديراً كتم.
 وهي تنحصر في المبتدا والخبر والفعل والفاعل. وما كان بمنزلة
 احدها نحو ما قائم اخواك وقيل الخارج و كان زيد قائماً ونحو
 ذلك. وقوله اعم من الكلام لانه يختص بالمنفرد افادة بحسن
 السكوت عليها والجملة نعم غير المنفرد المذكور ايضاً كجملة الشرط
 والجواب والصلة. فكل كلام جملة ولا يعكس

وقوله ولا عبرة بما دخل عليها الى اخره اي ان الحروف
 لا تغير نسبة الجملة الى الاسم او الفعل فلا يقال جملة حرفية.
 ولكن لا تزال جملة ان زيداً قائم اسمية وجملة هل قام زيد
 فعلية. والمعتبر في ذلك انما هو اصل التركيب فاذا عرض
 اختلاف في الترتيب لم يعمل به. فيقال ان جملة زيداً ضرت
 فعلية. وجملة قام ابوه زيداً اسمية

وقوله ان احتملت الصدق والكذب اي باعتبارها في

خبرية
انشائية

نفسها مع قطع النظر عن سبب المتكلم في الصدق أو الكذب
وقوله والأخري انشائية إلى آخره أي وإن لم تخيل الصدق
والكذب فهي انشائية كجملة الأمر والنهي والاستفهام ونحو ذلك
وأما ذكر هذه العبارة هنا وإن لم تكن من مباحث هذه الرسالة
لأن الجملة الخبرية قد ذكرت في باب الموصول والمبتدأ والحال
والنعت فاراد أن يفسرها هنا لاتمام الفائدة

واعلم أن الجملة إما كبرى وهي الاسمية الواقع خبرها جملة.
وأما صغرى وهي الواقعة خبراً نحو زيد قام أبوه. فإن مجموع
العبارة جملة كبرى لوقوع الخبر فيها جملة. وقام أبوه جملة
صغرى لوقوعها خبراً. وقد تكون كبرى وصغرى معاً نحو زيد
أبوه علامة منطلق. فإن جملة أبوه علامة منطلق كبرى باعتبار
وقوع خبرها جملة وصغرى باعتبار وقوعها خبراً. فإن خرجت
عن ذلك نحو زيد قائم لم تكن كبرى ولا صغرى لأن خبرها
مفرد وهي لم تقع خبراً

الفصل الثاني

في محل الجملة من الأعراب

إذا وقعت الجملة خبراً نحو زيد يقوم. أو مفعولاً
به نحو قل الحمد لله علواً لئلا نحو جاء زيد يركض. أو

أَضِيفَ اليها نحو قمت حين قام زيدٌ . او أُجِيبَ بها
 شرطٌ جازمٌ مقترنةً بالفاء نحو ان حكمت فاعذل . او
 تبعَت مفرداً نحو مررت برجلٍ يصلي . او جملةً لها محلٌ
 من الاعراب نحو الله بحُجِّي ويميت فهي في محلِّ الاعراب
 الذي يقتضيه ذلك المقام . والافلا محلٌّ لها من
 الاعراب

قوله اذا وقعت خبراً يشمل خبر المبتدأ كما مثل واخبار
 النواسخ . وهي في الاول في محل الرفع . وفي ما يليه تارة في محل
 الرفع ايضاً كخبر ان ولا النافية للجنس نحو ان زيداً يقوم ولا
 غلام سفرٌ يوجد . وتارة في محل النصب كخبر كان وكاد والاحرف
 المشبهة بليس نحو كان زيدٌ يزورنا وكادت الشمس تغيب وما
 عمرٌ وينظم الشعر . وهكذا في اخواتهن

وقوله او مفعولاً به يشمل حكاية القول كما مثل . والمفعول
 الثاني في باب ظن نحو وجدت العلم ينفع . او الثالث في باب
 ارى نحو اريتُ زيداً اخاهُ برخص وهي في محل النصب كالمحالية
 وقوله اضيف اليها مجرمة على الفعلية كما مثل والاسمية
 نحو قمت حين زيدٌ قائمٌ . وكتلها في محل الجر . وقوله مقترنة
 بالفاء لانها لو كانت بدونها نحو ان قمت فمنا كان محل الجزم

للتعلل وخصه لا للحجة بأسرها

ولما التابعة للفريد فهي ما وقعت صفة للكبر كما رأيت . فإن
كان ما قبلها معرفة نحو مررت بزيد يصلي في حال لا صفة .
وأما التابعة للحجة فهي ما كانت معطوفة على جملة كما رأيت . أو
بدلاً منها نحو زيد يقوم بذهب . وكل واحدة منها في محل
الاعراب الذي يقتضيه متبوعها

وما خرج عن ذلك من الجمل فلا محل له من الاعراب .
وهو الجملة الابتدائية نحو قام زيد . وجملة الصلة نحو جاء الذي
تعرفه . والمعتضة بين مثلزمين نحو زيد أبديك الله شاعر .
والمفسرة نحو زيداً ضربته . والواقعة جواباً للقسم نحو والله لأفعلن .
والواقعة جواباً للشرط غير جازم نحو لو زارني زيد لأكرمه أو
لشرطي جازم بدون الفاء نحو ان قام زيد قمت . والتابعة لجملة
لا محل لها من الاعراب نحو جاء زيد وذهب غلامه . فكل
واحدة من الطائفتين سبع جمل كما ترى

واعلم ان جملة الجواب الاسمية قد ترتبط باذا الفجائية خلفاً
عن الفاء نحو ان غزوت القوم اذا هم يهربون . وهي نادرة في
الاستعمال ولذلك لم يتعرض المصنف لذكرها



الفصل الثالث

في احكام الظرف وشبهه

لا بدّ من تعلق الظرف وحرف الجرّ بالفعل وما
يجري مجراه. غير ان متعلّمها ان دلّ على حصول
مطلق في صلة نحو رايت الذي عندك. او صفة نحو
مررت برجل من العرب. او خبر نحو الخطيب فوق
المنبر. او حال نحو جاء الامير في موكبه. وجب حذفه
مقدّراً في الصلة بالفعل كحصل. وفي غيرها به او
بالصفة كحاصل. والافلا بدّ من ذكره مطلقاً
واعلم ان حرف الجرّ انما يتعلّق اذا ادى معنى
الفعل ونحوه الى مجروره. والافلا متعلّق له كالباء
الزائدة في نحو ليس زيدٌ بقائمٍ. وقس عليه

قوله وما يجري مجراه يريد به اسم الفاعل نحو زيدٌ جالسٌ
فوق البساط وكانبٌ بالقلم. واسم المنعول نحو زيدٌ مطروحٌ لدى
الامير ومضروبٌ بالسباط. والصفة المشبهة نحو زيدٌ جبانٌ
وقت الحرب ولهجٌ بالحماسة. وافعل التنضيل نحو زيدٌ اكرم

عند الناس واحسن من اخيه. والمصدر نحو عجبت من جلوسك
وراء القبة وذهابك في الصحراء. واسم الفعل نحو هلم اليوم
وحذارٍ من الاسد

وقوله غيران متعلقها الى اخره اي ان ما يتعلق به الظرف
او الحرف ان دل على مجرد الحصول من غير اعتبار صورته
وجب حذفه. غير ان ذلك المحذوف ان كان صلة نحو رايت
الذي عندك وجب تقديره بالفعل اي رايت الذي حصل
عندك او استقر ونحو ذلك. وان كان صفة او خبرا او حالا
جاز تقديره بالفعل او بالصفة المشتقة من الفعل. فاذا قيل
الخطيب فوق المنبر جاز ان يكون التقدير حصل فوق المنبر
او حاصل فوقه. واما ان دل ما يتعلقان به على حصولي مقيد
باحدى الصور كالوقوف والجلوس وغيرها وجب ذكره. فيقال
زيد واقف تحت الخيمة وبكر جالس في الحجون

وقوله اذا أدى معنى الفعل الى اخره لان الحرف يستعمل
واسطة لا يصال معنى الفعل الى الاسم كاستعمال الباء لا يصال
المرور الى زيد في قولك مررت بزيد ولذلك يتعلق به. فان
لم يكن كذلك لم يكن له سبيل الى التعلق بالحرف الزائد في
نحو ليس زيد بقائم وهل اناك من احد. وحرف الاستثناء نحو
قام القوم حاشا زيد. فان الاول يصل معنى الفعل الى الاسم
بدونه والثاني يصرف معنى الفعل عن مجروره بخلاف الوضع

فلا متعلق لهما. وكلاهما يخرج بقوله اذا أدى معنى الفعل الى مجروره

الفصل الرابع في الوقف واحكامه

الوقف قطع الكلمة عما بعدها. فان كان الموقوف عليه مخنوماً بتاء التانيث المربوطة أُبدِلت هاء نحو جاءت فاطمه. والا فان كان منوناً بعد فتح أُبدِل تنوينه الفاً نحو رايت زيدا. والّا وَقِفَ عليه بالسكون في المشهور نحو جاء الرجل. والحمد لله رب العالمين.

انتهى

قوله قطع الكلمة عما بعدها اي الكلمة الواقعة في اخر الجملة حيث يقف المتكلم. وقيد تاء التانيث بالمربوطة احترازاً عن المدودة في نحو جاءت المومنات فانه يوقف عليها بالتاء وقوله أُبدِل تنوينه الفاً يكون ذلك لفظاً وخطاً كما رايت. وقد يكون لفظاً لا خطاً كشربت ماءً وفعلته خطأً وقوله والّا وَقِفَ عليه بالسكون اي وان لم يكن مخنوماً بالتاء المربوطة ولا منوناً بعد فتح وَقِفَ عليه بالسكون. وهو يشمل ما كان مخنوماً بالتاء المدودة كما مر. وما كان منوناً بعد

الفهم او الكبر كجاء زيد ومررت بنبيه وجاءت فاضي . وما لا
 تنوين فيه كرايت الرجل ولقيت احمد . فان كل ذلك يؤقف
 عليه بالسكون

وقوله في المشهور اشارة الى ما ورد على خلاف ذلك من
 نواذر الاستعمال كقولهم هذا قاضي باثبات الياء . والكبير المتعال
 بحذفها وغير ذلك ما يطول استيفاءه

قال الفقير اليه تعالى ناصيف بن عبد الله
 اليازجي اللباني هذا ما اردت تعليقه في هذا الكتاب
 من اصول هذه الصناعة . مقتصرًا على دانيات
 القطوف من المهمات المطردة دون الدقائق
 والشوارد . تقرّب الفهم ما يُقرأ منه وحفظ ما يُفهم . والله
 المستعان بمنه وكرمه وهو اعلم بالصواب
 وكان الفراغ من تبويضه بقلم مؤلفه في شهر اذار
 سنة سبع واربعين وثمانماية والالف من التاريخ المسيحي
 والحمد لله اولاً واخراً

طبع في بيروت سنة ١٨٥٤ مسيحية

This book is due two weeks from the last date stamped below, and if not returned or renewed at or before that time a fine of five cents a day will be incurred.

893.74

Y21

Columbia University
in the City of New York

LIBRARY



